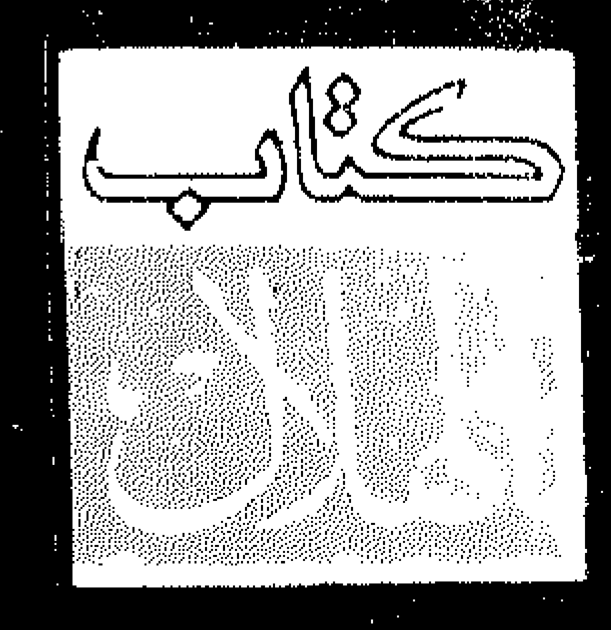
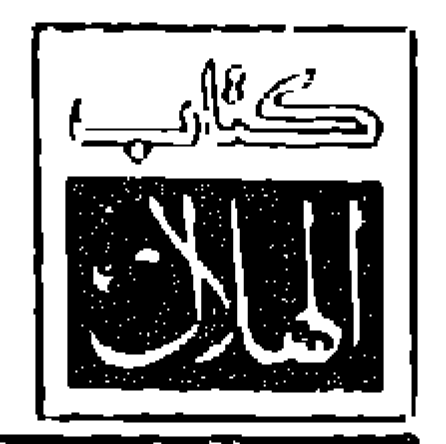


مصطفى النحاس

دراسة في الزعامة السياسية المصرية

د. علاء الحديدى



سلسلة شهرية تصدر عن دار الهلال

رئيس مجلس الإدارة : مكرم محمد أحمد
نائب رئيس مجلس الإدارة : عبد الحميد حمروش
رئيس التحرير : مصطفى نبيل
سكرتير التحرير : عادل عبد الصمد

مركز الإدارة :

دار الهلال ١٦ محمد عز العرب . تليفون . ٣٦٢٥٤٥٠ سبعة خطوط
KITAB AL-HILAL
NO . 505 - JA - 1993

العدد ٥٠٥ - رجب - يناير ١٩٩٣

FAX 3625469 فاكس

أسعار بيع العدد فئة ٢٠٠ قرش

التوزيع فى الجمهورية السورية - المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات - دمشق تلكس ١١٩٣٩ - فاكس ٢٢-٢١٥ - ١٠٠ ليرة / لبنان ٨٥٠٠ ليرة / الاردن ٢٤٠٠ فلس / الكويت ١٢٥٠ فلس / السعودية ١٢ ريال / المغرب ٢٥ درهم / البحرين ١٫٢٠٠ دينار / الدوحه ١٢ ريال / دبى ، أبوظبى ١٢ درهم / مسقط ١٫٢٠٠ ريال / غزه والضفة والقدس ٢ دولار / الجمهورية اليمنيه ٣٥ ريال / لندن ١٫٥٠ جك

مصطفى النحاس

دراسة فى الزعامة
السياسية المصرية

بقلم
د .علاء الحديدى

●

دار الهلال

الغلاف للفنان :

محمد أبو طالب

مقـدمة

مصر على أبواب القرن العشرين

شهد المجتمع المصرى خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر تحولات اجتماعية كبيرة كان لها أعظم الأثر على تطوره السياسى بعد ذلك . وكان من أهم هذه التحولات ظهور فئة ملاك الأراضى الزراعية على أثر أصدار اللائحة السعيدية فى عام ١٨٥٨ والتى أباحت ولأول مرة حق الملكية الخاصة للأراضى الزراعية وأن كان هذا الحق لم يقنن كاملا إلاّ فى عام ١٨٩٦ .

أما التطور الثانى الذى شهده المجتمع المصرى فكان تدفق رؤوس الأموال الأوروبية على البلاد تحت ظل حماية نظام الأمتيازات التى منحتها السلطة العثمانية للبلاد الأوروبية المختلفة ، ومع إنشاء المحاكم المختلطة فى عام ١٨٧٥ ، أصبح هذا النظام هو الآخر واقعا اجتماعيا لا مفر منه . وقد أدت هذه التطورات بجانب استفحال أزمة الديون إلى قيام ثورة عرابى فى عام ١٨٨١ ضد الخديو وأتباعه من الأتراك والشراكسة الذين كانوا يشكلون الطبقة

الحاكمة حينذاك ، وقد تميزت الثورة العرابية بخاصيتين هامتين :
الأولى أنها كانت ثورة وطنية ضد سيطرة الأجانب على نظام الحكم
سواء عن طريق القناصل أو أعضاء الوزارة من الأجانب ، وقد
أخذ هذا البعد ولأول مرة شكلا عريقا حين وقف الضباط الوطنيون
ذوى الأصول الريفية ضد من كان يسمون أسيادهم من كبار
الضباط ذوى الأصول التركية والشركسية . ثانيا أنها كانت ثورة
ديمقراطية أيضا ، حيث أن الشق الثانى من مطالب الجيش كان
مشاركة الشعب فى الحكم عن طريق احترام سلطة مجلس النواب
المنتخب والمثول لإرادته . ولذلك فإنه من الممكن القول أن ثورة
عرابى كانت بحق ثورة وطنية ديمقراطية بمعنى الكلمة تهدف إلى
تحقيق الاستقلاق الوطنى والحكم النيابى ، إلاّ أن هزيمة الثورة وما
نتج عنها من أحتلال مصر فى عام ١٨٨٢ من القوات البريطانية قد
خلق واقعا سياسيا جديدا فيما اصطلح على تسميته فى ذلك الوقت
« بأزدواج السلطة » . أى وجود سلطتين فى البلاد فى وقت واحد
سلطة شرعية ممثلة فى الخديو والذى يعد بدوره ممثلا
للسيادة العثمانية على مصر والتى كانت لا تزال تحتفظ بها حتى
ولو شكليا ، أما السلطة الثانية فكانت السلطة الفعلية ، وهى ممثلة
فى قوات الأحتلال البريطانى . ومع انحسار خطر الثورة ، بدأ
الخديو تدريجيا يطمع فى استرداد سلطاته كاملة، شرعية وفعلية ،
مما أدى إلى ظهور الخلافات والحزازات بين السلطتين ، حيث لم

ينس الخديو يوما ما كان يتمتع به فى منصبه قبل مقدم البريطانيين ، ولم تنس بريطانيا أن هذه السلطة كانت السبب فى قيام الثورة العرابية ، فاختلفت المصالح خاصة أن بريطانيا لم تكن تريد أن تفقد ما حققته من مكاسب نتيجة لاحتلالها لمصر ، وكانت بطبيعة الحال تريد الحفاظ على موقعها الجديد فى مصر وبدأ حلفاء الأمس فى البحث عن حلفاء جدد ، وظهر التنافس على أشده لمحاولة اكتساب القوى الاجتماعية الجديدة ، كل إلى صفه .

وقد وجدت بريطانيا فى ملاك الأراضى الزراعية حليفها الطبيعى ، بل أن كلا منهما قد وجد فى الآخر ما ينشده ، فلم يكن الخديو فقط يضيق بملاك الأراضى الزراعية الجدد الذين كثرت مطالبهم الدستورية ومطالبتهم للدولة باحترام حقوقهم المكتسبة ، بل أن الخديو وأتباعه من الأتراك والشراكسة الذين قد يطلق عليهم جزافا تعبير « الارستقراطية الحاكمة » كانت تنظر بازدراء إلى هؤلاء الملاك ذوى الأصول الريفية أو من سنطلق عليهم تعبير الأعيان ، وكان هؤلاء الأعيان يتطلعون بدورهم إلى السلطات البريطانية من أجل حمايتهم من بطش وعبث الخديوى . ومع اهتمام بريطانيا بالزراعة ومشروعات الرى من أجل استيراد القطن وبذلك أصبحت المصالح مشتركة . وعلى صعيد آخر ، ظهرت قوى اجتماعية أخرى جديدة وأن كانت أكثر تنوعا وتشعبا من ملاك الأراضى الزراعية ، ومن الصعوبة تحديد بدايتها الأولى ، ونقصد

بها ما اصطلح على تسميته « بالطبقة الوسطى » من سكان المدن كالقاهرة والاسكندرية من التجار والموظفين والطلاب وأصحاب المهن الحرة وإن كان من الممكن تقسيم هذه المجموعات كل فئة على حدة ، حيث كان الحرفيون منظمين تحت نظام الطوائف الذى تلاشى مع نهاية القرن الماضى وبداية القرن الحالى ، أما التجار ، فعلى الرغم من وجودهم منذ قديم الزمان إلا أنهم لم يكونوا بالشكل الذى نعرفه عليهم اليوم ، ولكنهم كانوا أقرب لشكل الحوانيت فى البازار مثل الموسكى الآن . وأخيرا أصحاب المهن الحرة من المهنيين ، أمثال الأطباء والمهندسين والصحفيين وهؤلاء لم يكثر عددهم إلاّ فى القرن العشرين ، ولكن ما يعنينا هنا هم موظفو الحكومة الذين كانوا يشكلون الخطر الأساسى على نظام الحكم ، حيث أن من أكثرهم تنظيما وتسليحا ، ضباط الجيش ، فهم الذين قاموا بالثورة العرابية .

فلا عجب أن كان أولى أهم مهام الاحتلال والخديو على السواء بعد هزيمة الثورة ، إضعاف الجيش إلى أقصى حد ممكن . ومع ظهور المحاكم المختلطة وانتشار القضايا نتيجة لكثرة المنازعات على حيازة الأراضى وذلك بعد ظهور الملكية الخاصة للأرض ، أن ظهرت فئة جديدة من الطبقة الوسطى حلت محل الجيش فى قيادة هذه الطبقة وبالتالى المجتمع ككل ، وهم المحامون وموظفو الحكومة

من خريجى مدرسة الحقوق وأصبحت هذه الفئة التى تتعارض مصالحها مع بريطانيا بحكم عملها هى خط الدفاع عن مصالح الأهالى فى المحاكم المختلطة ، أو عدم الترقى فى الوظائف الحكومية نظرا لاحتكار الموظفين الإنجليز الوظائف العليا فى مختلف الادارات الحكومية ، وبذلك أصبحت هذه الفئة هى الأعلى صوتا فى المطالبة بحقوق مصر فى مواجهة الاحتلال البريطانى وهو ما أوجد قاسما مشتركا لبعض الوقت مع الخديو .

وسنلاحظ أن المحامين كممثلين عن الطبقة الوسطى الصاعدة حينذاك ستحظى بالاهتمام الأكبر لدى الكاتب هنا ، رغم تردده الكبير فى استخدام تعبير الطبقة الوسطى ، وما قصدت من هذا الاسهاب إلاّ فى وصف دور المحامين فى الحركة الوطنية المصرية بصفة عامة وحزب الوفد بصفة خاصة ، ناهيك عن مجمل الحياة السياسية المصرية إبان فترة هذا البحث ، ويعود ذلك إلى عاملين أساسيين أثرا فى تطور المجتمع المصرى خلال النصف الثانى من القرن الماضى والذى أدى بدوره إلى ذلك الدور المتعاظم الذى لعبه المحامون بعد ذلك كما سنرى العامل الأول هو خلو الساحةالسياسية أمام المحامين بعد انزواء دور جماعات أخرى كان من الممكن أن تلعب نفس الدور الذى سبق أن لعبته فى الماضى ، والمقصود هنا هى فئة العلماء الدينيين وضباط الجيش . أما العامل الثانى ، فكان

تأثير الدراسة القانونية ذاتها فى تشكيل وعى وفكرة هؤلاء المحامين مما ساعدهم على القيام بقيادة الحركة السياسية المصرية بعد ذلك

وإذا عدنا إلى السبب الأول وهو انزواء دور علماء الدين ، فإننا نجد أن علماء الأزهر وغيره من المؤسسات الدينية الأخرى كانوا يضطلعون بدور القيادة التقليدية للشعب المصرى لفترة طويلة من حكمه ، حيث كانوا يجمعون بين هيبة العلم وسلطة الدين ، وكان لهم دورهم الريادى فى ذلك فكانوا الوسطاء بين الشعب والحكام المماليك قبل عام ١٧٩٨ ، وهم الذين أضفوا الشرعية على حكم محمد على فى عام ١٨٠٥ عندما ساعدوه على تقلد منصب الوالى . إلاّ أن محمد على فى المقابل كان هو المسئول الأول عن انحسار دورهم فى المجتمع المصرى نتيجة لما استحدثه من نظم جديدة فى الدولة مما أدى إلى ظهور فئات ومؤسسات جديدة نافست العلماء كفئة وحيدة متعلمة ، وأيضا لتعمد محمد على شخصيا القضاء على دور سياسى لهم . وإذا كان محمد على وتحديث الدولة قد أدى إلى تقلص دور العلماء التقليدى فى قيادة المجتمع ، فإن فئة جديدة سرعان ما تلقفت الراية وهم ضباط الجيش ذوو الأصول الريفية الذى سمح الخديو سعيد ولأول مرة بترقيتهم إلى مناصب عليا ، لذلك لم يمر وقت طويل قبل أن يثور هؤلاء الضباط أولاد الفلاحين على رؤسائهم من الأتراك والشراكسة كما نعرف جميعا من أحداث الثورة العرابية وأسبابها . ومن الممكن القول أن الثورة العرابية

كانت أول محاولة جادة من قبل الطبقة الوسطى ممثلة فى هؤلاء الضباط فى كسر احتكار السلطة لصالح الطبقة الأرستقراطية الحاكمة ذات الأصول العرقية المختلفة ، بل أن مجمل أحلام الطبقة الوسطى قبل ذلك من خلال العلماء كان مجرد تأمين مصالحهم وحقوقهم دون المساس باحتكار غيرهم للسلطة ، وكما رأينا فى عام ١٨٠٥ حين بايع العلماء محمد على واليا على مصر في حين حاول ضباط الجيش فى عام ١٨٨١ عزل الخديو بعد أن امتلكوا أسبابَ القوة ، أى السلاح ، وهو ما افتقده العلماء . إلاّ أن دور الجيش سرعان ما انزوى مثلما انزوى دور العلماء من قبل ، وأصبحت الساحة خالية أمام فئة جديدة لتقود الطبقة الوسطى مثلما قادها من قبل العلماء ثم الضباط . ولم يكن أمام الأجيال الجديدة بعد الثورة العرابية من طريق بعد تقلص دور الأزهر وأمام إغراء الوظائف الحكومية من طريق سوى الالتحاق بالمدارس الحكومية الحديثة ذات النظام التعليمى غير الديني ومن الممكن أن نطلق علي هذه الفئة الجديدة تعبير الأفندية وكان أهم هذه المدارس قاطبة هي مدرسة الحقوق حيث يتعلم الطلبة أن الجميع أمام القانون سواء ، كما يتعلم الطلبة فنون الخطابة والكتابة للدفاع عن حقوق الأفراد أمام المحاكم والقانون ، وسرعان ما بدأ الطلبة يتعلمون الدفاع ليس فقط عن حقوق الفرد ، بل عن حقوق الوطن

وأصبحت مدرسة الحقوق هى مدرسة الوطنية المصرية كما عبر عنها فى ذلك الوقت الزعيم الوطنى مصطفى كامل أشهر طلاب هذه المدرسة ، حتى أنه بحلول عام ١٩٠٦ ، كان عدد أتباع مصطفى كامل ٣٩٠ طالبا من اجمالى عدد طلبة المدرسة البالغ عددهم ٤٠٠ طالب .

وكانت الخدمة فى الحكومة هى السبيل الوحيد للعمل أمام هؤلاء الأفندية إلاّ أن هذه الوظائف الحكومية كانت في طريقها إلى الانكماش نتيجة زيادة عدد الموظفين الإنجليز داخل دواوين الحكومة المختلفة ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، انخفض عدد الموظفين المصريين بالدرجات الكبرى من ٢٧٪ عام ١٩٠٧ الى ٢٣٪ بحلول عام ١٩٢٠ ، مما يعني أن الموظفين المصريين يشغلون فقط $\frac{١}{٤}$ المناصب العليا فى الإدارة الحكومية ، فى الوقت الذى ارتفع فيه نصيب الموظفين البريطانيين فى تلك الوظائف من ٤٢٪ الى ٦٠٪ . وعلى صعيد آخر كان الموظفون المصريون يشغلون ٨٦٪ من الوظائف ذات المعاش ويتلقون ٧٠٪ من إجمالي الأجور التى تدفع فى حين أن أقرانهم من الموظفين الإنجليز كانوا يشغلون ١٤٪ من نفس الوظائف ويستحوذون على ٣٠٪ من الأجور . لذا لم يكن هناك من مناص أمام هؤلاء الأفندية إلاّ أن يشعروا بالمرارة تجاه الاحتلال بعد أن أصبح يحاربهم في لقمة العيش وأن يظهر من

بينهم قادة الحركة الوطنية من أمثال مصطفى كامل (١٨٧٤ – ١٩٠٨) .

وقد أسس مصطفى كامل حزبه عام ١٩٠٧ ، ويشاع خطأ عنه أنه كان عثمانيا فى حين أنه لم يكن يوجد من هو أكثر منه مصرية ، بل كان مصطفى كامل يعبر عن الوطنية المصرية بروح عصره ومفاهيم ذلك الوقت ، حين لم تكن فكرة الدولة القومية قد تبلورت بعد فى أذهان الشعب المصرى ، ومصر المستقلة التى عرفها الشعب قبل الاحتلال كانت مصر الولاية العثمانية التى تتمتع بالاستقلال التام فى تصريف شئونها الداخلية ونظام حكمها أو مايعرف الآن باسم الحكم الذاتى ، لذلك كان طبيعيا حين تكلم مصطفى كامل عن مصر المستقلة عن الإنجليز ، وتكلم عن مصر العثمانية ، لأنه لم توجد قبل ذلك مصر المستقلة عن العثمانيين ، ولم تكن نظرة الشعب المصرى للعثمانيين هى نفس النظرة للإنجليز، بل على العكس فقد رأى مصطفى كامل فى الدولة العثمانية عونا له ضد الإحتلال البريطانى ، فلما رأى الخديو وفرنسا وأى قوة أخرى يستطيع أن يستنهضها ضد الاحتلال البريطانى ، خاصة أنه يستطيع أن يستخدم حجة الشرعية فى مجادلة الإنجليز فى شرعية وجودهم فى مصر ، صحيح أن مصطفى كامل افتقد الخيال السياسي ورؤية الدولة القومية مثلما فعل أحمد لطفى السيد إلاّ أن

ذك لا يدمغه بالعثمانية ، ولا يدمغ أحمد لطفى السيد بالعمالة لبريطانيا لدفاعه عن طابا الذى تطابق فى ذلك الوقت مع المصالح البريطانية . ومن الجدير بالذكر هنا أن نشير إلى حادثة دنشواى لما لها من أثر على التطور السياسى فى ذلك الوقت ، حيث كان الإنجليز يتشدقون بحب الفلاحين لهم ويشيعون أنهم ما استمروا فى البقاء فى مصر الا لحماية الفلاحين من كرابيج أسيادهم من الأتراك والشراكسة ، فأسقطت تلك الحادثة القناع عن وجه الاحتلال وأسفرت عن نتيجتين بالغتى الأهمية : الأولى هى رحيل كرومر وما يعنى ذلك من نهاية حقبة بعينها فى تاريخ مصر ، والثانية هى ظهور مصطفى كامل كزعيم مصر الوطنى بلا منازع .

فى عام ١٩٠٧ ظهر حزبان سياسيان جديدان على مسرح الحياة السياسية المصرية كانت صحفهما قد سبقتهما فى الظهور ، الحزب الأول كان حزب الأمة المتحدث باسم الأعيان ، وكان هؤلاء الأعيان لا يقلون وطنية عن أقرانهم المصريين رغم ارتباط مصالحهم بالإحتلال البريطانى ، بل على العكس ، كانت درجة مساهمتهم فى إثراء الفكر السياسى المصرى ظهور الهوية القومية المصرية أعلى لديهم عن غيرهم . وقد دمغوا بالعمالة للاحتلال ومعاداة الوطن بل خيانته ، حين كان الوطن فى ذلك الوقت هو الإمبراطورية العثمانية . فى حين كان الوطن بالنسبة لهم هو

الأقليم المصرى فقط بغض النظر عن السلطة الحاكمة ، وكان هدفهم أيضا استقلال الوطن وجلاء المستعمر الإنجليزى ، لكن ذلك لم يكن يعنى فى نظرهم العودة إلى السيادة العثمانية والتى كانت أيضا تتعارض مع مصالحهم الفعلية ، حيث كان ذلك سيؤدى بالضرورة إلى تقوية نفوذ الخديوى والأرستقراطية التركية الشركسية التى لم تكن لها عداء واحتقار . لذلك كان البديل المطروح هو الدولة القومية ، حتى لو كان ذلك يعنى التوافق مع المصالح البريطانية ولو مرحليا ، فالعبرة ليست بالتحالفات الوقتية ولكن بالهدف النهائى . وطبيعى أن يدمغوا بالخيانة حين عبروا عن آرائهم هذه فى مواقف سياسية لم تلق قبولا شعبيا فى وقت كان الشعب فيه يفضل السيادة العثمانية على التعاون مع الاحتلال البريطانى بغض النظر عن الهدف النهائى ، لذلك كانوا أقرب الى المفكرين المنعزلين فى أبراجهم العاجية متأثرين بالأفكار الليبرالية القوية الأوربية وليسوا سياسيين يعيشون نبض الشارع ويتكلمون لغته . وكانت حادثة طابا فى عام ١٩٠٦ الإختبار العملى لآرائهم ، حين كان الإعتراف بطابا عثمانية نكاية لبر يطانيا يعنى فقد طابا إلى الأبد ، فى حين أن التمسك بها حتى ولو كان ذلك أيضا من أهداف بريطانيا فإن ذلك يعنى الدفاع عن أرض مصرية ، لأن الاحتلال ليس أبديا ، وستبقى طابا جزءا من الأرض المصرية بعد

زوال الاحتلال ، سواء أصبحت مصر بعد ذلك عثمانية أم مستقلة .
أما عن كيفية تنظيم العلاقة مع بريطانيا فليست هناك خير من كلمات أحمد لطفي السيد في مقال نشره بصحيفة الجريدة يقول فيه :

« وسياستنا من الإنجليز لا تخلو من أحد وصفين : إما سياسة عناد وعداء وإما سياسة مسالمة واستسلام . ولا شك فى أن سياسة المعاندة عميقة ، إذ كيف يقبل المعاند من المعاند حسابا على أعماله، بل كيف يرجو العدو من العدو إصلاحا لحاله ؟ فلم تبق إذن إلاّ سياسة المسالمة والمحاسنة المقرونة بالمحاسبة » .

ويقول الكاتب نفسه عن كيفية ظهور صحيفة الجريدة فى مذكراته : -

« وكان حديثى مع محمد محمود يتناول مسألة العقبة وما يجب لمصر فى ظروفها السياسية من انشاء جريدة مصرية حرة ، تنطق بلسان مصر وحدها ، دون أن يكون لها ميل خاص الى تركيا أو الى إحدى السلطتين الشرعية والفعلية فى البلاد ، وقد رأينا أن تكون هذه الجريدة ملكا لشركة من الأعيان أصحاب المصالح الحقيقية الذين كان يصفهم اللورد كرومر وغيره من الإنجليز بأنهم راضون عن الإحتلال ، ساكتون عن حقوق مصر ، وأن الحركة المعارضة للإحتلال إنما يقوم بها من ليس لهم مصالح حقيقية فى

البلاد كالشبان الأفندية والباشوات الأتراك .

أما عن برنامج الحزب ، فتقول المقدمة : أن الاستقلال التام لا يمكن الحصول عليه بالكلام وأن هناك مقدمات ينتج عنها الاستقلال بالكلام وأن هناك مقدمات ينتج عنها الاستقلال وأن هذه المقدمات أغراض يجب السعى إليها .

١ - أن نعضد بسعينا وأحوالنا ونصائحنا حركة التعليم العام والمشروعات التى تساعد على تحقيق رغائبنا العامة من التقدم الى المدنية .

٢ - أن نوجه همنا ونصرف قوانا للحصول على حقنا الطبيعى وهو الاشتراك مع الحكومة فى وضع القوانين والمشروعات العامة وذلك بالسعى فى توسيع اختصاصات مجلس المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية حتى يكون لنا رأى محدود فى القوانين التى نعامل بها كقوانين المحاكم الأهلية والإدارة والرأى ونحوها حتى نصل بالتدريج الى المجلس النيابى الذى يوافق حالتنا السياسية .

ولا توجد كلمة أخرى عن الاستقلال أو الديمقراطية .

وكما ذكر أحمد لطفى السيد فى سيرة حياته ، أن الحزب أنشىء فى ٢١ ديسمبر ١٩٠٧ بعد ظهور صحيفة الحزب ، وأن

محمود سليمان (والد محمد محمود رئيس الوزراء بعد ذلك) أختير رئيسا له ، وأن حسن عبد الرازق وعلى شعراوى (زميلى سعد زغلول حين ذهب إلى المعتمد البريطانى مع عبد العزيز فهمى يوم ١٣ نوفمبر ٩١٨ للمطالبة باستقلال مصر) نواب الرئيس ، فى حين أن لطفى السيد أختير سكرتيرا عاما . وقد ذكر لطفى السيد أن بعض الصحف رأت فى دعوة الحزب إلى « الاستقلال التام » خروجا على السلطة الشرعية فى البلاد وخيانة كبرى . وفى عام ١٩١٠ فكر حزب الأمة فى وضع دستور للبلاد وتقديمه للخديو كعريضة مقدمة من الشعب ، وقد كتبت تلك العريضة وبدأت عملية جمع التوقيعات . أخيرا ، ومن أجل توضيح أهداف وسياسة هذا الحزب تجاه القصر والإنجليز ، لا نجد خيرا من كلمات الهلباوى فى مذكراته التى يقول فيها :

« كانت سياسة هذا الحزب ترمى إلى مراقبة السلطتين ، الأهلية والأجنبية ، وتكتب عن كل منهما دون تحيز ولا محاباة ، والإنجليز مهما كانت لهم من العيوب فى سياستهم الاستعمارية تعودوا احتمال النقد وإظهار الخطأ فى سياستهم دون أن يظهروا العداء للمنتقد . أما السلطة المصرية فلم تكن متحلية بهذه الصفة وهذا التسامح وخصوصا رجال السراى على سياسة النقد التى توجه عند اللزوم إليها » .

وهى نفس السياسة التى اتبعها حزب الوفد كما سنرى فيما بعد .

ونعود للحديث عن الحزب الوطنى مرة أخرى ، وكما سبق وأن بينا ، فإن حادثة دنشواى قد جعلت من مصطفى كامل الزعيم بلا منازع ، إلاّ أنه تأخر فى إنشاء حزبه إلى ما بعد إعلان حزب الأمة لنفسه ، وقد طالب الحزب الوطنى بالجلاء فورا ، أى الاستقلال ، وهو ما ميزه منذ اللحظة الأولى عن حزب الأمة ، وبسبب ذلك ، فإنه لم ير أى حكمة فى المطالبة بجلاء القوات البريطانية وإلغاء السيادة العثمانية على مصر فى آن واحد ، لأن استعداء تركيا كان يعنى تنازلها عن سيادتها لصالح بريطانيا وهو ما كانت تسعى بريطانيا نفسها إليه . وفى ٢٧ ديسمبر عام ١٩٠٧ اجتمعت الجمعية العمومية للحزب فى مبنى جريدة اللواء ، وألقى مصطفى كامل خطبة حدد فيها أهداف الحزب فى التالى :

١ – منح مصر الحكم الذاتى أو استقلالها الذاتى أو استقلالها الداخلى طبقا لمعاهدة لندن فى ١٨٤٠ وضمانات الفرمانات الشاهانية التى وعدت إنجلترا باحترامها رسميا .

٢ – إقامة حكومة دستورية يكون الحاكم فيها مسئولا أمام برلمان يتمتع بالسلطة اللازمة كبرلمان أوروبا .

ثم فى البند التاسع .

٩ - تقوية العلاقات الودية بين تركيا ومصر من جهة أخرى لاكتسابها إلى جانبها وتعريفها بوجاهة مطالبها القومية .

وإن كان مصدر آخر قد حدد أهداف الحزب بما يلى أهم النقاط :

١ - استقلال مصر مع سودانها استقلالا تاما غير مشوب بأية حماية أو وصاية أو سيادة أجنبية أو أى قيد هذا الاستقلال .

٢ -إيجاد حكومة دستورية فى البلاد حيث تكون السيادة للأمة وتكون الهيئة الحاكمة مسئولة أمام مجلس نيابى تام السلطة .

٦ - العمل على نشر التعليم فى جميع البلاد على أساس وطنى صحيح بحيث ينال الفقراء نصيبهم منه والحث على تأسيس معاهد العلم وإرسال الرسالات العلمية وفتح المدارس الليلية للصناع والعمال .

١٠ - إحكام العلاقات الودية وتبادل الثقة بين مصر والدول الأخرى .

(د . يونان لبيب رزق ، تاريخ الأحزاب ، ص ٩٥) .

كانت هذه هى أهم نقاط الحزب ، وكما نرى ، فانها لم تذكر السلطان أو السيادة العثمانية . بل ان موقف مصطفى كامل من

هذا الموضوع كان كموقفه من فرنسا وموقفه من الخديو عباس حلمى الثانى ، الذى لم يجد ضررا فى مساندة الحزب نكاية فى الاحتلال . كما أنه أيضا لم يكن لديه من الأسباب ما يستوجب استعداء الامبراطورية العثمانية . بل على العكس ، فان كليهما ، الخديو والعثمانيين ، كانا يسعيان إلى استعادة نفوذهما المفقود .
وعلى صعيد آخر ، لم يجد الخديو من يسانده غير الشعب وجماهيره ، بعد أن تواطأ الملاك الزراعيون مع سلطات الاحتلال ، وكان الشباب من طلبة المدارس العليا هم طليعة الشعب الساخط على الاحتلال ، فكان التقارب بين الخديو عباس حلمي والزعيم مصطفى كامل .

الفصل الأول

صعود النحاس

أولا : نشأة النحاس

ولد مصطفى النحاس فى الخامس عشر من يونيو من عام ١٨٧٩ فى بلدة سمنود بمحافظة الغربية ، وقد كان والده الشيخ محمد النحاس من تجار الأخشاب المشهورين بالنزاهة والاستقامة ، حيث كان لقب الشيخ يعود إلى كونه معمما ، كما أنه نال قسطا من التعليم فى الجامع الأزهر بالقاهرة وكان الشيخ محمد النحاس ميسور الحال ، لكنه لم يعد من كبار التجار حيث لم يمتلك سوى عدة شوادر وبعض العقارات ، ولكنه لم يمتلك أرضا زراعية ، مطلقا أما عن والدة مصطفى النحاس فقد عرف عنها التدين والأخلاق الحميدة ، كما كان لمصطفى النحاس سبعة من الأخوة والأخوات . وقد تلقى مصطفى النحاس تعليمه الأولى ومبادىء القراءة والكتابة والحساب فى كتاب القرية وعندما وصل سنه السابعة ، ويقال العاشرة ، كان قد أكمل حفظ القرآن الكريم . وعندما بلغ الطفل

مصطفى النحاس الحادية عشرة من عمره ، أرسله والده إلى مكتب التلغراف المحلى لكي يتعلم المهنة ، حيث أدهش الجميع بحفظه جميع الرموز فى ثلاثة أيام فقط ، وعندما سمع أحد المستشارين المقيمين فى الدائرة بقصة هذا الطفل ، ذهب إلى والده « الشيخ محمد » وأقنعه بضرورة إرسال ابنه إلى إحدى مدارس القاهرة للتعليم بدلا من إضاعة مواهبه هكذا . ومن ثم انتقل مصطفى النحاس لأول مرة فى حياته إلى القاهرة حيث التحق بمدرسة الناصرية الابتدائية . وقد ألحق بالصف الثانى الابتدائى ، وتفوق على جميع أقرانه فى الدراسة فى جميع المواد . بعدئذ التحق مصطفى النحاس بمدرسة الخديو الثانوية التى أعفى فيها من المصاريف السنوية لتفوقه الدراسى . ومما يروى عنه فى ذلك الحين أن اللورد كتشنر المعتمد البريطانى حينئذ ، كان فى زيارة للمدرسة ، وقد استرعى انتباهه تفوق التلميذ مصطفى النحاس فنصحه بالالتحاق بالكلية الحربية منوها إلى أنها معفاة من المصاريف ، فما كان من النحاس إلاّ أن رد ردا حاسما معللا إعفاءه من مصاريف الدراسة فى المدرسة بتفوقه الدراسى لا لحاجة أو شفقة أو عوز . وهكذا عندما بلغ النحاس السابعة عشرة من عمره ، وفى عام ١٨٩٦ ، التحق بمدرسة الحقوق وقد تخرج فيها بعد أربع سنوات من الدراسة الجادة فى عام ١٩٠٠ م، وكان الأول على جميع زملائه . وقد جرت العادة فى ذلك الوقت على

تعيين جميع خريجى مدرسة الحقوق ككتبة فى المحاكم براتب شهرى قدره خمسة جنيهات ، ولكن النحاس حث جميع زملائه على رفض هذا التعيين . وعندما تم استدعاؤه لشرح الأسباب الكامنه وراء تحريضه لزملائه على الوظيفة ، طالب برفع الراتب إلى خمسة عشر جنيها ، وبأن يعينوا كمساعدى نيابة لا كتبة ، وقد رضخت الحكومة لهذه المطالب ، وتم تعيين خريجى مدرسة الحقوق كمساعدى نيابة براتب عشرة جنيهات فقط . ولكن النحاس نفسه رفض أن يقبل الوظيفة الحكومية ، وفضل أن يشتغل بالمحاماة حتى يكون حرا كما قال ، وكانت أول وظيفة للنحاس مع محمد فريد المحامى الذى خلف مصطفى كامل فى زعامة الحزب الوطنى ، وقد أصر النحاس منذ اليوم الأول على أن يتولى عدة قضايا بنفسه ، ويذهب بها إلى المحكمة حيث لم يكن يريد أن يعامل كمحام صغير مازال تحت التمرين . وقد ترك النحاس مكتب محمد فريد بعد وقت قصير ليصبح شريكا كاملا لمحام مشهور فى المنصورة . وقد استمر النحاس فى الاشتغال بالمحاماة حتى عام ١٩٠٤ ، أى لمدة أربع سنوات فقط ، تحول بعدها إلى القضاء ، بعد رفضه قبول المنصب الذى عرضه عليه عبد الخالق ثروت باشا رئيس الوزراء وقتئذ ، فما كان من الأخير إلى أن سعى إلى والد النحاس لإقناع ابنه ونجح فى ذلك . وكان النحاس فى الرابعة والعشرين من عمره فى ذلك الوقت ، واستمر فى منصبه كقاض حين أعلن

انضمامه إلي الوفد فى عام ١٩١٩ م أى لمدة ستة عشر عاما ويتحدث النحاس عن تلك الفترة قائلا : إنه قد درس القانون وتعلم منه مبادىء العدل والمساواة وحقوق الأمم والأفراد . فقد اشتغل بالمحاماة والقضاء وأصبحت قضية الديمقراطية هى جل اهتمامه ، وكشاب متحمس ووطني استهوته شخصيتان هما مصطفى كامل وسعد زغلول ، وقد فسر علاقة مصطفى كامل بالخديو قائلا إنها كانت تهدف إلى جذب ممثل السلطة الشرعية فى البلاد إلى الحركة الوطنية بعيدا عن أيدى الانجليز ، لهذا كان من انصار الحزب الوطنى ، وكان له العديد من الأصدقاء داخل الحزب الوطنى ذاته ويمكننا القول إن شخصية النحاس حتى ذلك الوقت قد تبلورت إلى حد ما ، فقد كان متدينا مواظبا على الصلاة ، لا يدخن ولا يشرب ، غير متزوج ، ولكنه كان مسئولاً عن ابنى شقيقته اللذين كانا يسكنان معه فى نفس البيت ، وكان لهما بمثابة الأب . كما أنه كان معروفا بالنزاهة والأمانة القانونية فيما يتولى من قضايا توكل إليه، وقد كان أول تعيين له كقاض فى قنا وأسوان حيث مكث هناك ستة أعوام ، منذ عام ١٩٠٣ حتى عام ١٩٠٨ ثم أمضى السنوات التسع التالية فى دلتا مصر متنقلا بين القاهرة وطنطا حيث تولى أخر مناصبه وحصل على رتبة البكوية . ومن الغريب انه لم يلتق بسعد زغلول سوى مرتين فقط خلال هذه الفترة الطويلة نسبيا !

(ب) تكوين الوفد المصري

يعتبر دخول النحاس إلى معترك الحياة السياسية مرتبطا بإعلان مبادىء الرئيس الأمريكي ويلسون الأربعة عشر التي أذ يعت على الملأ في نهاية الحرب العالمية الأولى . حيث نادى الرئيس الأمريكي بحق الشعوب الصغيرة في تقرير مصيرها . ولاشك في أن هذه كانت أمنية كل مصرى . بما فى ذلك النحاس ، الذى كان يكن شعورا عدائيا تجاه سلطات الاحتلال البريطاني التي دفعت المصريين إلى التطوع الاجبارى في فرق العمل السيئة السمعة ، مما كان له أثر بالغ على شعور الأهالى بالاستياء الشديد تجاه قوات الاحتلال وكان من الأسباب الرئيسية لقيام ثورة ١٩١٩ . وقد كان النحاس فى ذلك الوقت قاضيا بمدينة طنطا ، حيث اعتاد النزول إلى القاهرة لملاقاة أصدقائه فى مكتب المحامى المعروف أحمد بك عبد اللطيف ، وهذه المجموعة من الاصدقاء كانت من المؤيدين لأفكار الحزب الوطنى ، كمعظم شباب ومثقفى هذا الزمان. وعند سماع هذه المجموعة من الشباب بمبادىء ويلسون « الأربعة عشر » بدا التفكير فى السبيل الأمثل لكى يُسمع صوت مصر فى العالم أجمع ومن الملاحظ هنا ان صورة العمل الوطنى (كما قرأت لهذه المجموعة من الشباب ، وكما هو واضح من تتابع الأحداث) قد أخذت شكلا واحدا يتكرر كنمط عام لدى المجموعات السياسية باختلاف اتجاهاتها وغاياتها . وقد تحددت ملامح هذه الصورة

للعمل الوطنى بغاية أساسية وهى أن يعرف العالم قضية مصر ، أى « تدويل القضية المصرية » مصطفى كامل الذى عمل جاهدا على اعلاء كلمة مصر ووصولها إلى اسماع العالم فى كل من الأستانة وباريس ، وهذا هو نفس ما كان يريده من العواصم الأوربية كأنما رأى الجميع أن الخلاص لن يكون من داخل البلاد بل من خارجها ، ومما لاشك فيه أنه كانت هناك أسباب وجيهة فى ذلك الحين ، دعت النخبة السياسية المصرية إلى تبنى هذه الرؤية لحل القضية المصرية ، لايمان القوى السياسية المصرية بعدم وجود توازن فى ميزان القوى والمواجهة بين الدولتين ، وهذا هو أول الأسباب وثانيا : الأمل فى حسن نوايا القوى الكبرى المناوئة وخاصة بريطانيا ، وامكانية استغلال التناقضات الدولية من أجل استخلاص حقوق مصر الوطنية كاملة . وقد بدأت مجموعة الأصدقاء توجهها الأساسى بالاتصال بسعد زغلول نائب رئيس الجمعية التشريعية (البلاغ ١٥ نوفمبر ١٩٢٧) . ويبدو أن سعد زغلول فى ذلك الوقت كان قد بدأ فى الاستحواذ على اهتمام الرأى العام المصرى ، وأصبح قاب قوسين أو أدنى من تبوئه لمكانة القيادة للشعب المصرى ، بدليل أن مجموعة الشباب المؤيدين للحزب الوطنى اتجهت إليه مباشرة حين فكرت فى العمل من أجل القضية المصرية ، ولم تتوجه لمحمد فريد ، وقد يعود ذلك إلى غياب محمد فريد فى الخارج ، فى الوقت الذى بدأ فيه سعد زغلول يبرز كزعيم

وطنى فى عدة مواقف وطنية وشعبية من خلال الجمعية التشريعية التي تم بها انتخابه نائبا للرئيس المعين ، أى بمثابة الرئيس الفعلى لهذه الجمعية . وعود إلى مجموعة الأصدقاء السابق ذكرها نجد أن أحدهم وهو على ماهر رئيس مدير ادارة المجالس الحسبية بوزارة الحقانية (العدل) سيبرز اسمه كثيرا فيما بعد كمنافس للنحاس ، تطوع للاتصال بعبد العزيز فهمى ، عضو الجمعية التشريعية واحد المقربين من سعد زغلول ، لكى يعرض عليه استعداد المجموعة للعمل تحت قيادة سعد زغلول ، ولكن على ماهر فشل فى اقناع عبد العزيز فهمى بجدية عمل المجموعة ، فما كان من النحاس الا أن ذهب بنفسه لمقابلة عبد العزيز فهمى في منزله مع بعض الأصدقاء . وبعد مناقشة طويلة سأل عبد العزيز فهمى النحاس « ماذا يحدث للحركة فى حالة اعتقال قياداتها » فرد النحاس نأخذ نحن مكان القيادة (ننسى عندئذ اقتنع عبد العزيز فهمى بجدية المجموعة وأخبرهم بنية تشكيل وفد يتكلم باسم مصر لدى الحكومة البريطانية ، ولكنه طلب منهم الاحتفاظ بالأمر سرا وفعلا تطورت الأحداث سريعا ، وبدأ سعد زغلول فى تشكيل وفد يتحدث باسم مصر ، وقد روعى فى هذا الوفد أن يمثل جميع الأحزاب والاتجاهات السياسية حتى لا يتهم الوفد المزمع تشكيله بالحزبية وانه يعبر عن رأى فريق دون فريق آخر . ولكن سعد زغلول بفطنته السياسية كان يدرك انه لو سمع للحزب الوطنى ان يرسل مرشحيه

لأرسلوا له بعضا من غلاة الحزب مما كان سيجهض أى مفاوضات كان ينصح المرشحين من قبل الحزب الوطنى الدخول اليها ، ذلك أن موقف هؤلاء محدد ومعروف من بدء المفاوضات ، لذا بدأ سعد زغلول يسعى إلى ضم عناصر من الحزب الوطنى تكون من اختياره هو ، وليست من اختيار الحزب ، حيث يضمن بذلك تمثيل الحزب الوطنى .. هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى لتفادى الدخول فى صراع مع عناصر متشددة من داخل الحزب ، وهنا تتعدد الروايات حول كيفية دخول النحاس حزب الوفد . من هذه الروايات ما يرجع أن أمين يوسف بك (الذى كان متزوجا من بنت أخت سعد زغلول ، وكان عضوا فى الحزب الوطنى) هو الذى اقنع سعد زغلول بضم النحاس للوفد ، وان النحاس وافق بعد أن وعده سعد زغلول بتوفير مساعدة مالية له حتى يتمكن من الاستمرار فى إعالة شقيقته وأولادها بعد تركه وظيفته كقاض ، ومن المعروف أن النحاس حين انضم للوفد فى باريس كان يأخذ راتبا شهريا نظير عمله كسكرتير للوفد . عندما انضم الخامس للوفد المصرى فى باريس ، كان يتقاضى مرتبا نظير عمله كسكرتير للوفد) ورواية أخرى تقول إن الذى قام بترشيحه هو عبد العزيز فهمى .

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره حول أسباب ضم النحاس للوفد ، يضيف عباس محمود العقاد سببا آخر ، هو رغبة سعد زغلول فى

أن يوازن بانضمام النحاس وحافظ عفيفى . يقول علوبة فى مذكراته إن النحاس وعفيفى كانا معروفين فى أوساط الشباب المثقف ، لذا روعى ضمهما للاستفادة منهما فى أعمال الدعاية وسط الشباب، المجموعة التى أطلق عليها الانجليز صفة (المعتدلين) ولاشك فى أن سعد زغلول كان يدرك أيضا بفطنته السياسية أنه بدخوله المفاوضات مع الانجليز بجموعة (معتدلة ٩ ، فانه لن يحصل على ما يرجوه .

لذا فإنه بحاجة إلى جناح متطرف أن شئنا أن نسميه هكذا، حتى يستطيع أن يستخدمه كقوة ضاغطة على الانجليز فى المفاوضات ، وفى هذا كان سعد فى غاية الذكاء من حيث استخدامه لجميع المجموعات والاستفادة منها وتوظيفها لخدمة أغراضه النهائية ، وهكذا أصبح النحاس الأداة الرئيسية التى يستخدمها سعد تارة كمتطرف فى مواجهة المعتدلين من حزب الأمة ، وتارة أخرى كمعتدل فى مواجهة المتطرفين من الحزب الوطنى . وهكذا كان النحاس يؤدى أكثر من دور وغرض فى آن واحد . وفى ٢٠ نوفمبر ١٩١٨ انضم النحاس وحافظ عفيفى إلى أعضاء الوفد السبعة ولكن يظل هناك تساؤل لم نجب عنه بعد ألا وهو : من هو سعد زغلول الذى جذب أنظار الشعب المصرى إليه ، حتى أن شباب الحزب الوطنى من أمثال مصطفى النحاس ، آثر

أن يعمل تحت قيادته ، على أن يستمر تحت قيادة محمد فريد الزعيم المنفى إلى الخارج ؟ ولكى نجيب عن هذا التساؤل لابد لنا من وقفة مع تاريخ سعد زغلول الشخصى ، فقد كان سعد ابنا لعمدة احدى قرى محافظة الغربية ، وكان يمتلك حوالى مائتى فدان ، وقد ولد فى منتصف القرن التاسع عشر ، حيث تلقى تعليمه فى كتاب القرية ثم انتقل إلى الأزهر الشريف ، وهناك تعرف على جمال الدين الأفغانى ، ومحمد عبده وأصبح من مريديهم ، وعاون الأخير فى تحرير جريدة « الوقائع المصرية » كما شاهد سعد بعينيه هزيمة العرابيين وانتصار الإنجليز ، ثم اتهم بتأليف جمعية سرية باسم « الانتقام » وسجن لفترة قصيرة بسبب هذه التهمة ، وحتى ذلك الحين كانت حياة سعد زغلول تأخذ مجراها الطبيعى كابن عمدة مصرى مثل مئات من أمثاله ، ولكن التغيير الحقيقى فى حياته بدا مع مزاولته لمهنة المحاماة ، التى كانت مهنة حديثة فى ذلك الوقت ولا تحظى بأى اهتمام احترام ، ولكنها بدأت تشق طريقها مع استعداد المحاكم المختلطة مع الامتيازات الأجنبية وظهور القوانين الوضعية بجانب الشريعة الإسلامية .

وقد عين مستشاراً فى محكمة فى عام ١٨٩٢ ثم درس القانون الفرنسي وحصل على الليسانس فى عام ١٨٩٧ . وكانت هذه التحولات مقدمة لدخوله الطبقة الحاكمة المصرية والذى بدا عن

طريق صالون الأميرة شويكار ثم بزواجه من ابنة مصطفى فهمى باشا (رئيس وزراء مصر فى الفترة من عام ١٨٩١ – ١٨٩٣ ، ١٨٩٥ – ١٩٠٨) والتى تعد أطول فترة رئاسة لوزارة فى تاريخنا الحديث فى عام ١٨٩٥ ، وفى عام ١٩٠٦ أصبح وزيرا للمعارف فى وزارة بطرس غالى ، ثم وزيرا للحقانية (العدل) ، وفى عام ١٩١٢ قدم استقالته من الوزارة على أثر خلاف مع الخديو . وهنا يجدر بنا أن نشير إلى أن شخصية سعد زغلول – كما هو واضح لدينا مما سبق ذكره من أحـــداث – كانت تتمتع بصلابة وإصرار شديدين ، مع طموح بارز القسمات لا حدود له . ذاك أن الرجل نشأ فلاحا تقليديا ، ودخل الكُتاب ثم الأزهر ، وانضوى تحت لواء الأفغانى ومحمد عبده ، ولم تكن هذه الأحداث بالطبع كافية لخلق هذه الشخصية القوية ذات الملامح الخاصة والطابع القيادى التى كانت لسعد زغلول ، فقد كان فى انتظاره حوادث جسام ساعدت على بلورة شخصيته وصقل تجربته السياسية ، وكان من اهمها ذلك الدرس القاسى الذى تلقاه سعد زغلول جيدا عقب ما حاق بثورة ١٩١٩ م من هزيمة ، وما تلك الهزيمة من أمر اعتقاله ورفاقه فى الثورة ، حيث نراه بعد خروجه من المعتقل ، ويبدأ فى انتهاج نهج جديد ، فيشتغل بالمحاماه ، ويطلع على القوانين الجديدة ويتعلم اللغة الفرنسية فى سن متقدمة ، وهذه شجاعة وإصرار لا مراء فيهما على تحقيق مايصبو اليه من طمـــوح وزعامة ، ثم – بعد

ذلك – يتزوج فى عام ١٨٩٥ آبنة أكبر رأس فى البلد بعد الخديو « مصطفى باشا فهمى » والذى كان معروفا عنه أنه مطية الإنجليز رئيس الوزراء منذ عام ١٨٩١ حتى ١٨٩٣ ، ثم منذ عام ١٨٩٥ حتى ١٩٠٨ ثم يدخل الوزارة بعد إشادة اللورد كرومر به ليدافع عن مد امتياز قناة السويس فيما يتفق مع الخط السياسى العام للحكومة فى ذلك الحين ، وهنا تبرز علامات الاستفهام ويثار التساؤل حول مدى تناقض هذه التصرفات من قبل سعد زغلول مع ماضيه الوطنى النضالى وهل قرر المساومة / والتنازل عن قضيته بهذه السهولة ، وهل كان ذلك هو السبيل الوحيد للدخول فى أحضان السلطة ، وهل كان هذا مأربه عبر هزيمته كقائد شعبى وثورى ؟ ثم كيف أدخلته الطبقة الحاكمة فى صفوفها ؟ الواقع أن الإجابة عن هذه التساؤلات يكتنفها قدر كبير من التعقيد أو الصعوبة ، ذلك أن سعد زغلول كان قد أدرك بفطنته السياسية أين موطن القوة ، وقرر أن ينضم إليها بدلا من أن يدخل معها فى صراع لا جدوى منه خاصة بعد أن أثبتت الأحداث منذ هزيمة عرابى فى التل الكبير / وحتى هزيمته هو شخصيا واعتقاله الذى تلا هزيمة ثورة ١٩١٩ م أنه لا سبيل لكبح جماح هذه السلطة الغاشمة إلاّ بمحاربتها من داخلها لا بالثورة عليها من الخارج ، وهو فى هذا لا يختلف كثيرا عن أراء حزب الأمة الذى كان قد كون مدرسة فكرية فى الحياة السياسية المصرية ، كانت قد بدأت فى التبلور فى ذلك

الحين ، وكانت أفكارها تسير فى هذا الاتجاه . وعلى هذا يمكننا القول بأن سعد زغلول لم يتنازل عن حلمه القديم فى تحقيق استقلال البلاد وإقامة حكم نيابى ديمقراطى ، وإنما تنازل عن منهجه القديم مستنبطا من تجاربه الخاصة ، ومن التجارب التاريخية منهجا آخر أكثر مرونة ، وأكثر فاعلية فيما كان يبدو له ، ودليل على ذلك موقفه من قضية حد امتياز قناة السويس حين ختم دفاعه عن حد الامتياز بأنه ترك الرأى الأخير للمجلس الاستشارى النيابى (الذى كان يقوم بمهمة مجلس النواب وقتئذ) ، وهو بذلك كان ينوه إلى أن الحكم فى قضية مصيرية كهذه لابد أن يؤخذ فيه برأى الشعب ، وهذه ديمقراطية واضحة لاشك فيها . ويبقى لنا الشطر الأخير من السؤال ، ألا وهو كيف قبلته الطبقة الحاكمة رغم ماضيه المعارض لها ؟ ويمكننا ألا نجيب عن هذا السؤال بالإجابة التالية : ذلك أن بعض عناصر الطبقات الحاكمة تسعى دائما إلى اكتساب دم شبابى جديد يأتى إليها من خارجها . خاصة إذا رأت انه من الممكن اكتساب أحد العناصر المعارضة إلى صفوفها لما يتمتع به من ذكاء وحيوية ، وبذلك تخسر المعارضة وتكسب القوة الحاكمة ، وهو ما يسمى بالاستقطاب . وما حدث لسعد زغلول هو أن التقته مصالحه بمصالح السلطة فى وقت واحد فكان الزواج ، (ليس بمعنى الزواج الفعلى لابنة مصطفى باشا ، ولكن بمعنى سعيه لدخول الطبقة الحاكمة وترحيبهم به) ، وعندما تعارضت

المصالح مرة أخرى ، وقد حدث ذلك حين اختلف سعد زغلول مع الخديو « عباس حلمى » ولم يؤيده الإنجليز فى ذلك ، ثم مرة أخرى ، ولكن بعد أن كسب كل من الفريقين تنازلا من الجانب الآخر أصبح من الصعب التخلى عنه . فقد كسب سعد من الطبقة الحاكمة ميزة الانتماء إليها وان انشق عنها بعدئذ ، وهكذا أصبح من مقومات شعبيته الكاسحة أنه رغم انتمائه الطبقي إلا أنه كان يفخر دائما باصله الريفى . وهكذا تحقق للطبقة الحاكمة ما أرادت إذ لم يعد عنصرا ثوريا مثل جمال الدين الأفغاني ولكنه أصبح من أهل الأعتدال فى جناح المعارضة .

وبهذا دخل سعد انتخابات مجلس شورى القوانين ، وكسب فى دائرتين من دوائر القاهرة الأربع ، بولاق والسيدة زينب رغم معارضة اللورد كتشنر

كما تم انتخابه نائبا لرئيس مجلس شورى القوانين الذى كان يعين مع نائب آخر ، أى أنه أصبح الرئيس المنتخب . وخير وصف لاراء سعد فى السياسة فى ذلك الوقت هو ما كتبه بنفسه فى مذكراته قائلا :

« أما عن الحزب الوطنى فلست من رجاله وأنا أول رجل عاداه هذا الحزب واذاه ... ولو كان فى ميل للاحزاب لدخلت حزب الأمة وهو يضم كثيرا من اصدقائي ، أو ابحث عن رئاسة الحزب الوطنى « قبل أن ينشل ويذهب مجده وتنقطع برجاله الأوصال . وما الذى يشوقنى لمركز فريد ، أفرية أم حاجة » .

الحرب العالمية الأولى وما أعقبها

رغم أن مصر لم تدخل الحرب العالمية الأولى بشكل رسمي ، إلّا أن الشعب المصى قد عاني من جرائها معاناة واضحة وخاصة الفلاحين ، ذاك أن إعلان الأحكام العرفية وتعطيل مجلس شورى القوانين واعتقال المواطنين من رجال الحزب الوطنى قد ترك أثره في كل مكان على أرض مصر ، ويصف علوبة باشا كيف قام الانجليز بتسخير جميع مرافق البلاد لخدمتهم مع فرض نظام التطوع الاجبارى على الفلاحين ، حتى وصلت مشاعر المصريين لكراهية الانجليز الى حد تمنى انتصار الالمان والاتراك عليهم وكان النحاس مثله مثل بقية الشعب المصرى بل انه كان يحمل معه دائما خريطة لأوروبا حتى يكون ملما بأخر التطورات كلما سمع شيئا . ويصف الدكتور هيكل كيف أن النحاس قد سعد جدا لدى سماعه شائعة عبور قوات تركية لقناة السويس ، وأن الحماس قد بلغ به الى حد أن أحد أصدقائه اخذه الى القناة لاقناعه بكذب الشائعة . وكان أهم حدث للمصريين عند نشوب الحرب هو اعلان بريطانيا فرض الحماية على البلاد فى اغسطس عام ١٩١٤ ، وعزل الخديو عباس حلمى الذى كان فى تركيا وقتئذ ، وقد عين مكانه السلطان حسين كمال الذى خلفه السلطان فؤاد فى عام ١٩١٧ .

وعند نهاية الحرب وجد الحزب الوطنى نفسه فى وضع لايحسد

عليه ، فزعيمه محمد فريد قد نفى إلى أوروبا حيث مات هناك فى عام ١٩١٩ ، فى الوقت الذى كانت فيه الساحة السياسية قد تغيرت واختلفت تماما عما كانت عليه قبل الحرب وقد كانت عقيدة الحرب تقوم على أسس ثلاثة هى :

أولا : عدم الاعتراف بشرعية الاحتلال وبالتالى للحماية ، العمل على تدويل القضية المصرية .

ثانيا : التسمك بالجامعة الاسلامية ، واعتبار الخليفة العثمانى هو عماد تلك الجامعة . ثالثا عدم الاعتراف بغير عباس حلمى كحاكم شرعى للبلاد للسببين التاليين :

أولا : لتحسن العلاقات بين الخديو السابق والحزب الوطنى اثناء فترة الحرب بعد أن وجد كل منهما الآخر فى نفس الخندق .

ثانيا : لعدم اعترافهم بشرعية تعيين السلطان حسين كمال ثم فؤاد مما يعني الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر .

ولكن هذه الأسس التى قامت عليها سياسة الحزب الوطنى انهارت بانهيار الدولة والخلافة العثمانية ، كذلك أصبح السلطان فؤاد الأول على عرش مصر حقيقة واقعة لاجدال فيها ، كما اعترفت جميع الدول الأوروبية الأخرى بالحماية البريطانية على مصر . وهكذا نرى أن الساحة كانت معدة تماما لرجال حزب الأمة وأنصارهم من أمثال سعد زغلول لكى يتصدروا الساحة السياسية

بعد أن فلت زمام الأمور من رجال الحزب الوطني كما ذكرنا آنفا .
وكانت الضربة القاضية الموجهة ضد الحزب الوطنى تكوين الوفد المصرى واعتباره الممثل الشرعى الوحيد للحركة الوطنية المصرية من رجال حزب الأمة بعد أن فشل الحزب الوطنى فى أن يجعل من « وفده » الممثل للحركة الوطنية المصرية . وهكذا نرى أن الحزب الوطنى بقبوله مبدأ « الوفد » أولا ثم تنازله عن رئاسته لسعد زغلول ورجال حزب الأمة قد فقد السيطرة نهائيا على الحركة الوطنية المصرية التى ذهبت الى سعد زغلول ورجال حزب الأمة . ولكن أين كان النحاس من كل هذا ؟ هذا ما سنتحدث عنه تفصيليا بعد أن نلقى نظرة على كيفية تكوين حزب الوفد المصرى .

تكوين حزب الوفد :

ولنبدأ بحثنا فى هذا الموضوع ، بالحديث عن اعضاء الوفد الأساسيين (السبعة عشر عضوا) .

١ - أحمد لطفى السيد وكان من طبقة كبار ملاك الأراضى الزراعية ، يعمل بالمحاماة حيث تخرج فى مدرسة الحقوق العليا فى عام ١٨٩٤ ثم أصبح رئيس تحرير مجلة الجريدة لسان حال حزب الأمة من عام ١٩٠٧ حتى ١٩١٤ .

٢ - عبد العزيز فهمى كان يعمل بالمحاماة هو الآخر ، وقد ترك منصبه كمستشار قانونى فى إدارة الأوقاف ، وانتخب عام ١٩١٢ فى الجمعية التشريعية .

٣ – على شعراوى ويعد من الأعيان وكبار ملاك الأراضى الزراعية فقد كان نائب وكيل لرئيس حزب الأمة ، انتخب فى الجمعية التشريعية عام ١٩١٤ .

٤ – محمد محمود بن محمود سليمان باشا رئيس حزب الأمة ، تخرج فى جامعة أكسفورد فى المملكة المتحدة ، وكان محافظا لمحافظة الجيزة .

٥ – عبد اللطيف المكباتي ، كان من أنصار الحزب الوطنى وقد اعتقل أثناء الحرب العالمية الأولى .

٦ – محمد علي علوبة ، كان يشتغل بالمحاماة ، كما كان عضوا بارزا فى الحزب الوطني واحد اعضاء الجمعية التشريعية وهكذا نرى أنه كان يوجد خمسة اعضاء من الجمعية التشريعية بجانب سعد زغلول ، عوان فى حزب الأمة ، عضوان فى الحزب الوطنى ، واثنان آخران على صلة وثيقة بحزب الأمة ، سعد زغلول كما بينا ومحمد محمود من خلال والده .

٧ – خافظ عفيفى وقد كان يعمل طبيبا ، متعاطفا مع الحزب الوطنى .

٨ – مصطفى النحاس كان محاميا ثم قاضيا ومن الملاحظ لدينا هنا أن من التسعة الذين ذكروا حتى الآن ، خمسة كانت دراستهم قانونية حمد الباسل وقد كان عضوا فى الجمعية

التشريعية ١١ إسماعيل صدقى حصل على درجة الحقوق فى عام ١٨٩٤ ثم عين وزيرا للزراعة فى عام ١٩١٤ ثم وزيرا للأوقاف محمود ابو النصر وهو من الأعيان ، تخرج فى دار العلوم ، ثم حصل على درجة القانون من جامعة ليون بفرنسا وزاول مهنة المحاماة ، ثم أصبح نقيبا للمحامين ، وكان ايضا من أنصار الحزب الوطنى ١٣ سينوت حنا وكان من عائلة قبطية ثرية بأسيوط ومن أنصار الحزب الوطنى وعضوا بالجمعية التشريعية عام ١٩١٤ ١٤ جورج خياط كان ايضا من عائلة قبطية ثرية بأسيوط ١٥ واصف غالى الابن الثانى لبطرس غالى ، رئيس الوزراء السابق . تلقى تعليمه بفرنسا ١٦ عبد الخالق مدكور من أثرياء التجار وعضوا بالجمعية التشريعية) ١٧ حسين واصف كان أيضا عضوا فى الجمعية التشريعية عام ١٩١٤ وهكذا كما نرى . فإن عددهم الاجمالى كان سبعة عشر عضوا ، تسعة منهم كانوا اعضاء فى الجمعية التشريعية عام ١٩١٤ ، وثمانية منهم تلقوا تعليما قانونيا . وكانوا فى الأغلب من أعضاء حزب الأمة أو من طبقة كبار ملاك الأراضى الزراعية الذين يؤمنون بمشاركة بريطانيا فى حكم مصر واقتسام السلطة فيما بينها وبين المصريين أى التعاون معها . على عكس أفكار الحزب الوطنى التى كانت تدعو الى الجلاء التام فورا . وعلى الجانب الآخر كانت هناك أيضا قوى اجتماعية جديدة صاعدة ، ونقصد بها الطبقة الوسطى الحضرية أو

مايسمون الأفندية ، من المحامين وموظفى الحكومة ، الذين تلقوا تعليما حديثا ، وكان فى الأغلب قانونيا . هؤلاء كانوا عماد الوفد ، أو بعبارة أخرى العمود الفقرى له ، حيث كانوا من أنشط العناصر التى اعتمد عليها الوفد فى جمع التبرعات وحث الناس على كتابة التوكيلات والالتماسات ، وقد تصدروا لقيادة الجماهير فى المظاهرات والاعتصامات وإلقاء الخطب الحماسية . ومن الممكن القول بأن النحاس كان يمثل هذه الفئة من الوفد (الرافعى ص ١٢٦) . التى لم يدرك أحد فى الوفد قوتها مثل سعد زغلول كما سنرى فيما بعد . وقد نظم قانون الوفد من ٢٦ مادة ولكننا سنركز على أربع مواد فقط لأهميتها القصوى وعلاقتها الوثيقة بفكرة هذه الأطروحة ، وهى المواد رقم ٢ . ٣ . ٤ . ٥ . فقد حددت **المادة الثانية** هدف الوفد بأنه تحقيق الاستقلال التام لمصر بالطرق الشرعية والسلمية . كما نصت **المادة الثالثة** على أن الوفد يمثل الشعب المصرى ، أما **المادة الرابعة** فقد نصت على أن مهمة الوفد تنتهى بتحقيق الاستقلال ، ولا يجوز لأى عضو بالوفد أن يعيد رسم أهداف الوفد طبقا **للمادة الخامسة** . وهكذا نرى أن هدف الوفد هو تحقيق الاستقلال بالطرق الشرعية السليمة كما نصت المادتان الثانية والثالثة . ولكن يجدر بنا ايضا ملاحظة قانون تنظيم الوفد في بعض مواده التى تهمنا والتى لها أيضا علاقة بسياق البحث الحالى .

فالمادة السابعة : تنص على أنه لايتم فصل أى عضو من الوفد إلاّ بعد موافقة ثلاثة أرباع اعضاء الوفد . وفى حالة استقالة أحد الأعضاء ، لا يحق له استرداد المبالغ التى تبرع بها (وسنلاحظ أن هذه المادة لم تطبق ابدا) أم المادة العاشرة فتنص على أن القرارات ستتخذ بالأغلبية البسيطة ، وفى حالة تساوى الأصوات ، ترجح الجبهة التى تضم الرئيس .

المادة الثالثة عشرة : يمثل الرئيس الوفد ، ويترأس الاجتماعات ويشرف على التنظيمات وأعمال اللجان والسكرتارية والصندوق المالى .

المادة الرابعة عشرة :يقوم السكرتير العام بتدوين محاضر اجتماعات الوفد وكل الوثائق المتعلقة به .

المادة التاسعة عشرة : بجانب ذلك يقوم السكرتير بتدوين أهم الأحداث اليومية ، والاتصالات والنشاطات ، على أن تراجع من قبل الرئيس يوميا .

المادة ٢١ : على كل عضو أن يتحمل نفقات سفره وإقامته من ماله الخاص ، ولايحق له صرف أى مبلغ من أموال بالوفد الا فيما يخص قضية الوفد ومهمته فقط .

المادة ٢٦ : سيقوم الوفد بتعيين اعضاء اللجنة المركزية ، على أن يكون من الشخصيات الهامة أو ذات الكفاءة الخاصة ،

وستكون مهمتها جمع التبرعات للوفد وعمل مايطلب منها فى حدود اختصاصاتها ومهامها لصالح الوفد .

وقد أثبتت الأيام والأحداث أن للجنة المركزية أهمية قصوى ، حيث أنها شكلت عماد الوفد أو عموده الفقرى ، بعملها على توصيل جميع المعلومات اللازمة والتى يحتاج اليها الوفد فى باريس . وكان أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى عضوين فى تلك اللجنة مما يثبت أهميتها فى اكتساب عناصر الوفد النشطة إلى صف النحاس فيما بعد وقد تولى سعد رئاسة الوفد ، فى حين أن النحاس تولى أعمال السكرتارية .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن فكر سعد زغلول السياسى سيلقى بعض العناية الخاصة من قبل الباحث هنا لأهميته الخاصة للموضوع فسعد زغلول لم يكن فقط زعيم أمة بل مؤسس حزب ترك بصماته الفكرية عليه ، سار على هداها كل من خلفه ونعنى بهذا مصطفى النحاس ، فالنحاس كان تلميذ سعد النجيب ، الذى تشرب من افكاره خاصة وأن كلا الرجلين كانت له من الصفات المشتركة الكثير من حيث تشابه النشأة الاجتماعية والثقافة والتعليم . وعلى هذا فقد كانت أفكار كل من الرجلين تجد صداها فى نفس الآخر ، حتى صار النحاس بمثابة الساعد الأيمن لسعد زغلول الذى ركن إليه فى تنفيذ كثير من المهام والتى لم يكن سعد زغلول يثق بغير النحاس لأداء مثلها وكان فهم سعد للسياسة هو فهم محامٍ أو قاضٍ

للقانون ، فالقضية تحل طبقا لقواعد العدل ، فأسلوب دفاع سعد عن قضيته كان الصراحة التامة مع المنطق ، وتبعا لذلك فإن لكل ذى حق أن يسترده كاملا ، وعلى المعتدى أن ينصف المعتدى عليه ، فالمسألة لاتحتمل المناقشة أو المناورة . وخير شاهد على ذلك كلام سعد زغلول « لرامزى مكدونالد » رئيس الوزراء الإنجليزى أثناء المفاوضات الخاصة باستقلال مصر فى عام ١٩٢٤ . فعندما وصلت تلك المفاوضات الى طريق مسدود وتعنت الإنجليز فى رفض مطالب مصر ، قال سعد زغلول « اذن المسألة قوة وليست مسألة حق ») . وعندما احتج الوفد على مااتخذ من قرارات خاصة بمصر فى مؤتمر الصلح فى فرساى بباريس حيث تم الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر ، أصدر الوفد بيانا يقول فيه « لايوجد قاض نزيه فى العالم ممكن أن يقبل ماقرر المؤتمر بالنسبة إلى مصر » ومن الشواهد الأخرى على العقلية القانونية التى حكمت تفكير سعد زغلول ، رؤيته لوضعه بالنسبة لكل من الشعب ومصر ، فأثناء مفاوضاته مع اللورد ملنر فى ٢١ يوليو ١٩٢٠ فى لندن قال « نحن لانستطيع أن نقبل استمرار الاحتلال حيث إنه يتناقض مع توكيلنا ويتناقض مع الاستقلال » ويرد ملنر « ولكنكم أنتم الذين صغتم ذلك التوكيل » سعد » وليكن ذلك واقع الحال إلاّ أنه الآن عقد بيننا وبين الأمة لانستطيع تحويره أو الخروج عنه » .

وانطلاقا من هذه العقلية القانونية ، فقد أمن سعد زغلول بأن

مبادىء الحق والعدالة هي التى تحكم القانون ، وتسير الشعوب وحكوماتها ، لذا فإن الشعوب والحكومات تأنف من أى عمل غير أخلاقي وفقا لمبادىء الحق والعدالة . وبما أن الشعوب الأوروبية تأخذ بمبادىء الديمقراطية الليبرالية فى الحكم . فان الحكومات ستستمع إلى اصوات شعوبها ، التى ستضج حين تعرف أى عار قد اقترفته حكوماتها في حق مصر . لذا فما على الوفد إلاّ إسماع أوروبا أنين مصر وشكواها من الحماية البريطانية ، فتسحب قرارتها بفرض الحماية على مصر وتجلو عنها ، وإذا لم يحدث شيء من هذا ، فالسياسة ليست قضية في محكمة ينظر القاضى أين الحق فيها ويرده الى اصحابه ، ولكنها تصارع مصالح وقوى تحددها فى النهاية قدرة كل طرف على انتزاع أكبر قدر من التنازلات من الطرف الآخر ، ولم يكن هذا فقط هو تفكير سعد ، بل انه حين ذهب لمقابلة المعتمد السامي البريطاني ونجت في الثالث عشر من نوفمبر من عام ١٩١٨ ، برفقة على شعراوى وعبد العزيز فهمى ، عرض عليه مطلبا قرر فيه انه فى حالة مساعدة بريطانيا من أجل الحصول على الاستقلال التام ، فان مصر تتعهد بعدم السماح لأى قوة أجنبية أخرى بالتدخل فى شئونها أو تهدد مصالح بريطانيا فى مصر ، وكذا تتعهد بتأمين طريق بريطانيا إلى الهند ، أى قناة السويس ، بأعطائها الأولوية على غيرها وإمدادها بالجنود فى حالة الضرورة كما سينص على ذلك فى معاهدة تبرم بين

الطرفين ، كذا ذكرنا أن المصريين الممثلين للشعب المصرى ، على استعداد للذهاب إلى لندن إذا اقتضت الضرورة ، للتحدث مع الحكومة الإنجليزية وحدها وعدم التحدث مع غيرها سواء داخل مصر أو خارجها .

وينبغى علينا أن نلاحظ هنا أن سعد زغلول هو الذى اقترح مشروع المعاهدة وبالتالى فإن كل التطورات اللاحقة ، بما فى ذلك معاهدة ١٩٣٦ ، كانت تابعة من هذه المحادثة ، وكما شرح د. هيكل فى مذكراته أن مشروع الوفد الأصلى كان القبول بالحكم الذاتى ، تماشيا مع مبادىء حزب الأمة وليس المطالبة بالاستقلال والذهاب إلى باريس ، ولكن تعنت الإنجليز هو الذى دفع الوفد إلى اتخاذ ذلك الطريق . وهكذا نرى أن تفكير سعد وزملائه كان تفكير رجال حزب الأمة ، حتى حين أن دفعهم الإنجليز إلى المطالبة بالاستقلال والذهاب إلى باريس ، لكن فكرة التعاون ما بين رجال ينشدون الإصلاح والإنجليز كما نادى بذلك أحمد لطفى السيد قبل ذلك ، أخذت شكل المعاهدة بعد ذلك .

أما بالنسبة للامتيازات الأجنبية فقد قال سعد « نحن نطمئن الأجانب المقيمين فى مصر والذين لايزيد عددهم على ١٥٠.٠٠٠ أن مصالحهم تحت حماية الامتيازات والمحاكم المختلطة مع صندوق الدين العام » .

وقد وصف العقاد عقلية سعد زغلول بالواقعية المحافظة ، لأنه

متمسك بالقواعد ، فإذا هاجم « الظالمين » فإنه لم يفعل ذلك لثورية منه ولكن لاعتقاده أن هؤلاء الظالمين قد فرقوا القواعد . وبعد ذلك ننتقل إلى دور المحامين فى الثورة ، وتصدرهم للعمل السياسى وقيادة الحركة الوطنية ، ولا نجد خير إيضاح لأسباب ذلك الدور من خطاب سعد زغلول نفسه فى جمعية الاقتصاد والقانون والتشريع السياسى ، حيث كانت النية تتجه فى ذلك الوقت إلى تغيير النظام القضائى والقانونى إلى نظام أكثر ملاءمة للإنجليز ، أى تغيير القانون الفرنسى القائم آنذاك إلى القانون البريطانى ، مما كان يعنى ضررا بالغا للمحامين الذين تمرسوا على القانون الفرنسى ، وقد دافع سعد زغلول عن القانون القائم حينئذ قائلا : إن القانون الجنائى المصرى المأخوذ عن القانون الفرنسى ، مطبق فى البلاد منذ زمن بعيد فهو جزء من تراثنا التشريعى ، يسرى فى البلاد سريان الدم فى الجسد « ولم يكن سعد زغلول فى هذا يعبر عن رأيه فقط ، بل أنه كان يمثل قطاعا كاملا من الطبقة الوسطى المهنية ، رأت فى تغيير تشريع البلاد ، خطأ يهددها فى عقر دارها لذا كان من الطبيعى أن يكون هؤلاء المهنيين ، أى المحامين ، فى طليعة ثورة ١٩١٩ . وندعم وجهة النظر هذه بنقل تقريرين من أوراق دار المعتمد البريطانى عن أحداث ثورة ١٩١٩ ، التى من الممكن وصفها بأنها كانت ثورة المحامين أو حركة المحامين ، إن شئت القول .

التقرير الأول من أحد الإنجليز المقيمين في مصر الذى يوصف بأنه كان يقطن إحدى المحافظات من سنين طويلة بتاريخ ٤ يوليو ١٩١٩ يقول كاتب التقرير ، أن جميع المحامين قد أصبحوا وطنيين، حيث يقدر عددهم بمائتى ألف يضمون فى رأيه المحامين والقضاة ووكلاء النيابة وكل من يعمل فى القضاء أو له صلة به ، ويعتقد أن السير « وليم برينيات » هو المسئول عن هذا الشعور العدائى الذى يكنه هؤلاء المحامون تجاه الحكم الإنجليزى ، باقتراحه أن تكون اللغة السائدة فى المحاكم هى اللغة الإنجليزية ، فعدد قليل جدا من هؤلاء المحامين يعرفون الإنجليزية ، ومعظمهم غير قادر الآن على تعلمها . ومعنى ذلك أن يفقد كل هؤلاء وظائفهم . وهذا يفسر الدور الكبير الذى لعبوه فى الاضطرابات الأخيرة . (يقصد ثورة ١٩١٩)

أما التقرير الثانى الذى أعد فى سبتمبر من نفس العام ، فقد كتبه عدد من كبار رجال البعثات التبشيرية فى مصر ومما جاء فيه:

١ - أن طبقة المحامين فى مصر طبقة مؤثرة وفى غاية الأهمية ، وقد تم استعدادها من خلال ما اعتبروه قرارات غير سليمة ومفاجئة ، وهى تلك القرارات الخاصة بتغيير النظام القضائى فى مصر ، تغييرا يتفق ومصالحهم ، وبلا أى حق . فالمسئول البريطانى الذى كان مخولا فى هذا الصدد قد تصرف بلا أى احساس بالمسئولية . مما أثار استياء الجميع ضده . أن هذه

الطبقة بأكملها ذهبت إلى الوطنيين وامدتهم بأسلحتها الخطرة من أقلام وعقول .

لذا لم يكن غريبا أن كانت لجنة الإضراب العام ، تحت قيادة محامين وفديين فى وزارة الحقانية .

النحاس منظم الطلبة (النحاس وثورة ١٩١٩) .

مما لاشك فيه أن النحاس قد لعب دورا هاما فى ثورة ١٩١٩ ، وقد اختلفت الروايات حول ذلك الدور ، فالنحاس كان وكيلا لنادى المدارس العليا الذى لعب دورا رئيسيا فى تحريك وتحريض الطلبة قبل الثورة ، والذى كان أحد أدوات الحزب الوطنى الهامة فى الثورة .

وهو مايتفق مع مبادىء النحاس فى ذلك الوقت ، بجانب أن الطلبة كفئة اجتماعية كانت تشعر بالظلم الذى ينتظرها مثلها مثل بقية المهنيين وخاصة المحامين . حيث أضحى مصير الطلبة مثل مصير الخريجين أو كما يقولون « هم السابقون ونحن اللاحقون » . وخير تعبير عن ذلك الشعور هو اعتراف أحد الفدائيين المتهمين باغتيال موظف بريطانى يعمل فى خدمة الحكومة المصرية بأن مادفعه إلى ذلك الفعل هو الرغبة فى افساح الطريق أمام الشباب للالتحاق بالوظائف الحكومية لذا نرى أن الطلبة كانوا يشكلون

واحدة من أهم القوى الضاربة فى الحركة الوطنية بعد المحامين .
وقد ذكرت إحدى الدراسات أن النحاس قد نجح فى تحويل الطلبة من مجرد قوى ضاغطة إلى جعلهم أحد الأدوات الرئيسية الوفد .

وقد سئل الكاتب إبراهيم فرج باشا عن اشتراك النحاس فى تنظيم الطلبة فى ثورة ١٩١٩ ، فأكد ذلك . وهو مايتفق مع كونه وكيلا لنادى المدارس العليا . ولكن دور النحاس لم يقتصر على ذلك، بل امتد إلى الاشتراك فى تنظيم إضراب المحامين وإضراب الموظفين ، وهو ما يتفق أيضا مع مهنته فى كلتا الحالتين ، سواء حين كان محاميا أو وضعه فى ذلك الوقت كقاض . وقد وصف الهلباوى فى مذكراته كيفية تنظيم النحاس وعبد العزيز فهمى لإضراب المحامين ، حيث اتفق على أن يرفض المحامون القضايا المناطة بهم ، على أن يدخل فى كل قضية أحد الزملاء المحامين الى قاعة المحكمة ليطلب التأجيل إلى حين أن يجد العملاء محامين آخرين .

أما دور النحاس فى إضراب الموظفين ، فقد كان النحاس هو الوسيط بين لجنة الموظفين فى القاهرة والمحامين من جانب ، ولجنة الموظفين فى القاهرة وطنطا من جانب آخر حيث كان يعمل قاضيا.
فكان عليه السفر بين القاهرة وطنطا حاملا المنشورات داخل ملابسه حتى يتم توزيعها بين افراد الشعب . وكان معه من لجنة المحامين بطنطا عبد السلام فهمى جمعه ومحمد نجيب الغرابلى

اللذين أصبحا من قيادات الوفد بعد ذلك . وقد وصف شاهد عيان النحاس فى ذلك الوقت بأنه كان متحمسا للغاية ، ينظر للأمر على أنه تحد ويرحب به ، لا على أنه مواجهة يجب تفاديها وقد استغل سعد زغلول اسم النحاس كرمز يعنى به ارتفاع الروح المعنوية فى مصر اثناء نفيه للمرة الثانية ، بسبب ماعرف من حماس النحاس فى الثورة . وقد فصل النحاس من منصبه كقاض فى طنطا نتيجة لنشاطه هذا ولكنه أصبح سكرتيرا عاما للوفد ، وحين عاد الوفد من باريس في ديسمبر ١٩١٩ فتح النحاس مكتبا للمحاماة .

وقد نجح الوفد فى الاستئثار بتأييد أغلبية الشعب المصرى فيما يشبه الإجماع ، وقد كان ذلك من أهداف الوفد الرئيسية ويساعده على ذلك كفاءة قيادته المتمثله فى سعد زغلول وتوافر ظروف تاريخية بعينها ، كغياب قيادة منافسة مثل مصطفى كامل أو محمد فريد . وكان الوفد يسعى إلى ضم جميع المصريين فى حركته ، حتى يصبح كل من ليس فى الحركة التى تؤيد الوفد ، كأنه خارج الحركة الوطنية المصرية ، أى تأميم الحركة الوطنية المصرية لحساب الوفد ، وكان الهدف من ذلك هو شل يد الإنجليز عن استخدام الموظفين المصريين فى الحكومة المصرية كأداة مساعدة لبريطانيا فى السيطرة على شئون البلاد وتسييرها تسييرا لا مشاكل فيه ، وبذلك يفقد الإنجليز السيطرة على مصر من خلال فقدانهم لأهم أدوات حكمهم بجانب الجيش البريطانى . فكما نعرف

أن إنجلترا لم تحكم مصر حكما مباشرا ، بل حين دخلت جيوشها مصر على إثر هزيمة عرابى ، كان لمصر حكومة وجهاز بيروقراطى كامل ، فلم يكن الإنجليز بحاجة إلى ابتداع جهاز جديد ، وإنما كانوا بحاجة لمجرد السيطرة على الوظائف العليا منه والتى خصصت للإنجليز ، والعمل على ربط شريحة أخرى من الموظفين المصريين الكبار بهم ، حتى يتم لهم إدارة شئون البلاد بأقل قدر ممكن من التكاليف . وقد وعى الوفد ذلك جيدا ، فعمل جاهدا على انتزاع ولاء هؤلاء الموظفين من أيدى الإنجليز ، ولم يكن ليتسنى له ذلك إلاّ باحتكار الحركة الوطنية ، حتى لايركز الإنجليز عليهم فى خلق قوى سياسية أخرى تكون مناوئة للوفد وأكثر انصياعا للإنجليز ، وقد تستطيع بذلك جذب جزء من الرأى العام المصرى . وكل ذلك لكى يعمل الإنجليز على مجاملة الوفد ، وتسليم أمور البلاد له ظاهريا ، أو البقاء بحجة أن هناك قوى سياسية أخرى غير الوفد تنادى ببقائهم ، إذ أن الوفد لايعبر عن الشعب المصرى بكل قواه وطبقاته على أن يصبح وكيلا للأمة المصرية وليس مجرد حزب من أحزاب الأقليات وأصر سعد زغلول على أن يجعل مبادىء الوفد بسيطة وقليلة لغاية الاستقلال والديمقراطية ، ولاخلاف عليهما من أى مصرى ، حتى لايثير أى شقاق فى الحركة الوطنية وقد نجح الوفد فى ذلك أيما نجاح عندما تجلى ذلك فى إضراب الموظفين الشهير ردا على تصريح حول تعقل الموظفين وعدم انضمامهم

للحركة الوطنية ، مما اعتبره الموظفون مساسا بكرامتهم وانتمائهم الوطنى وهذا يعنى نجاحا للوفد فى خطته ، وهكذا نرى أن مشكلة الوفد كانت منذ اليوم الأول هى حول من يمثل الشعب المصرى ، ومن له حق التحدث باسمه وكان الصراع بين الوفد وخصومه حول هذا الحق .

انشقاق الوفد الأول :

لم يحدث انشقاق الوفد الى عدليين وسعديين ، وهو ماعرف بمجموعة الأحرار الدستوريين فيما بعد بين يوم وليلة . فجذور ذلك الانشقاق كانت فى اللحظة الأولى من تاريخ تكوين الوفد . فكما ذكرنا تكون الوفد اساسا من عناصر حزب الأمة ، وهو مايمكن أن نطلق عليه وفد السبعة ، نسبة الى الأعضاء السبعة الأول الذين تكون منهم الوفد ، قبل دعوته الى عناصر أخرى من الحزب الوطنى أو الأقباط أو غيرهم للانضمام الى الوفد ، من يصبح بحق ممثلا للأمة جمعاء وليس فقط لحزب الأمة . وكما اوضحنا ، فان ممثلى حزب الأمة قد انضموا الى الوفد ، ليس باعتبار صفتهم الحزبية ، ذلك أنهم كانوا قد تخلوا عنها ، ولذا فمن الممكن القول بأن هؤلاء السبعة كانوا ممثلين لحزب الأمة أفكارا وأصولا ، اى لطبقة ملاك الأراضى الزراعية المصرية التى تعارضت مصالحها مع القصر ورجال الأستقراطية ومايسمى بالأرستقراطية التركية . وكانت الأخيرة تحتكر السلطة السياسية فى مصر ، فى حين أن

مـلاك الأراضى الزراعيـة بازدياد قـوتهم الاقـتـصـادية ونفـوذهم الاجتماعى . كانوا قد بدأوا يتطلعون إلى المشاركة فى السلطة، حتى حدود مزاحمة القصر والأرستقراطية التركية عليـها ، ومن هنا كانت دعوتهم للديمقراطيـة الليـبرالية من حيث كونهم أصـحـاب المصالح الحقيقية فى البلاد ، على حد تعبير منظرهم أستاذ الجيل أحمد لطفى السيـد . ولاشك فى أنهم بدعـوتهم إلى الديمقـراطيـة الليبرالية كانوا فى الأساس يهدفون من ورائها إلى حماية أنفسهم وممتلكاتهم من حكم أوتوقراطى جائر لهم معه ذكريات عديدة وغير سعيدة ، خاصة إذا عرفنا أن هم الحكم الأول فى مصر كان دائما فى ازدياد ثروة صـاحب السلطان عن طريق التـوسـع فى امـتـلاك الأراضى الزراعيـة . ومن هنا جـاء خوف مـلاك الأراضـى الزراعيـة الجدد من قيام القصر بتهديد فى ممتلكاتهم كأبسط مثل لحاجتهم إلى كبح جماح السلطة والمناداة بالقوانين والدستور وتقييد سلطات القصـر ، وقد وجد ذلك كله فى الديمقراطيـة الليـبرالية تعبـيرا عن نفسـه . وانطلاقا من ذلك تشكلت رؤية تلك القوى الاجتماعيـة تجاه حل القضيـة الوطنية ، والنظر إلى الإنجليز كعدو يحتل البلاد ولكنه فى الوقت نفسـه أيضـا فى صـراعـهم ضـد الحكم الأتوقـراطى ، فالإنجليز هم أصل الديمقراطيـة أو الديمقراطية هى طوق النجاة للمـلاك الجـدد من القـصـر . لذا فـالأصـول الفكرية واحـدة ، أى أنه يوجد قاسم فكرى مشترك ، وهو الإيمان بالديمقراطية – الليبرالية ،

لذا فإذا اقتنع الإنجليز بأننا نؤمن بنفس مبادئهم في الحكم ، ظهر فى ذلك استمالتهم وتحقيق مساندتهم لنا حتى يتحقق لنا نظام ديمقراطى رغم أنف القصر وبمساعدة الإنجليز ، وحتى يتحقق ذلك ، اقتنع الإنجليز بأهليتنا لحكم أنفسنا كما يرددون فيتركوننا لشأننا . ولكن هذا لايجعلنا نتغاضى عن التعامل مع الإنجليز كقوة استعمارية محتلة للبلاد وفى الوقت نفسه قوة يعتد بها وليس من السهل التخلص منها ، ولذا فمن الأولى بنا أن نستخدمها فى حزب ضد الآخر ، وبهذا نخلص من عدو يعوق تقدمنا وصلاحنا ، حتى نستطيع أن نصل إلى مستوى من العلوم والرقى ، نستطيع به دفع عدوان الإنجليز . وبذلك نكون قد ضربنا عصفورين بحجر واحد . واستخدمنا الإنجليز في التخلص من أسباب تخلفنا ، القصر وعملاؤه لكى نستطيع أن نتخلص منهم بعد ذلك . أى ساعدونا حتى نستطيع أن نكون أقوياء لنطردكم . وكان دافعهم الأول فى ذلك هو العداء الشديد للقصر حماية لوضعهم الاجتماعى الجديد الذى ساندهم الإنجليز فيه ، أما عن طريق التشريعات التى قننت تلك الملكيات أو المشاريع الزراعية من رى وخلافه . ولا شك فى أن الإنجليز كانوا فرحين بذلك التيار الفكرى لما فيه من اعتراف بفضائل الاحتلال الإنجليزى على مصر ، كما كانوا دائما يدعون ، وها قد لاقت دعاواهم عن الاستبداد الشرقى والحاجة إلى مساعدة أوروبا من أجل تنوير الشرق وتحضره لاعتراف مجموعة من أبرز

رجـال الفكر في هذا البلد بذلك . ولكن هيـهـات أن يفـوت على الإنجليز أن يكون هدفهم النهائى هو تحضير مصر لحكم نفسها حتى يجلوا عنها بعد أن تكون مهمتهم قد انتهت ، لذا فبقدر ماكانوا يدعمون رجال الأمة ، بقدر ماكانوا أيضا يحافظون على القصر حتى يظل رجال حزب الأمة في حاجة إليهم ، وكان الخاسر الحقيقى فى ذلك كله هو القصر ، فقد استنجد بالإنجليز لحماية نفسه من الثورة وقد أنقذه الإنجليز بحق ، ولكن لم تعد سلطته كما كانت من قبل ، فنفوذ القصر تقلص بعد عام ١٨٨٢ وأضحى بلاشك أقل قوة من نفوذه قبل ذلك ، وإن كان القصر قد سخط على الإنجليز الذين أنقذوه ثم شاركوه الحكم ، وهو ثمن معقول نظير إنقاذه ، إلاّ أنه لم يغفر لهم أبدا دورهم فى تأييد حزب الأمة كقوة صاعدة ، حيث كانوا هم الفائزين الحقيقيين من خلال هذا التأييد الذى تم لهم من قبل الإنجليز على حساب قوة القصر . وكاد كل شىء يصبح على مايرام بالنسبة لرجال حزب الأمة ملاك الأراضى الزراعية والإنجليز فى مشاركة القصر فى حكم مصر لولا دخول رجال الطبقة الوسطى المهنية العامة كطرف جديد . وقد بدت تلك القوة الاجتماعية كمجموعة صغيرة نسبيا فى المدن يتزعمها المحامى مصطفى كامل بأفكاره المناقضة تماما للإنجليز ، ورفض أى تعاون معهم بسبب التناقض الرئيسى معهم ، فلا مجال للعيش ، فكل موظف إنجليزى يأخذ من قوت موظف مصرى ، أو أكثر ، لذا

فلا مجال للتفاوض إلاّ بعد الاستقلال . وأصبحوا هم صوت الحركة الوطنية حين غابت القيادة أو لم يجدوا من قيادة سوى رجال حزب الأمة فى لحظة تاريخية ثورية انصهرت فيها كل القوى .. فرجال حزب الأمة والملاك كانوا غاضبين على الإنجليز بسبب منعهم إياهم من تصدير القطن أثناء الحرب مما افقدهم مكاسب وأرباح محققة. ثم جاء تعنت الحكومة البريطانية فى رفض مطالبهم الخاصة حتى بالحكم الذاتى فقط والسفر إلى بريطانيا بل واعتقاد قيادة الحركة، ووصفهم بالمتطرفين ، فوجدوا أنفسهم مع رجال حزب الوطن على غير قصد منهم إلى ذلك ، وانضم الجميع فى تكوين الوفد بعد أن صهرتهم ثورة ١٩١٩ وتعنت الإنجليز ولكن هل كان هذا يعنى أن الفروق السياسية والفكرية والاجتماعية قد انمحت بين الجميع ؟

لقد ظهر ذلك منذ اليوم الأول لتكوين الوفد ، عندما نصح على شعراوى الطلبة الذين تظاهروا احتجاجا على اعتقال سعد وزملائه بالتزام الهدوء والسكينة . وذلك فى الوقت الذى لم يكن سعد يتصور فيه إمكانية قيام الشعب المصرى بثورة عارمة . فقد كانت خطة الوفد السرية هى القبول بالحماية والمطالبة بالحكم الذاتى فقط فى حالة رفض الإنجليز لمطالب مصر من أجل تحقيق الاستقلال التام ، ولكن على خلاف توقعات الجميع ، أى سعد ورجال حزب الأمة الذين لم يعتقدوا فى إمكانية تحرك الشعب ، وقعت القارعة على حد تعبير سعد ، ومن الطبيعى أن يكون رد الفعل الأول إزاء هذا الحدث

هو الخوف وعدم التصديق والخشية من انقلاب الأمور إلى مالا تحمد عقباه . ومن هنا كانت نصيحة على شعراوى للطلبة بالتزام الهدوء . وبعد أسبوعين من اعتقال سعد ، فى الرابع والعشرين من مارس ، قام نفس أعضاء ورجال الوفد المصرى الذين كانوا يجمعون التوقيعات والعرائض من أجل تفويضهم بالتحدث باسم مصر من أجل القضية الوطنية ، قام نفس الرجال بإصدار بيان يحث الشعب على وقف أعماله العدائية ضد الإنجليز . ولكن التيار كان أقوى من أن يقاوم ، وبفضل هذه الأنشطة المعادية للإنجليز والذى كان الوفد يخاف من نتائجها ، ثم الإفراج عن سعد زغلول ، وذهب جميع أعضاء الوفد إلى باريس . وكانت هذه الثورة نقطة تحول هامة فى حياة سعد ، الذى ادرك مدى قوة الشعب فى إطلاق سراحه . ويمكننا فهم وإدراك هذا تحول سعد اذا رجعنا بذاكرتنا إلى الوراء قليلا أى إلى ماقبل اعتقال سعد وقيام الثورة ، حيث لقاء سعد وزميليه على شعراوى وعبد العزيز فهمى بونجت فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ والمطالب التى قدمها والتى لم تخرج عن إطار ما رسمه رجال حزب الأمة . ولكن بتطور الأحداث ، وانضمام عناصر جديدة للوفد ، من التجار والمهنيين ومتوسطى ملاك الأراضى الزراعية والمثقفين ، بدأت ظهور الفوارق الأساسية بين الوفد الأهلى القديم والوفد الجديد المتسع . فاللجنة المركزية مثلا كانت تضم ٤٣ عضوا ، ٣٦ من كبار الملاك أى بنسبة ٨٣.٣١ ٪ .

وكان رئيس اللجنة هو محمود باشا سليمان رئيس حزب الأمة ووالده محمد محمود الذى اعتقل مع سعد زغلول فى المرة الأولى . بينما كان إبراهيم سعيد نائبه . وكانت تضم بين أعضائها فتح الله بركات باشا ، عبد الرحمن فهمى بك . مرقص حنا بك . وآخرين من الجمعية التشريعية ، من الأعيان المحامين والأطباء والمهندسين والتجار والفلاحين . هذا الانقسام الذى ظهر فى الوفد فى باريس، كان متطابقا مع انقسام آخر فى اللجنة المركزية فى مصر . فمحمود سليمان الوالد بالقاهرة ضد فتح الله بركات ابن اخت سعد زغلول ، ومحمد محمود الابن فى باريس ضد سعد زغلول خال فتح الله بركات . ورغم أن سعد وفتح الله كانا من ملاك الأراضى الزراعية إلاّ أنهما لم يكونا على نفس درجة ثراء محمود سليمان وابنه ، الاّ أنهما كانا قد أدركا أن ثورة ١٩١٩ قد غيرت من موازين القوى داخل المجتمع المصرى ، وأنه من المحال الآن السير على نفس خطة حزب الأمة الأصلية دون أى تعديل ، كأن شيئا لم يكن . وهذا مالم يفهمه بقية أعضاء حزب الأمة . حقيقة إن الأسلوب لتحقيق الاستقلال ظل كما هو ، المفاوضة من أجل الوصول إلى معاهدة ، لكن سعد أدرك أن بإمكانه أن يطالب ليس فقط بالحكم الذاتى كأقصى ما يستطيع الوصول إليه ، لكنه يستطيع أن يطالب الآن بالاستقلال التام . وأن الشعب لن يرضى الآن بأقل من ذلك ، وهو رجل يدرك جيدا أن قاعدته السياسية هى الشعب وليس القصر

أو الإنجليز ، او لاعتقاده بحقيقة الشعب الذى أجبر الإنجليز على الإفراج عنه ، يستطيع أن يجبر الإنجليز أيضا على منحة الاستقلال ، أو الاثنين معا .

لذا فإن أول وأخطر انشقاق فى الوفد كان حول مشروع ملنر ، فطبقا لخطة الوفد الأصلية قبل حدوث الثورة ، جاء مشروع ملنر موفيا لحق مصر التى لن تستطيع تحقيق أكثر من ذلك ، حتى بثورة ١٩١٩ . وهذا المشروع الذى كان فى رأى أعضاء حزب الأمة وملاك الأراضى الزراعية ، أقصى مايمكن تحقيقه ، ورحم الله امرأ عرف قدر نفسه »ولكن سعد وبعض ملاك الأراضى الزراعية الذين مستهم أحداث ثورة ١٩١٩ وغيرت من تفكيرهم ، رأوا عكس ذلك ، رأوا فى ثورة ١٩١٩ مجرد بداية ، أو هكذا اعتقدوا وأملوا . لذا نجد سعد فى التاسع من ديسمبر ١٩١٩ يرسل برسالة إلى اللورد كيرزن ، وزير خارجية بريطانيا ، نصها كالآتى :

« العالم العربى كله يعرف أن مصر منذ وقت الهدنة على استعداد أن تقابل بريطانيا فى منتصف الطريق والاستجابة الى مطالبها فى قناة السويس والمصالح الفرعية الأخرى » .

وعندما قابل الوفد ملنر ، فإن المشروع الذى قدم قبل مبدأ معاهدة بين الدولتين ووجود عسكرى بريطانى فى مصر ومستشار مالى إنجليزى وآخر قضائى وحق بريطانيا فى التدخل فى السياسة الخارجية المصرية . وكانت هذه المطالب المعتدلة تعكس

العقلية السائدة لحزب الأمة قبل ثورة ١٩١٩ التى تنادى بالاستقلال الدستورى التدريجى ، لذلك فإن هذه المطالب لم تختلف عن تلك التى قدمت أثناء الحرب والتى قدمها سعد زغلول بنفسه مع عبد العزيز فهمي وأحمد لطفى السيد .

وفى رأى سعد أن عرض ملنر لم يأخذ فى حسبانه ثورة ١٩١٩، وكأن هذا العرض كان ينبغى أن يقدم قبل الثورة ، ولكنه لم يعد كافيا بعد الثورة ، لذا فإن المنشق الحقيقى عن الوفد هو سعد زغلول ، الذى كان يدرك جيدا أنه يشكل أقلية داخل الوفد المتشكل أساسا من أنصار حزب الأمة ، ولكن ذكاء سعد السياسى كان فى إدراكه أنه وإن كان يمثل أقلية داخل الوفد . إلاّ أن معارضيه أقلية داخل الشعب ، لذا كان عليه أن يستعدى الأغلبية الشعبية ضد الأغلبية الوفدية حتى يتكون وفد جديد أكثر تعبيرا عن رأى الشعب وقد لعب سعد هذه اللعبة بمهارة سياسية فائقة ، وفاق خصومه فى هذا ، حيث قبل ظاهريا مشروع ملنر بناء على رأى أغلبية أعضاء الوفد ثم دعاهم الى أخذ رأى الشعب ، فى نفس الوقت الذى أرسل فيه الى من يثق من أعضاء الوفد فيه ، يحثه على حث الشعب على رفض المشروع ، فقد كتب سعد إلى كل من النحاس وويصا واصف ، وحافظ عفيفى بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٩٢٠ يعرب عن رأيه فى مشروع المعاهدة المقترحة من ملنر التى كانت تعنى فى الحقيقة

استمرار الحماية المستترة ، لأنها تضمنت استمرار وجود القوات البريطانية فى مصر والتدخل فى التشريعات القضائية التى تخص الأجانب ، والتدخل فى الجهازين المالى والقضائى عن طريق استمرار وجود الموظفين الانجليز ، والمركز الخاص المتميز للمبعوث البريطانى ، وتقيد حق مصر فى إبرام المعاهدات ، ثم أخيرا القول بأن بريطانيا هى التى ستجرى المفاوضات الخاصة بإلغاء الامتيازات مع الدول الأخرى ، وليست مصر الدولة صاحبة الحق الوحيد فى هذا بمقتضى القانون والعدالة .

وكان النحاس فى القاهرة فى الوقت الذى كان سعد فيه فى أوروبا ، وكان المفترض أن يقوم أعضاء الوفد المقيمين بالقاهرة مع القادمين من الخارج بعرض مشروع ملنر على الشعب بحياد حتى يعبر عن رأيه فيه . وكان معظم أعضاء الوفد من مؤيدين المشروع ، لذا فقد عرضوه بما يوحى بالتأييد ، أما النحاس ، فبعد أن تلقى رسالة سعد قام بعرض المشروع بحياد مطلق ، مما يوحى بعدم التأييد دون أن يعلن عن ذلك صراحة . ثم بعد أن قام الأعضاء السبعة من الوفد (الأربعة القادمون من الخارج مع الثلاثة الذين كانوا فى مصر) بتقييم الرأى العام المصرى ، رجعوا إلى الوفد فى باريس . وفى طريق العودة نجح النحاس فى إقناع الوفد بكتابة مذكرة عما وجدوه فى مصر ، ثم أقنعهم بعد ذلك بأن

الملاحظات التى أبداها أفراد الشعب حول مشروع ملنر لم تكن مجرد « أمنيات » كما رآها أنصار المشروع بل هي « تحفظات » . مما يعنى أن المشروع بشكله الحالى لا يعد مقبولا بل يجب تغييره
وهكذا نرى أن دور النحاس في الوفد قد أخذ صورة أكثر وضوحا وتحديدا ، من مجرد كونه أحد المؤيدين لسعد ، إلي دور أكثر فعالية فى الصراع الدائر بين سعد وخصومه. بل إن النحاس قد لعب دورا أقصر من مجرد تغيير « الأمنيات » إلى « تحفظات » حين أوحى إلى أحمد نجيب مراسل الأخبار (أسست عام ١٩٢٠ رئيس تحريرها أمين الرافعى من الحزب الوطنى ، كانت مؤيدة لسعد فى البداية فى باريس أن يبرق الى صحيفته ما مؤداه « أن يكن يعوق عمل الوفد » وفى ٢١ يناير من عام ١٩٢١ ، أبرق النحاس بنفسه هذه المرة الى أمين الرافعى « بأن يكن يمثل كارثة على الوفد » وفى الوقت نفسه قام النحاس ونجيب بإرسال برقية الى اللجنة المركزية تتهم يكن بالانشقاق على سعد زغلول وتدين تصرفه ذلك .
وتبع ذلك حملة صحفية من الأخبار ضد يكن . وعندما سأل النحاس عن تصرفه من بقية أعضاء الوفد المؤيدين لعدلى ، أجاب بأن البرقية كانت سرية وأن المراد منها توجيه سياسة صحيفة الأخبار . وقد قال على ماهر بعد ذلك أن النحاس كان يعمل بناء على توجيهات سعد زغلول. وقد أنكر سعد أى علم له بهذه البرقيات

ولكنه لم يقم باتخاذ أى إجراء مضاد . وفى الشهر نفسه عاد إلى مصر كل من عبد العزيز فهمى، أحمد لطفى السيد ، محمد على علوبة ، محمد محمود ، محمد الباسل . وفى الوقت نفسه قام سعد بإرسال برقية إلى اللجنة المركزية يحذر فيها من أن بعض الناس على استعداد للدخول فى المفاوضات بدون أى شروط ما يهمنا الآن هو أن النحاس قد أصبح اليد اليمنى أو الساعد المنفذ لسعد زغلول فى صراعه ضد بقية أعضاء الوفد ، الذين لم يتبق منهم سوى النحاس، سينوت حنا ، ويصا واصف ، وواصف غالى فى صف سعد زغلول أما الباقون ، فقد انشقوا على سعد بنهاية يونيو ١٩٢٢ . وتجدر الإشارة هنا ، إلى أن ثلاثة من الأربعة الذين بقوا مع سعد كانوا من المسيحيين ، فى حين أنه كان مع المنشقين مسيحى واحد فقط . وقد تم تحديد هوية النحاس كممثل للطبقة الوسطى المهنية الصاعدة ، أى الأفندية المحامين بالتحديد . ويمكن القول - أيضا - أن الأقباط فى مجمعهم كانوا أكثر تمثيلا وسط هذه الطبقة ، حيث ان نسبة كبيرة جدا من المحامين وموظفى الحكومة كانوا من الأقباط وكان للإنجليز تفسير آخر لهذه الظاهرة ، يقوم على عداء الأقباط الشديد للإنجليز بعد أن قاموا باستخدام اللبنانيين والسوريين المسيحيين محل الأقباط فى الخدمات والوظائف الحكومية . وهو ما لا يتعارض مع تفسير الباحث ، بل

يؤكده . لهذا نجد أن الأقباط لم يشاركوا فقط فى الحركة الوطنية وينضموا للوفد ، بل وقفوا فى صف سعد زغلول والنحاس فى مواجهة خصومهم . فويصا واصف كان نقيب محامى المحاكم المختلطة . وسينوت حنا كان صديقا لمصطفى كامل وعضوا بالجمعية التشريعية عام ١٩١٤ ومن الذين أيدوا انتخاب سعد زغلول نائبا للرئيس ، أما جورج خياط الذى انضم إلى معارضى سعد فكان من البروتستانت ومن أغنياء أسيوط أى من الأعيان ، بينما كان واصف غالى محاميا وابنا لبطرس غالى رئيس الوزراء الأسبق ، وكان يحاول دائما دفع تهمة عدم الوطنية عن نفسه مثل والده .

وقد فسر كل من د. عبد العظيم رمضان و د. عبد الخالق لاشين موقف سعد زغلول هذا على أنه يتفق مع عقليته القانونية التى رأت أنه أبرم عقدا مع الشعب على تمثيله . لذا فلا يحق لأحد سواه أن يمثل الشعب . ولكن من الممكن أيضا القول بأن الثورة قد غيرت من سعد زغلول ، فالثورة أى الشعب ، هم أصحاب الفضل الأول فى إطلاق سراحه، لذا فقد آمن سعد بقوة الشعب إيمانا لا يقبل الشك. وهى تجربة شخصية عاشها سعد ولم يعشها يكن ، ولهذا لم يؤمن الأخير بقوة الشعب لذا فقد توصل سعد عن يقين إلى أن مصدر قوته هو الشعب ، وأن الشعب أيده بسبب موقفه غير المهادن فى القضية الوطنية .

وجدير بالملاحظة هنا توضيح موقف النحاس من قضية الخلاف الدائر بين سعد زغلول وبقية أعضاء الوفد . فقد كتب سعد زغلول في يومياته بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٢٠ ، أنه قدم مشروعا إلى الوفد ينص على أن أى عضو يثبت أنه يعارض رئيس الوفد بشكل أساسى ، يجب فصله لأن وجوده سيعوق عمل رئيس الوفد ، وقد عارض النحاس ذلك بشدة لأن ذلك معناه الاستبداد . رغم أن النحاس كان من مؤيدى سعد فى الخلاف الدائر وقتئذ . بل ان النحاس نفسه بعد ذلك سوف يتخلى عن ذلك المبدأ ويطبق مشروع سعد زغلول كما سنرى . وهذا طبيعى لأى شخصية تمر بعدة مراحل مختلفة في حياتها ، وكل مرحلة لها متطلباتها وانعكاساتها على هذه الشخصية . فالنحاس لم يعد تلك الشخصية التى ليست لها قيمة خاصة كما وصفه تقرير صادر من وزارة الداخلية في مايو عام ١٩٢٠ .

ففى يوليو من نفس العام ، يعين النحاس كسكرتير مؤقت للجنة المركزية للوفد فى القاهرة بعد اعتقال عبد الرحمن فهمي ، وهنا يصفه الإنجليز فى أحد تقاريرهم بأنه من « المواطنين المتطرفين ».

وبعد انضمامه لسعد فى باريس ليقدم إليه تقريرا عن رأى الشعب المصرى فى مقترحات مشروع ملنر بعد الدور الذى لعبه (كما سبق وأوضحنا) ، فقد اصطحب سعد إلى لندن فى أكتوبر

١٩٢٠ مع عبد العزيز فهمي وعلى ماهر. وفي يوليو من العام التالى ، ١٩٢١م فكر سعد في إصدار صحيفة باسم « الوفد » على أن يكون النحاس مسئولا عنها ، وقد سأل سينوت حنا عبد الخالق ثروت - الذى كان وزيرا للداخلية آنذاك - استخراج رخصة للجريدة لكن الأخير رفض هذا الطلب رفضا باتا. وهذا يوضح لنا مدى ازدياد اعتماد سعد زغلول على النحاس في كل كبيرة وصغيرة وتوطيد العلاقة فيما بينهما . ويقال ان سعد كان يرى أن النحاس عنيدا ، متسرعا ، يفتقد إلى مراعاة الآداب العامة إلا أنه كان يعجب بكفاءته في اتخاذ الأمور بشكل سريع وجاد ويقال أيضا في موضع آخر أن سعد قد وصف النحاس بأنه رجل طيب ذو قلب طيب ، ومبدأ ثابت ، يميل إلى الثرثرة ، ولكنه خفيف الروح ، به خفة ورعونة ، يميل إلى الخيال ، سريع الإنفعال ، لكنه لا يتغير بتغير الأحوال ، وطني مخلص ، وهو فقير مفلس ، ذكي غاية الذكاء ، وفي كل الوفاء ، وله في نفسي مكان خاص .

لذا فليس من الغريب إذن أن يكون النحاس ضمن الذين اعتقلوا مع سعد أثناء فترة اعتقاله الثانية . فلم يعتقل أحد من الرفاق الآخرين السابق ذكرهم والذين اعتقلوا مع سعد في المرة الأولى ، محمد محمود أحمد الباسل أو اسماعيل صدقي ، ذلك أن قيادة الحركة الوطنية قد انتقلت هذه المرة إلى مجموعة أخرى ،

والقـادة السـابقـون قـد انتـقلوا إلى صـفوف « المعتـدلين » وفى هذه المرة نفى كل من سعد زغلول ، مصطفى النحاس - مكرم عبيد - وهو محام وموظف فى الحكومة - ، سينوت حنا ، فتح الله بركات وأخوه عاطف بركات وقد تم نفى هؤلاء في ديسمبر عام ١٩٢١ ، وكما يتضح من سرد هذه المجموعة . كان فتح الله بركات الوحيد الذى يختلف عن المجموعة فى تعليمه ونشأته الثقافية ، فهو الوحيد الذى كان بلا أى تعليم ولا علم له بأى لغة أجنبية ، بل كان فقط من كبار ملاّك الأراضى الزراعية ، الأغنياء وكان لحادث النفى على النحاس تأثير مزدوج ، وجاء نفيه مع سعد ليضيف إلى رصيده الوطنى قدرا كبيرا من الشعبية ، كما أنه فى هذه الفترة من النفى قد توثقت علاقة الصداقة بينه وبين مكرم عبيد ، مما سينعكس على حياته السياسية ، بل على الحياة السياسية المصرية كلها لمدة تزيد على العقدين من الزمان كما سنرى فيما بعد . وقد حدث ذلك نتيجة إصابة مكرم بمرض الملاريا أثناء النفى ، وقيام النحاس بملازمته وتمريضه حتى شفى الأخير .

ويبـدو كمـا يتضح لنا من سـير الأحداث بعد ذلك ، يبدو أن النحاس قد وثق علاقاته مع سائر المجموعة عدا فتح الله بركات ، وجدير بالملاحظة هنا أن النحـاس ، سـينوت حنا ، مكرم وزغلول كانوا يقطنون فى منزل واحد ، فى حين أن الأخوين بركات كانا يقطنان فى منزل آخر منفصل .

ومن الأحداث الطريفة التى يحلو ذكرها فى هذا المقام أن سعد زغلول كان قد عهد إلى النحاس بشئون المنزل لما عرف عنه من ولعه الشديد بالنظافة (نفس المصدر) ، وستثبت الأحداث فيما بعد عدم الإنسجام بين النحاس والأخوين بركات ، ذلك أن النحاس سيتهم الأخوين بعد ذلك وأثناء انتخابات ١٩٢٤ بالمتاجرة بالمقاعد من أجل المال .

فى حين أن سينوت حنا سيفتدى بحياته النحاس فى عام ١٩٣١ .

إعلان ٤ فبراير من عام ١٩٢٤
وظهور الأحرار الدستوريين كتحد للوفد

انقسمت الحركة الوطنية فى عرف الانجليز إلى ما أسموه « المتطرفين » ، وكان المقصود بهم أنصار سعد زغلول ، و« المعتدلين » الذين قبلوا مشروع معاهدة ملنر بعد أن رفضها الشعب نتيجة جهود النحاس . وقد كون المعتدلون حزب الأحرار الدستوريين واتفقوا مع الإنجليز على أن خير وسيلة لتقوية شوكتهم أمام سعد وإضعافه تكمن فى منح بعض التنازلات إلى تحقيق الحد الأدنى من المطالب الوطنية دون أن تمس المصالح البريطانية فى مصر . وعلى هذا الأساس قبل عبد الخالق ثروت منصب رئاسة الوزراء ونفى سعد زغلول عن مصر لتمهيد الطريق لما عرف بعد ذلك باسم تصريح ٢٨ فبراير من عام ١٩٢٢ ، الذى تم بمقتضاه سحب الحماية البريطانية عن مصر ومنحت مصر الاستقلال مع احتفاظ بريطانيا بالحقوق الحيوية فى البلاد مثل : حق الدفاع عن البلاد ، وحق حماية الأقليات ، حق المواصلات مع السودان وهذه الحقوق عرفت بعد ذلك بالتحفظات الأربعة .

أما بالنسبة للوفد فقد كان تصريح ٢٤ فبراير هو **مشروع ملنر بذاته** ، وكان الاعتراف بهذا الاستقلال في نظر الوفد يساوى الاعتراف بالتحفظات التى كانت تتناقض بشكل جذرى مع مبدأ الاستقلال التام . فقبل صدور التصريح كان الوفد يطالب بإلغاء الحماية وجلاء القوات الإنجليزية عن مصر . وفى مقابل ذلك كان الوفد على استعداد لمنح الإنجليز قاعدة فى مقابل الاستقلال كما يتضح من مشروع سعد المضاد إلى ملنر فى ١٧ يوليو ١٩٢٠ لذا فإن هدف الوفد لم يتحقق بعد ، فلا استقلال بدون جلاء ، وعلى أى حال فجهود الوفد ، ثم تحقيق هذا الحد الأدنى من استقلال . لذا فإن الوفد قد شعر بحق أنه يزيد من الضغط فمن الممكن تحقيق مزيد من المكاسب والتنازلات من قبل الإنجليز . وقد أدرك الوفد أيضا أن الرأى العام مازال يعيش فى أجواء ثورة ١٩١٩ ، وأنه لن يرضى بأقل من الاستقلال التام ، مطلبا للحركة الوطنية ، لذا فإنهم إذا أرادوا الحفاظ على موقعهم فى صدر الحركة الوطنية ، فيجب عليهم ألا يفكروا بمنطق: ماذا يستطيع الإنجليز أن يقدموا ، كما يفكر المعتدلون من حزب الأحرار الدستوريين ولكن عليهم أن يفكروا بمنطق الشعب والإرادة الشعبية ، وهنا يصبح التساؤل المشروع هو:

ماذا يريد الشعب ؟ ، حتى لو كان هذا غير وارد على الإطلاق

عند الإنجليز . ومما شجع على المضى فى هذا الطريق أن القدر من الاستقلال الذى تم تحقيقه قد أصبح حقيقة واقعة لا يمكن التراجع عنها ، لذا فلن تخسر مصر شيئا إذا ما طالبت بقدر أكبر من الاستقلال . كما أنه فى ظل أى انتخابات مقبلة فسيظل الوفد قادرا دائما على اتهام خصومه بالمهادنة فى القضية الوطنية .

وقد ساعد الأحرار الدستوريين بما اتخذوه من مواقف مهادنة للإحتلال على أن يعطوا للوفد فرصة ذهبية لضربهم أمام الشعب . فبالنسبة للإنجليز ، كان تصريح ٢٨ فبراير هو أقصى ما يمكن أن يقدموه من تنازلات فى هذا الوقت ، وكان لهذا التصريح فى رأى صانعى القرار السياسى الخارجى البريطانى . أولا تعقيد المعتدلين ، أى الأحرار الدستوريين فى مواجهة المتطرفين ، أى الوفد ، عن طريق تلبية مطلب الحركة الوطنية فى الاستقلال ، وفى الوقت نفسه تحجيم الحركة الوطنية فى الحدود التى رسمتها بريطانيا لذلك الاستقلال . ثانيا حين يتم بتعزيز موقف المعتدلين سوف يظهر سعد والوفد بمظهر الساسة الذين لم تحقق شعاراتهم أى مكاسب سياسية للجماهير ، فيخسروا الانتخابات المزمع قيامها ، ويتولى الأحرار الدستوريون الحكم ، ويتم إضفاء الشرعية على تصريح ٢٨ فبراير مع تحفظاته الأربعة ، بمباركة الشعب وتأييده . لذا أصبح الوفد لا يرى فقط المعركة ضد الإنجليز كمعركة

وطنية ضد عدو أجنبى ، بل إن لها بعدا داخليا يدخل فى نطاق الصـــــرا ع الديمقـراطى ضد أنصار الإنجليز فى الداخل من الأحرار الدستوريين لأن من ســـــيكسب الانتخابات ، سيقرر مدى شـــــرعية تصريح ٢٨ فبراير من عدمهـــا . (المصدر السابق ص ٦٦ - ٦٧). لذا وجد اللنبى ، المندوب السامى البريطانى حينئذ ، نفسه مضطرا إلى إعلان وقوفه بشكل علنى مع فريق عدلى - ثروت ، وبالتـــالى استعـداد الملك فؤاد الذى كان ينظـر إليهم بريبة وشك .

وقد تبع ذلك تكوين لجنة من ثلاثين عضـوا ، مـهـمـتـهـا كتابة الدستور ، وقد طلب من اثنين أو ثلاثة من حزب الوفد أن ينضموا إلى هذه اللجنة ولكنهم رفضوا قائلين أن حجم الوفد أكبر بكثير من عضوين ، ثم أن الجمعية التى ستقوم بصياغة الدستور ينبغى أن تكون جمعية تأسيسية منتخبة لا جمعية معينة وكان رفض الوفد يعود - طبعا - إلى وثوقه فى أن أى انتخابات ستجرى ستكون لصالحه .

لهذا كان إصراره على جمعية منتخبة ، وعدم ثقته فى جمعية مـعـينة مـشكَّلة من أعـدائه « حسين رشدى باشا » رئيس لجنة الدستور . وقد أدى ذلك إلى إعطاء الملك سلطات فى الدســـــتور من استخدامها فى المستقبل إذا لزم الأمر فى أى مواجهة بين

الوفد والأحرار الدستوريين ، لصالح الأخير فقد أعطى الملك حق حل البرلمان ، مادة ٣٨ ، وتأجيل انعقاده مادة ٣٩، وإصدار القوانين فى غيبة البرلمان مادة ٧٧ ، ثم أخيرا تعيين وإقالة الوزراء مادة ٤٩ كما نصت مادة أخرى على أن أى مرشح يجب أن يدفع مبلغ ١٥٠ ج كتأمين لذا فقد صمم النظام السياسى من البداية على إعاقة عمل الوفد ، والوفد بعقليته القانونية الشرعية لم يجد بدا من العمل داخل هذا الإطار . والنتيجة طبعا أنه كلما اقترب الوفد من غايته ، تدخل الملك بسلطاته الدستورية لتعطيله .

دستور ١٩٢٣ : الوفد يلتزم بقواعد اللعبة :

وقد كان من نتائج التحالف بين الأحرار الدستوريين والإنجليز ، أن حدث تقارب على الجانب الآخر بين الوفد والسراى ، غير أنه لم يدم طويلا نظرا لأنه كان محكوما بظروف مؤقتة فقط ، وليس نتيجة توافق مصالح الجانبين على المدى البعيد . وهنا قد طبق حزب الأحرار الدستوريين ، المكون من رجال حزب الأمة سابقا ، أفكارهم بحذافيرها ، فقد تحالفوا مع الإنجليز ضد القصر من أجل إجبار الأخير على إقامة نظام نيابى يمثلون فيه ويشاركون القصر سلطاته .

لأول مرة منذ نشوء هذه الطبقة من كبار ملاك الأراضى

الزراعية ، ولهذا فمن الممكن القول بأن أولى النتائج لثورة ١٩١٩ كانت اعتراف الإنجليز بأهمية مساندة طبقة كبار الملاك فى وجه كل من القصر من ناحية ، والطبقة الوسطى المهنية التى كانت تناصبهم العداء على الجانب الآخر من ناحية أخرى ، ووصولهم إلى السلطة وكسر احتكار القصر لها ليصبح احتكاراً فيما بين القصر وكبار ملاك الأراضى الزراعية طيلة العقود الثلاثة القادمة .

ورغم أن مبادئ الوفد لم تكن تختلف جذريا عن مبادئ الأحرار الدستوريين ، فالحزبان قد تشربا من نفس مبادئ الحزب الأم ، وحزب الأمة ، وكان من مبادئهما وهى حل القضية الوطنية عن الطريق الشرعى السلمى من خلال المفاوضات وقيام حكم نيابى أى ليبرالى ديمقراطى ، إلا أن الوفد قد اكتسح انتخابات ١٩٢٤ . ويعود ذلك إلى أسباب ثلاثة . أولا : شخصية سعد الكاريزمية ، ثانيا : دور الملك ، ثالثا : الخلفية الاجتماعية لكل من الحزبين . فقد كان الوفد يضم بين صفوفه كبار ملاك الأراضى الزراعية الذين لهم أيضا الغلبة العددية فى القيادة ، كما يضم أيضا عناصر الطبقة الوسطى المهنية خاصة المحامين ، الذين شكلوا عماد الوفد وعموده الفقرى وكوادره وعناصره النشطة ، وهؤلاء كانوا أكثر تمثيلا فى القواعد والصفوف الوسطى من الوفد عنهم فى القيادة ، هؤلاء

الذين استخدموا أقلامهم وقدرتهم الخطابية فى تدعيم الوفد بجانب النشاط التنظيمى الحجم ، أى كانوا حزبا بمعنى الكلمة ، بل ان تقريراً بريطانياً فى ذلك الوقت ذكر أن الوفد كان قد استعد للإنتخابات بكل طاقته وحشد ما لديه من قدرات تنظيمية وهو ما افتقده « الأحرار الدستوريون » كلية نظرا لافتقادهم إلى تأييد المهنيين ، مما تسبب فى حرمانهم من الاستفادة من قدراتهم التنظيمية العالية . بل اعتمدوا على العصبيات والعائلات ، بل إن التقرير نفسه يقول : إن الوفد على سبيل المثال قد جنّد الطلاب لنصرة قضيته ، وحث المواطنين من أنصاره على تسجيل أنفسهم فى قوائم الناخبين ، بينما اكتفى « الأحرار الدستوريون » بالانتظار إلى حين يتم انتخاب ممثلى الناخبين ، حيث إن الانتخابات كانت تجرى على مرحلتين ، يتم فى المرحلة الأولى انتخاب ممثل عن كل عشرين ، وكان ذلك خطأ فادحا لأن هؤلاء الممثلين قد تم انتخابهم من قبل الوفديين فى المرحلة الأولى ، فلم تكن هناك أى جدوى من محاولة استمالتهم لصالح الأحرار الدستوريين بعد ذلك .

وقد كان إجمالى عدد ممن سجلوا أنفسهم للتصويت فى الإنتخابات ٠,٠٥٨,٠٤ ممن لهم حق التصويت .

وهكذا كسب الوفد ، وكان هذا يعنى انتهاء الهدنة مع الملك ،

فقد قابل سعد الملك ، وفى اليوم التالى لتلك المقابلة ، قابل ديلانى، مندوب وكالة رويتر للأنباء فى القاهرة ، وعبر له عن شعوره بعد زيارته للملك قائلا : كنت أعرف أن الملك سيكون صعباً ، ولكن لم أجده مستحيلاً . إنه فوق طاقتى أن أفعل أى شئ معه ، فأنا لست ثوريا ، ولكننا بحاجة إلى أيد قوية تساعدنا . وعندما سأله ديلانى إن كان يقصد بذلك بريطانيا ، هز سعد رأسه بالإيجاب .

وهكذا نرى أن سعد عاد يفكر بنفس أسلوب الأحرار الدستوريين ومدرسة حزب الأمة ، وإن كان الفرق بينه وبين أحمد لطفى السيد والأحرار الدستوريين هو فى الصبغة الشعبية التى اصطبغتها لسياساته نتيجة ذكائه السياسى الشعبى .

وقد تم تعيين النحاس كوزير للمواصلات فى وزارة سعد عام ١٩٢٤ ، ودخل أيضا كل من نجيب الغرابلى وواصف غالى ، وكان الثلاثة من الأفندية وليسوا من الباشوات ، محامون وليسوا من كبار ملاك الأراضى الزراعية ، مما أضفى طابعا شعبيا على الوزارة ، فكانت هذه هى أول مرة يدخل الأفندية فيها الوزارة . وكان هذا يعنى دخول الطبقة الوسطى المهنية الحكم لأول مرة ، وكسر احتكار القصر وكبار الملاك للحكم فى مصر ، وهو يعد أيضا من نتائج ثورة ١٩١٩ ، وإن كنا سنرى أن انتهاء احتكار القصر للسلطة فى مصر وكسر ذلك الاحتكار من قبل من طبقة كبار الملاك والطبقة الوسطى

المهنية ، لم يحسم تماماً ، بل إن الإنجليز ، ثم القصر سيقبلون بمشاركة كبار الملاك لهم فى الحكم ، فى حين أن الطبقة الوسطى ستظل تناضل من أجل هذا الحق الذى سرعان ما حرمت منه . وقد ظهر ذلك جليا وسريعا حين نشأت الخلافات بين الوزارة والملك على الجانب الآخر حول أيهما أحق بتعيين أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين . وقد انتصر رأى سعد بفضل تأييد البارون دى بوش الذى عمل كحكم فى النزاع بين الوزارة والقصر . ثم نشأت أزمة ثانية حين قدم الملك وساما إلى حسن نشأت ، وكيل الديوان الملكى دون علم الوزارة وكان النحاس فى هذا الصراع ، هو الذى أشار على سعد بالإستقالة ما لم تُجَبْ مطالبه . وقدم سعد فعلا استقالته إلى البرلمان لأسباب صحية ، ولسان حاله يقول إن استقالته كانت نتيجة مباشرة لدسائس الرأى . فى نفس الوقت الذى قام فيه بزيارة إلى الملك مُصِراً على ألاّ يمنح الملك أوسمة أو ألقاباً أو يعين موظفى السراى دون موافقة الحكومة . فى الوقت نفسه عقد البرلمان جلسة غير عادية وأعلن تأييده لسعد وذهب لمقابلة الملك وتظاهر الطلبة بقيادة حسن ياسين أمام القصر الملكى لمدة يومين هاتفين « سعد أو الثورة » فى استعراض للقوة من قبل الوفد . ولم يجد الملك بداً من القبول بمطالب سعد ، ومنذ ذلك الوقت أصبح الملك يدرك مدى خطورة وقوة الوفد على الشارع المصرى وبالتالى

سلطاته ، في حين أن الوفد كان يحاول بقدر المستطاع أن يحافظ على المكاسب الدستورية التي تحققت ، وقد اعتقد سعد أن نفس الموقف سيتكرر حين قدم استقالته بعد حادثة اغتيال السردار محافظ عابدين ولكنه يضطر للذهاب لزيارة المعتمد البريطاني الجديد رغما عنه متلقيا بذلك درسًا قاسيًا سيأتي ذكره في أصول اللعبة السياسية في مصر في ذلك الحين ، بينما تولى النحاس مع آخرين مهمة دفع اغتيال السردار عن أحمد ماهر والنقراشي فيما عرف بأهم قضايا ذلك العصر . ولا شك في أن دفاع النحاس والدور الذي لعبه في تبرئتهم وشجاعته في اتهام السلطات بمحاولة اغتيال ماهر والنقراشي قد وطدت أواصر الصداقة بين كل من النحاس وماهر والنقراشي . وبحلول عام ١٩٢٥ أصبح النحاس في نظر الإنجليز أهم في مصر والشخص المسئول عن نجاح الجناح المتطرف داخل الوفد نتيجة نشاطه ونفوذه بين أوساط الطبقة ، كما أنه كان رقيبًا على مصالح سعد بين زملائه .

ونلاحظ هنا أنه ولأول مرة يتم استخدام تعبير جناح متطرف داخل الوفد ، وهو ما نصفه نحن بأنه جناح الطبقة الوسطى المهنية ، أو الأفندية المحامين كما هو واضح لدينا من سياق الحوادث والمعلومات المتوافرة .

الصراع بين الأفندية والأعيان داخل الوفد :

كما سبق وبينّا ، فإنه يمكن القول أن قيادة الوفد كانت تنقسم تحت جناحين ، جناح الطبقة الوسطى المهنية ، الذى يمكن أن نطلق عليه جناح المحامين الأفندية ، وجناح ملاك الأراضى الزراعية الذين خرج جزء كبير منهم لكن مع ذلك فإن من تبقى منهم كانوا من الكفاية بحيث ظلوا يشكلون الأغلبية أو الجناح الآخر ، وهؤلاء من الممكن أن نطلق عليهم الأعيان . وما يهمنا فى دراستنا هذه هو توضيح الصراع الذى قام بين هذين الجناحين ، والتحالفات الخارجية لكل جناح منهما ، فنرى مثلا أن جناح الأعيان كان يميل دائمًا الى جذب الوفد للتحالف مع حزب الأحرار الدستوريين الذى يتشكل أساسا من الأعيان ، وليس هذا بغريب ، فالمصالح الفئوية والطبقة والنشأة الاجتماعية ، تكاد تكون واحدة لكليهما ، بجانب أن الخلاف بين الحزبين لم يكن خلافا عقائديا سياسيا ، بل كان خلافا تكتيكيا حول درجة الإندفاع فى بلوغ الهدف . لهذا فإننا نرى أن ممثل هذا الجناح ، فتح الله بركات ، هو الذى توسط بين محمد محمود وسعد زغلول لتشكيل الحكومة الائتلافية بين الحزبين بعد حكومة عدلى يكن الثانية فى عام ٠٠٠٠ . ويهمنا هنا أن نذكر أن سعد لم يقبل تماما بالفكرة إلا بعد استشارة النحاس الذى أبدى موافقته ويبدو أن سعد أراد بذلك أن يكتب ما سمته الصحافة

المصرية - وقتها - بالجناح المتطرف فى الوفد والذى عُدَّ مسئولاً عن إسقاط وزارة عدلى يكن . ونحن نستنبط أن هذا الجناح المتطرف لم يكن سوى جناح الأفندية من المحامين ، الذين كان يمثلهم النحاس . لهذا فلم يكن غريباً أن يكون إسم النحاس هو الإسم الوحيد الذى اعترض عليه الإنجليز قبل ذلك عشية تأليف وزارة عدلى - يكن .

بينما تم ضم فتح الله بركات فى وزارة عدلى لما له من تأثير معتدل على سعد . وهكذا نرى أن بركات أصبح يمثل المعتدلين ، والنحاس أصبح يمثل المتطرفين . وقد كان من الطبيعى أن يشعر الوفديون المتطرفون بعدم السعادة حين تنحى سعد عن الوزارة بعد حادثة مقتل السير لى ستاك سردار الجيش المصرى وكان أقصى ما يستطيعون فعله فى ذلك الوقت هو إحراج الحكومة .

ويشير أحد التقارير البريطانية - فى هذا الصدد - إلى سلوك النحاس كنائب الرئيس فى مجلس النواب من أنه كان يذهب بعيداً فى مناقشاته ، فى حين أن سعد كان يتفادى الموضوعات ذات الحساسية الخاصة مثل السودان .

ويبدو أن الجميع كان ينتظر تلك المواجهة بين عدلى يكن والجناح المتطرف من الوفد منذ البداية ، فبعد شهر واحد من تأليف عدلى لوزارته ، ناقش المعتمد البريطانى مع الملك احتمالات استقالة

وزارة عدلى . وقد كتب المعتمد البريطانى إلى حكومته قائلاً إنه اجتمع بالملك فؤاد فى الإسكندرية لمناقشة الأسماء المرشحة لخلافة عدلى فى رئاسة الوزارة فى حالة استقالته . وقال الملك أن الوفد سيصر على سعد زغلول ، وإن رفض ، فيجب أن يكون وفديًا آخر ، وسيكون إما مرقص حنا أو فتح الله بركات أو النحاس . وذكر الملك أن أخطرهم هو فتح الله بركات .

ويبدو أن الجناح المتطرف قد تناسى سريعًا درسى ١٩٢٤ ، واعتبره مجرد رد فعل انفعالى من جانب الإنجليز ، وليس أكثر من ذلك . وبدا الكلام عن أن مصر لن تحصل على حقوقها إلا باستخدام العنف كما حدث بين أعوام ١٩١٩ و ١٩٢٢ (هذا ما كتبه أمين الرافعى فى الأهرام فى ١٩ فبراير ١٩٢٥) . بدأ النواب فى التحدث بجرأة أكثر ونقد الحكومة ، خاصة حول قيام المندوب السامى البريطانى الجديد بمباشرة مهام وظيفته دون تقديم أوراق اعتماده إلى الملك . كذلك كان موضوع الجيش مصدرًا آخر لإحراج الحكومة حيث كان التشريع الجديد الخاص بالجيش يجب ألاّ يعرض على البرلمان وطلب من زغلول تأجيل ذلك سواء وافق الإنجليز أم لا وكانت الضربة الأخيرة فى الإقتراح الذى تقدم به خمسة عشر نائبًا يطلبون فيه تقديم الشكر للحكومة على المساعدة التى أبدتها لبنك مصر . وقد عارض ذلك الاقتراح عبد السلام

فهمى جمعة وتم إسقاط الشكر (مضابط مجلس النواب الجلسة ٤٧ ، ١٨ أبريل ١٩٢٧ ص ٧٥٦ - ٧٨٥) . وقد اعتبر عدلى يكن ذلك بمثابة سحب الثقة من الحكومة ، فقدم استقالته (نفس المصدر ص ٧٧٩ - ٧٨٩). وكان النحاس يرأس تلك الجلسة فحاول بلا جدوى أن يثنى عدلى عن عزمه وأن يقنعه بأن سحب الشكر لا يعنى سحب الثقة من الحكومة (نفس المصدر) . وهكذا أصبح من المؤكد الآن وجود جناح متطرف داخل الوفد وتردد أن زعماءه هم ماهر والنقراشى .

وقد عقد الوفد اجتماعات مشتعلة فى ليالى ٢١ ، ٢٢ أبريل فى بيت الأمة تحت رئاسة سعد زغلول ، حيث انقسم المجتمعون إلى فريقين : فريق ينادى بمواصلة الأعمال العدائية ضد الإنجليز ، والأغلبية تحت قيادة سعد ترفض ذلك . وعلى الجانب الآخر وافق ثروت على تشكيل وزارة تحت الشروط التالية : (١) أن يكف النواب عن مهاجمته بعنف ، (٢) أن يتم تأجيل أى مناقشة خاصة بقوانين انتخاب العمد أو الجيش ، (٣) أن يتم تفادى أية أسئلة استفزازية خاصة بالعلاقات المصرية البريطانية ، (٤) ألاّ يتم دفع وزراء الحكومة إلى إتخاذ أى إجراء من شأنه قيام مواجهة بين

الحكومة والمعتمد البريطانى ، ولم يستطع زغلول الحصول على موافقة الوفد على هذه الشروط إلاّ بعد أن طمأنهم أن هذا اتفاق مرحلى ، وأن برنامج وأهداف الوفد كما هى ويبدو مما سبق ذكره يتضح أن زغلول كان قد بدا فى فقدان السيطرة على الحزب نتيجة مرضه من ناحية ، ونتيجة تشدد الجناح المتطرف من ناحية أخرى . وقد توفى سعد فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ .

ظهور النحاس وانتخابه زعيما للحزب :

بوفاة سعد ظهر على السطح ما كان داخل الوفد من انشقاق تحت السطح بين جناحين مختلفين ، فقد حانت الفرصة لكى يحاول كل جناح أن يفوز بزعامة الحزب بعد أن ظل سعد محتفظاً بالتوازن بينهما محاولاً عدم سيطرة أحدهما على الآخر . (وقد كان الطريف حقًا أن كتب تقرير بريطانى بعد وفاة سعد مستبعداً النحاس) من خلافة سعد ومرجحًا بروز بركات وثروت كأكثر الوجوه ترشيحًا لخلافة سعد ، وسيستفيد الملك من ذلك فى حين أن المتطرفين سيلتفون حول عبد الحميد بك السعيد . أما النحاس فرغم شعبيته إلاّ أنه مستبعد لأنه غير موزون عقليًا بينهما . بركات أستاذ فى فن التنظيم والدسائس ، يتمتع ببعض خصال زغلول مثل الشعبية وسط بسطاء القوم ولكن ليس له نفس الشعبية وسط

المثقفين ، فهو غير محبوب فى البرلمان ، وليس على علاقة حسنة مع أغلبية الناس .

ويبدو أن النحاس لم يكن أحد المرشحين فى البداية ، حيث إن صفية زغلول كانت لها طموحاتها الخاصة ، ولكن استيلاء فتح الله بركات على مكتب سعد والظهور بمظهر الخليفة قد أوقفها عند حدها . بجانب ظهور بعض الخلافات حول الإرث .

وقد تم نشر مقال حول ترشيح صفية زغلول كرئيسة شرفية للحزب ، وكيف أنها كانت قد تولت مكان زوجها أثناء نفيه فى عام ١٩٢١ ، وكان لموقف بركات السابق ذكره من صفية زغلول وموقف النحاس الذى آثر التعاون معها ، (أى مع صفية زغلول) ، بالإضافة إلى تنازل على الشمسى عن ترشيحه لصالح النحاس أثر خاص على علاقة صفية زغلول بالنحاس حيث وقفت معه وأيدته .

وفى البداية توصل الجميع إلى حل وسط يقوم على تشكيل لجنة قيادية من فتح الله بركات ، مصطفى النحاس وويصا واصف تحت الرئاسة الشرفية لصفية زغلول . ولكن يبدو أن العلاقة المتوترة بين بركات وصفية زغلول قد حالت دون تنفيذ ذلك الاقتراح . وقد لعب القصر أو بمعنى أدق حزب الاتحاد الذى رأى فى انتخاب

النحاس أزمة دستورية قادمة ، أن نشر مقالاً فى الاتحاد يعزز انتخاب فتح الله بركات . وهكذا ظهر بركات كمرشح للقصر مما كان له أسوأ الأثر على شعبيته ، فى حين أن صفية زغلول اشترطت على النحاس الحصول على موافقتها أولا قبل أى نشر أى شئ يتعلق بالوفد وهو ما وافق عليه النحاس . وفى يوم الإنتخاب ، قام النقراشى ، وسكرتير سعد البرلمانى الجريدلى (حكم عليه فى قضية عبد الرحمن فهمى) والشيخ الجزينى بتنظيم مظاهرة كانت تضم ما بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ طالب أمام بيت الأمة تهتف (عاش دى فاليرا مصر) ، وقام النقراشى بالتحدث إلى كل متقدم قائلا : لا تنس النحاس وماضيه الوطنى . وبينما كان فخرى عبد النور قد اتسم بالولاء لفتح الله بركات طوال حياته ، إلا أنه غيَّر رأيه لصالح النحاس . فى حين أن صفية زغلول عدلت عن ترشيحها بعد أن تم إقناعها بأن المفاوضات مع بريطانيا ستكون شاقة عليها .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المصادر الوفدية تؤكد أن النحاس لم يقبل الترشيح إلا بعد إصرار خاص من جانب صفية زغلول ومما لا شك فيه أن غيابه فى البداية ، قد ترك الساحة خالية بين صفية وبركات ، وعندما ظهر النحاس كانت الأمور كلها فى صالحه،

فصفية زغلول تسانده والنقراشى يدير حملة لصالحه ، ورغم أنه كان من الطبيعى بل ومن المنتظر أن يتم انتخاب فتح الله بركات ، على اعتبار أن له ماضيه الوطنى ، فقد سبق وأن نفى مع سعد ، بجانب صلة القرابة التى كانت تربطه بسعد غلول « خاله » ، إلاّ أن ذلك لم يشفع له ، فقد رأى مثلا على شمس ويصا واصف ، مرقص حنا ، أن هذه هى نفس الأسباب التى تدعوهم إلى عدم انتخابه ، لأنه أيضا لم يكن متعلماً ولا يعرف أى لغة أجنبية قد تساعده فى أى مفاوضات مقبلة ، كما أنه كان متعاليا . ويقال أيضاً أن كلا من فخرى عبد النور ومكرم عبيد قد لعبا دوراً هاماً فى انتخاب النحاس . وهكذا نرى أن الأقباط قد وقفوا مع النحاس ضد بركات كما حدث من قبل مع سعد زغلول ضد عدلى يكن .

وقد أكدت مجلة « روز اليوسف » وجود خلاف حول اختيار رئيس الوفد ، وأن النحاس قد انتخب لأنه أقرب إلى قلوب الناس من بركات ، الذى كان ذا شخصية قوية تسلطية .

ومن الممكن لنا أن نضيف أن النحاس قد انتخب ليس فقط لوقوف الأقباط وجناح الأفندية معه ضد من اعتبر ممثلاً لجناح

الأعيان ، ألا وهو فتح الله بركات ، الذى ظهر بمظهر المتكالب على السلطة ، مما دفع بعضاً من المؤيدين له مثل فخرى عبد النور ، إلى تغيير مواقفهم ، بجانب استعداد صفية زغلول ، وظهور النحاس على الساحة كمرشح ممثل لكافة القيم المناقضة ، لما مثله بركات من عوامل النفور ، فإن هناك عاملين آخرين قد لعبا دورهما. أولا موقع النحاس كسكرتير عام للوفد ، والذى أتاح له الفرصة للتعرف تنظيمياً على عدد كبير من الوفديين ، عكس بركات ، الذى قد يكون على نفس درجة الأهمية والشهرة ، ولكن دون الصلات الشخصية مع الأعضاء مثل النحاس . ويحضرنى هنا تجربة أجراها بعض علماء النفس واكتشفوا أن الناس ينتخبون الوجوه التى يعرفونها . فقد تم وضع اثنان أمام ثلاثة وطولبوا بانتخاب رئيس لهم ، وفى معظم الأحوال كان يتم انتخاب أحد الاثنين وليس الثلاثة . العامل الآخر يعتمد على شخصية الجماعة ، جماعة ذات هدف ، أو حزب ذو غاية محددة يقبل على انتخاب القيادة التى ترى تلك الجماعة أنها الأقدر على قيادتها أو توصيلها للهدف المحدد والغاية المطلوبة ، وعادة ما يكون فى كل جماعة شخص ذو قدرة تنظيمية عالية ، لكنه غير محبوب جماهيرياً ، وكانت هذه حالة (فتح الله بركات) ، كما قد يكون - أيضا - هناك شخص آخر ذو شعبية

جارفة ، لكنه ذو مؤهلات تنظيمية ، متوسطة ، وكانت هذه حالة على الشمسى . أما إذا وجد شخص ليس على درجة عالية جدا فى الاثنين ولكنه يجمع قدرًا معقولاً من الشعبية والتنظيم ، فإنه يكون المنشود . وكأن هذا هو حال النحاس الذى يعد ممثلاً لهذا النمط بلا منازع .

الفصل الثانى

العصر الذهبى للوفد تحت قيادة مصطفى النحاس

منذ عام ١٩٢٧ إلى عام ١٩٣٦

الجدير بالملاحظة هنا ، هو كيف استقبلت الأوساط الوفدية وغير الوفدية نبأ اختيار النحاس زعيمًا للحزب . فقد كتبت مجلة « روز اليوسف » قائلة :

« ليس هناك بين الذين رشحوا أنفسهم أو رشحهم غيرهم من هو أنقى صفحة وأطهر ذيلاً من مصطفى النحاس ، فتاريخه معروف ومواقفه المشرفة مع مصطفى كامل أولا وسعد زغلول ثانيا معروفة للجميع . ومصطفى فوق هذا رجل نزيه جدا ، صعب جدا فيما يراه حق ، صريح جدا أو كما يقولون أن كلمته على طرف لسانه . ولكنهم يقولون أيضا أن مصطفى النحاس (متسرع) جدا

والكلمة التى تستعملها الدوائر السياسية للتعبير عن صفة التسرع هى كلمة (مدب) . وهم من أجل ذلك يقولون إنه ليس من المستحيل أن يكثر وقوع التصادم بين النحاس باشا والحكومة وبينه وبين أعضاء الوفد نفسه ! لكننا نعتقد أن مصطفى النحاس غدا سيكون غيره بالأمس ، وأن ثقل واجبات الرئاسة التى ألقيت على عاتقه سوف يهدئ من حدة (تسرعه) وأن شعوره بضخامة المسئولية كفيل بحمله على التفكير مرتين قبل أن يتكلم ! » .

أما مجلة الكشكول الساخرة ، فقد نشرت كاريكاتيرا ظهر فيه النحاس جالسًا على كرسى أكبر منه بكثير .

وجاء اختيار مكرم عبيد كسكرتير عام للوفد متسقًا مع سياسة سعد زغلول فى ضم الأقباط وتمثيلهم ، حفاظًا على الوحدة الوطنية ، كما أنه كان للعلاقة بين مكرم والنحاس دور أساسى فى اختيار مكرم دون أى قبطى آخر ، كما تم اختيار قبطى آخر وهو ويصا واصف كرئيس لمجلس النواب ، فى حين أصبح واصف بطرس غالى وزيراً للخارجية . فمكرم رغم أنه كان ينتمى إلى عائلة من كبار ملاك الأراضى الزراعية ، إلا أنه تلقى تعليمه فى مدرسة الحقوق ، وعمل موظفًا بالحكومة ، لذا كان فى تكوينه أقرب إلى ثقافته التى جمعته مع ماهر والنقراشى وجناح المحاربين الأفندية ،

عن أصوله الطبقية . وقد كتب باحث مصرى يصف مكرم قائلاً : إن مؤهلات مكرم السياسية ، قدرته على المفاوضة ، تمكنه من اللغات الأجنبية ، بالإضافة إلى معرفته بالنظم السياسية الأوربية نتيجة رحلاته إلى كل من لندن وباريس من أجل الدعاية للوفد ، كانت تكمل عوامل النقص فى شخصية النحاس الذى كان معروفًا عنه النزاهة والاستقامة ولكنه كان يفتقد إلى صفات رجل الدولة .

س وفى حديث نشرته صحيفة الأهرام بعد انتخابه سُئل النحاس عن سياسته الداخلية فأجاب :

« إن سياسة الوفد فى الداخل ترمى إلى صون الدستور وتوكيد الوحدة والمحافظة على الائتلاف . أما الدستور فقد قال عنه الوفد فى البيان الذى نشره على الأمة أنه سيكون لصيانته المكان الأول ومعنى ذلك أننا نعتبر الدستور الثمرة الأولى التى جنيناها من جهادنا والتى يجب علينا أن نحرص عليها كل الحرص ، خصوصًا وقد كان فى وقت من الأوقات غرضًا لعبث العابثين ونعده أداة عملية لتوطيد سلطة الأمة ووسيلة نستخدمها فى كسب استقلالنا الحقيقى التام وليس معنى ذلك أننا ننزل عن مطالبنا فى الاستقلال التام لأن هذا الاستقلال هو غايتنا والعمل له هو موضوع جهادنا وهو الذى أكدنا عليه عهدنا » .

وعندما سئل النحاس عن مدى ثقته فى قوة الائتلاف الحاضر ، أجاب بأن الائتلاف بين الأحزاب أقوى من أى وقت مضى . وحول المسألة الوطنية أجاب النحاس أن سياسة الوفد تقوم على إنشاء علاقة صداقة بين الشعب المصرى وأى شعب آخر حتى الشعب الانجليزى . وأشار إلى بيان الحزب الذى يقول إن العلاقة بين مصر وانجلترا هى علاقة صداقة . وحول احتمالات الوصول إلى اتفاق مع بريطانيا ، أجاب بأنه يأمل فى الوصول إلى اتفاق مع بريطانيا يقوم على الاحترام المتبادل والحقوق المشروعة لكلا الطرفين والتى لا تتناقض مع استقلال (الأهرام ٢٧ سبتمبر ١٩٢٧) .

ويبدو واضحًا من قراءة ذلك الحديث اتجاه النحاس الذى لازمه معظم حياته وهو : التشدد مع القصر ومحاولة تهدئة العلاقة مع الانجليز . فهو يرسل إشارة واضحة بقوله احترام الحقوق المشروعة لكل من الطرفين مما يعنى أن لبريطانيا حقوقًا فى مصر، وإن كان ذلك لا يعنى الإعتراف بها كلية إذا تناقضت مع الاستقلال بطبيعة الحال . على عكس اللغة التى استعملها مع القصر حين حدد أن أولى اهتماماته هى حماية الدستور الذى سبق وأن عطل مرة قبل ذلك . وذلك راجع إلى أن الدستور هو ليس فقط الثمرة

الأولى لنضال الوفد ، ولكنه أيضاً الوسيلة التى بها يتحقق الاستقلال ، وهو الإطار الذى التزم الوفد بالعمل من خلاله فى المادتين الثانية والثالثة ، تحقيق الاستقلال بالطرق السلمية المشروعة ، أى الدستور . فالدستور هو الذى يفوض ممثلى الأمة فى التحدث باسمها خلال المفاوضات ، وبدون ذلك الدستور سيصبح القصر أو الأحرار الدستوريين هم المتفاوضون باسم الأمة ، رغم كونهم فى نظر الأمة غير ممثلين لها ، بل أعوان للإنجليز ، أو كما عبر سعد زغلول عن ذلك بقوله (جورج الخامس يفاوض جورج النحاس) لقد تحول الصراع بعد ثورة ١٩١٩ من الصراع ضد الإنجليز إلى الصراع على من سيفاوض الإنجليز ، من أجل هذا تحول الدستور إلى المصيدة التى وقع فيها النحاس طوال عقدين من الزمن .

وجاءت المناسبة فى الذكرى الأربعين لوفاة سعد ، فى الثالث من أكتوبر . فقد اعتبر الوفد البلاد فى حالة حزن ، وعقدت لجنة الطلبة اجتماعا فى الخامس من أكتوبر لتأبين سعد ، بينما عقد الوفد نفسه حفل تأبين فى السابع من أكتوبر . ولكن الملك احتفل بذكرى توليه العرش فى التاسع من أكتوبر كأن لم يحدث شئ ، مما اعتبرته صحيفة البلاغ الوفدية امتهاناً لمشاعر الأمة فى حزنها

على فقيدها العظيم . وتبع ذلك حملة ضد الملك استدعى على أثرها ثروت النحاس وطالب بوقفها ، ووعد النحاس بالاستجابة لكن الحملة استمرت وقد ظهر العداء واضحًا بين الملك والنحاس حينما لم يوفد الملك أى رسول أو ممثل بالنيابة عنه فى احتفال الوفد بالذكرى الأربعين لسعد فى السابع من أكتوبر ، وقد قاطع النواب الوفديون احتفالات الملك بتوليه العرش فى التاسع من أكتوبر عدا الوزارة ، كما لم يقم البرلمان بعمل أى زينة احتفالاً بالمناسبة وفى الوقت نفسه قام فيه الملك بالرد على برقية النحاس مهنئًا إياه بمناسبة عيد جلوسه على العرش ، وقد خاطبه الملك فيها بصفته الشخصية متجاهلاً صفته الحزبية كزعيم للوفد ، رغم أن الأخير أرسل البرقية موقعًا عليها بهذه الصفة . كما قام توفيق نسيم رئيس الديوان الملكى ، بإرسال برقية إلى النحاس كرئيس لجنة تأبين سعد وليس كزعيم للوفد ، يعتذر فيها عن عدم تمكنه من حضور ذكرى سعد وقد جاء رد النحاس سريعًا فى خطبته أمام مجلس النواب فى السابع عشر من نوفمبر على إثر انتخابه حيث قال : وسيكون للقانون الحكم الأعلى ، والقول الفصل ، والكلمة العليا . وإنى لأتقدم باسم حضراتكم وباسمى للوزارة الدستورية

التى أوليناها ثقتنا أن ننفذ وعدها الذى وعدت به والذى أشارت إليه لجنة الشئون الدستورية فى تقريرها الصادر فى ٢ أغسطس سنة ٢٦ بشأن المراسيم بقوانين التى استصدرتها السلطة التنفيذية أثناء تعطيل البرلمان وأقره المجلسان، فقد جاء فيه :

« منعاً لتكرار اصدار مثل هذه المراسيم يجب التعجيل بوضع القانون المشار إليه فى المادة ٦٨ من الدستور وتضمينه نصاً بمعاقبة من يتعرض من وزراء الدولة فى المستقبل لاستصدار مثل تلك المراسيم بقوانين ، ومن المتفق عليه أن الحكومة ستقدم للمجلس بوجه السرعة مشروع هذا القانون » .(مضابط مجلس النواب ١٧ نوفمبر ١٩٢٧ ص ٩) .

وقد كتب تقرير بريطانى فى ذلك الوقت يقول : « إن تأييد النحاس لثروت ، رغم عدم علمه بتفاصيل مباحثات الأخير مع تشمبرلين (والذى عرف بعد ذلك باسم مفاوضات ثروت ، تشمبرلين) ما هو إلا نتيجة اتفاق الاثنين على الوصول إلى تسوية ، أى أنه مجرد ورقة يلعب بها النحاس ، ويستطيع أن يسحبها وقتما يشاء ، لأن قليلاً من المعرفة يعنى قليلاً من المسئولية ولكن ثروت أطلع كلاً من عدلى يكن وبعض الأحرار الدستوريين ووفدياً واحداً ، هو

فتح الله بركات ، على مسودة المعاهدة المقترحة . يشاع أن الوفد نادم على انتخاب النحاس ، وأن الأخير قام بزيارة الاسكندرية من أجل إقناع محمد سعيد بالانضمام للوفد ومقاطعة وصول الملك ، ولكنه فشل في ذلك ويقول نفس التقرير أن النقراشى ومكرم عبيد فقط هما اللذان يقومان بزيارة النحاس فى حين أن فخرى عبد النور قد بدأ حملة ضد النحاس .

وقد رفضت اللجنة التنفيذية للوفد ، والتى كان يسيطر عليها المتطرفون ، مشروع ثروت للمعاهدة مع بريطانيا لفوز حزب العمال فى انتخابات المجالس المحلية بالمملكة المتحدة . لذا رأوا أنه من الأفضل انتظار مقدم حكومة عمالية حيث يستطيعون الحصول على شروط أفضل لهم وكان النحاس يواجه معركتين فى آن واحد . فكان هناك من يعارضون انتخابه منذ البداية . فقد كتبت صحيفة الأهرام بناء على رأى مراسلها فى لندن أن مقالة نشرت فى صحيفة (AFRICAN WORLD) يقول فيها كاتبها أن لديه معلومات وثيقة من عناصر ذات اتصالات رفيعة تقول : إن العناصر المتعلقة داخل الوفد فى حيرة من أمرها ، بعد أن شاركت فى رفع النحاس إلى المجد ، ولكنهم يقولون أن النحاس سيهتز عما قريب ،

وبذلك تسنح الفرصة للتخلص منه ، إذ أنهم لا يستطيعون التخلص منه دون أن يثبت عجزه في كل مناسبة (الأهرام ٢٥ سبتمبر ١٩٢٥) . وقد كان هذا هو الواقع فعلا ، فطريقة ادارته للمناقشات في مجلس النواب كانت تثبت دلك فعلياً ، خاصة إذا تم مقارنته بسلفه سعد زغلول . فالنحاس كان يفتقد إلى الحزم والتوجيه في التعامل مع النواب ، فقد كان ضعيفًا أمام بعض النواب والذين لهم فضل عليه في انتخابه حتى يستطيع السيطرة عليهم .

ومن الناحية الأخرى كان هناك الائتلاف ، ومن المعروف لديهم أنه لو تم انتخاب النحاس زعيماً للوفد ، فعلى ثروت أن يستقيل ، وبالتالي ينفض الائتلاف مع حزب الأحرار الدستوريين . ولا يستطيع أحد أن ينكر احتمال أن يكون ذلك هو هدف المتطرفين ، للوصول إلى حكومة وفدية خالصة . خاصة إذا أخذنا في الاعتبار موقفهم السابق من حكومة عدلي يكن . لذا انعكست العلاقة المتوترة بين الحزبيين في شكل تبادل الاتهامات على صفحات الجرائد . وقد بدأت تلك الاتهامات حين دعا شباب حزب الأحرار الدستوريين ثروت إلى حفلة شاى عارضها الوفديون . وفي ٢٠ ديسمبر ١٩٢٧ ، نشرت جريدة السياسة لسان حال حزب الأحرار الدستوريين مقالاً

بعنوان « نريد ائتلافًا يقوم على الصراحة » يتهم فيه كاتب المقال النحاس والوفد بمحاولة الاستئثار بالحركة الطلابية بأكملها ، وصرف الطلاب عن دروسهم إلى السياسة ، ويذكر النحاس بواجبه نحو رئيس الائتلاف الذى ينص الائتلاف عليه .

وقد رد النحاس فى **الأهرام** على هذا بقوله : « إنه على صلة وثيقة برئيس الحكومة وأن مقالة **السياسة** لن تؤثر على العلاقة بين الحزبين داخل الائتلاف » . وقال أيضا فى المقطم إن الائتلاف راسخ وان علاقته بثروت حميمة . وأنكر حق أى فرد فى التدخل فى شئون الوفد وخاصة فى علاقة الوفد بالطلبة (**الأهرام** ٢٥ سبتمبر ١٩٢٧) . ورغم التصريحات العلنية بقوة الائتلاف وحرارة العلاقة بين الطرفين ، فقد استمر الصراع بين القطبين . حيث كان النحاس وأنصاره من المتطرفين يرغبون فى التخلص من بركات الذى أبقاه ثروت كعنصر مؤيد للمعاهدة فى الوفد . لذا عقد الأحرار الدستوريون اجتماعا لم يهاجموا فيه مقال **السياسة** ولكنهم أصدروا بيانًا يعربون فيه عن رغبتهم فى الحفاظ على الائتلاف . وقد رفض النحاس ذلك ، وأصر على أن يستنكر الحزب مقال جريدة السياسة. وقد قدم ثروت بعد ذلك عدة تنازلات فى البرلمان

من أجل أن يكسب النحاس لصف المعاهدة .Fo. 407-206 J)
200/4/16 Lord LLOYD to sir AUSTIN CHAMBERLAIN
(No.12), 6 January 1928) موطن آخر للخلاف بين القطبين تركز
حول مشروع قانون الاجتماعات الجديد . فقد اتفق كل من ثروت
والنحاس حول كل النقاط فيما عدا مادة واحدة ، وهى حق الشرطة
فى اتخاذ اجراءات وقائية لوقف المظاهرات قبل قيامها أو
لترشيدها وتوجيهها .وكان ثروت يعلم أنه لو عارض هذه القوانين ،
فستنهار حكومته . ومفاوضاته من أجل المعاهدة .Fo. 407-206 J)
270/4/16 Lord LLOYD to sir AUSTIN CHAMBERLAIN
(No.46), 19 January 1928). ولم يستمر الوضع طويلاً ، فقد
انقسمت الحكومة ما بين مؤيد ومعارض لثروت ، مثل فتح الله
بركات ، عثمان محرم ، محمد نجيب الغرابلى ، جعفر والى الذين
أيدوا ثروت وزكى أبو السعود ، أحمد خشبة ، مرقص حنا ، وعلى
شمس الذين أيدوا النحاس حسب ما ذكرته صحيفة الأخبار
المتشيعة للحزب الوطنى .

وكان واضحًا عندئذ أن أيام الوزارة معدودة ، وعندما سأل
مندوب الأهرام النحاس حول إصرار بريطانيا على البقاء فى
القاهرة ، أجاب : « إذن فلا أمل فى الوصول إلى معاهدة » . وهو

الذى قال قبل ذلك أنه ليس لديه أى معلومات حول مفاوضات ثروت حيث إنها سرية .

وحدث ما كان متوقعًا فمن غير المعقول أن يرضى حزب الأغلبية أن يكون فى ائتلاف تحت قيادة حزب الأقلية ، حيث بإمكانه الحصول على شروط أفضل دائمًا ، فقد رفضت المعاهدة التى توصل إليها ثروت وسقطت الحكومة .

وزارة النحاس الأولي :

عندئذ استدعى الملك النحاس للتشاور معه فيمن سيخلف وزارة ثروت ، وهل تكون الوزارة الجديدة وفدية خالصة أم مؤتلفة كسابقتها . وكان رد النحاس أن الوزارة يجب أن تستمر ائتلافية على أن يكون رئيس الوزراء من الوفديين .

ورغم أن النحاس يتمتع بالأغلبية البرلمانية ، وكان يستطيع تشكيل وزارة وفدية صرفة ، إلاّ أنه آثر استمرار الائتلاف ، واكتفى بأن يكون هو رئيس الوزراء فقط . تلك خطوة هامة فى سيطرة الوفد على السلطة فى مصر بعد إصرار الإنجليز على تنحية سعد من رئاسة الوزراء ، وعدم إعطاء الوفد فرصة أخرى لرئاسة مجلس الوزراء . وقد تم تشكيل الوزارة الأولى فى ١٦ مارس ١٩٢٨ من :

النحـاس باشـا رئيسًا ووزيرًا للداخليـة ، جـعـفـر والى للحـربيـة والبحرية ، واصف غالى للخارجية ، محمد نجيب الغرابلى للوقف ، على الشمسى للتعليم ، أحمد محمد خشبة للعدل ، محمد محمود للماليـة ، ابراهيم فـهمى بك للأشـغـال ، محـمـد صـفـوت للزراعة ، مكرم عبيـد أفندى للمواصلات . وتحت إصرار محمد محمود، تم استبعاد ثلاثة وزراء وفديين من الوزارة السابقة : فتح الله بركات ، مرقص حنا ، وعثمان محرم . كما تم استبعاد زكى أبو السعود أيضًا بنـاء عـلى رغبـة الملك ، بينما حل مـحله خـشـبة وحل مكرم محل خشبة .

وقـد أعلن النحـاس فى أول جلسـة للبـرلمان « وإذا كـان من دواعى الأسف أن تلك المحـادثات (ثروت - تشـامبـرلن) لم تؤد إلى تحـديد أسـاس صـالح للمـفـاوضـات بين الحكومـتين المصـرية والبريطانية فإننا موقنون بأن مصلحة البلدين معًا كفيلة بالوصول إلى حل يحقق اسـتـقـلال بلادنا ويؤمن الحكومـة البـريطانيـة على مصـالحها بما لا يتعارض مع ذلك الاستقلال » (مضابط مجلس النواب ١٩ مارس ١٩٢٨ ص ٥٥٢) .

وعنـدمـا اجـتـمع النحـاس مع الملك ، قـال المـلك إن قـانون

الاجتماعات لن يقدم وكان القانون فى نظر كل من الإنجليز والملك مصدراً محتملا للمتاعب . فإحدى مواد هذا القانون تحظر على الشرطة تفريق المظاهرات ، مما كان يعد فى نظرهم تقييداً لسلطة الشرطة وتشجيعاً على الإخلال بالأمن . وكان من المحال على الملك أو الإنجليز السماح لذلك القانون بالمرور ، وأصبح مصير حكومة النحاس الأولى معلقاً عليه . وقد حاول النحاس كسب ود الإنجليز فى أمور أخرى حتى يسمحوا له بتمرير قانون الإجتماعات . فقام بزيارة اللورد لويد ، المندوب السامى البريطانى ، الذى أعرب عن استيائه من أن يتم انتخاب أحمد ماهر وكيلا لمجلس النواب . ورغم أن النحاس قال إنه لا يستطيع أن يحول دون انتخـــاب ماهر فى آخر لحظة ، إلاّ أن ذلك قد تم وأثناء زيارته لمقر إقامة المعتمد البريطانى بعد ذلك كان يبدى شعوره الطيب تجاه المملكة المتحدة دون أن يقيد نفسه بشئ محدد ، أو يخرج عن إطار العموميات . كما وصفه التقرير البريطانى ، الذى استنتج أن الوفد يتحاشى الدخـــول فى مواجهـــة علنية معهم ولـــكن يبـدو أن المواجهة كانت حتمية ، فعندما قابل النحاس لورد لويد فى السادس من أبريل أخذ يشرح له كيف أنه لا يستطيع سحب قانون الإجتماعات من المجلس بعد أن صوت عليه المجلسان ، وكل ما يستطيع عمله هو

تأجيل مناقشته بعض الوقت ، وأن تتم مناقشة قوانين أخرى قبل تقديمه إلى البرلمان .

وفى الوقت نفسه قابل الملك النحاس ، وطلب منه تأجيل المشروع لمدة عام أو الاستقالة ، ورد النحاس بأنه من الممكن تأجيل القانون إلى نوفمبر ، وأنه لا ينوى الاستقالة .

ويبدو أن النحاس لم يحسن تقدير قوة أعدائه ، وأسكرته نشوة الانتصار بعد أن تمكن أخيراً من الوصول إلى مقعد رئاسة الوزارة . ولذا فقد طلب النحاس من مندوب رويتر بالقاهرة ، ديلانى ، الذهاب إلى لندن والاستفسار بالنيابة عنه عما إذا كان من الممكن أن يذهب إلى لندن هذا الصيف لمفاوضة الحكومة البريطانية حول إجلاء قواتها عن مصر مع إبقاء بعض القواعد فى أجزاء معينة من البلاد لمدة تحددها المفاوضات أم لا مع التأكيد على أنه لا يهتم بالبنود الأخرى فى المعاهدة ، بشرط ألا تشتمل على الامتيازات . ويلاحظ هنا أن موقف النحاس قد أضحى مختلفاً عن موقف سعد بخصوص الامتيازات ، وهو ما سنراه قد تحقق بعد ذلك فى معاهدة ١٩٣٦ ، فى نفس الوقت نجد أن النحاس قد مضى قدماً فى مشروع قانون الاجتماعات حتى توصل إلى حل وسط مع

بريطانيا بتأجيل مناقشة هذا القانون إلى حين . وبهذا تمكن النحاس من كسب بعض الوقت والتقاط الأنفاس ولكن إلى حين ، فهو لم يحل المشكلة بل أرجأها لحين إيجاد مخرج مشرف للأزمة .
وفى الوقت الذى استمر النحاس فى محاولة كسب ود الإنجليز أو تحييدهم على الأقل ، حيث قام بشكرهم علانية على جهودهم أثناء ما عرف باسم أزمة قانون الاجتماعات ، حتى أنه سُئل عن ذلك فى البرلمان . وإضطر إلى الدفاع عن نفسه قائلاً أنه شكر الإنجليز للروح الطيبة التى قابلوا بها نواياه الحسنة ، أى أنهم لم ينفذوا تهديداتهم ، رغم أنه لم يوافق على وجهة نظرهم ويلزم نفسه كتابة بعدم مناقشة قانون الاجتماعات فى البرلمان (مضابط مجلس النواب ١٤ مايو ١٩٢٨ ص ٩٧٨) . أما عن المعتمد السامى البريطانى فقد كتب إلى حكومته يشكو من أن النحاس لم يسع إلى إقامة علاقة حميمة معه ، حتى أنه لم يدعه إلى الاحتفال الرسمى بعيد ميلاد الملك ، وكان واضحًا أن النحاس يتجاهل المعتمد السامى البريطانى ، حين سعى إلى مراسل رويتر فى القاهرة للتوسط بينه وبين لندن ، كما أن النحاس تجاهل تماما الخطاب الرسمى الخاص بتعيين مستشار قضائى جديد ، ورفض التوقيع على عقد المستشار المالى .

ولم يمض وقت طويل حتى أصبح معروفًا أن استقالة الوزيرين الدستوريين كانت مسألة وقت .

وقد علق النحاس على ذلك قائلاً أنه لا يتردد في الاستعاضة عن أى وزير يستقيل بوزير وفدى آخر (محافظ عابدين ، حزب الوفد ، دار الوثائق القومية ١٦ يونيو ١٩٢٨) . ولكن شيئًا آخرا كان يدبر في الخفاء لإسقاط النحاس ، ذلك ما عرف بقضية سيف الدين فالنحاس كان محامياً للأميرة شويكار ، الزوجة السابقة للملك فؤاد وشقيقه الأمير سيف الدين الذى كان محجوزًا عليه ومودعاً باحدى مستشفيات الأمراض العقلية ، وقد قبل النحاس أن يكون المحامى عن الأميرة وشقيقها فى قضية ترفع ضد الملك بوصفه الوصى على أموال سيف الدين لتبديده الأموال والمطالبة برفع الوصاية على الأمير . وقد اتهمت الصحف المعارضة للنحاس بأنه تقاضى أتعابا باهظة نظير ترافعه في هذه القضية ، مما اعتبرته بعض الصحف استغلالا للنفوذ . وقد تلقى النحاس تلغرافا من لندن يقول فيه مرسله : انه التقى بأحد كبار المسئولين فى الحكومة البريطانية الذى قال صراحة انه إن لم يسحب النحاس قانون الاجتماعات من البرلمان ، فإنه سيطرد من الوزارة وقد توالت الأحداث سريعا ، فقد استقال الوزيران الدستوريان وأحد

الوزراء الوفديين ، وفى ٢٥ يونيو ١٩٢٨ تلقى النحاس خطاب الإقالة التالى :

« أمر ملكى رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٨

بإقالة حضرة صاحبّ الدولة مصطفى النحاس باشا .

عزيزى مصطفى النحاس باشا . . .

لما كان الائتلاف الذى قامت على أساسه الوزارة قد أصيب بصدع شديد ، فقد رأينا إقالة دولتكم ، شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ماأديتم من عمل فى خدمة البلاد .

صدر بسراى عابدين فى ٧ محرم سنة ١٣٤٧ (٢٥ يونيو ٢٨)

فؤاد » .

وكانت هذه أول وأقصر وزارة للنحاس ، ومن الممكن أن نتبين تبعا لذلك لماذا ظل النحاس طيلة حياته يرفض أن يؤلف وزارة ائتلاف أخرى . ولكن على الجانب الآخر ، فان النحاس كما كتب د. رمضان : « على كل حال فإن نجاح النحاس فى الخروج من الأزمة دون أن يسحب القانون من أمام البرلمان كما طلبت بريطانيا ودون أن يعترف بتصريح ٢٨ فبراير أدى إلي تعزيز مركزه فى عين الرأى العام وتوطيد أقدامه فى الرياسة » .

ومما لا شك فيه أن النحاس قد اعتبر بطلا فى ذلك الوقت ، فهو لم يرضخ تماما للمطالب البريطانية حول قانون الاجتماعات ، ولم يسلم للملك حول قانون محاكمة الوزراء . لذلك فإن إقالة النحاس قد أنقذته من ورطة كانت ستواجهه حين يجىء موعد مناقشة قانون الاجتماعات عند افتتاح الدورة الجديدة للبرلمان . حيث كان عليه أن يختار بين المواجهة مع الانجليز دون معرفة بالعواقب ، وبين التسليم بطلبهم وفقدان شرعيته وسط الجماهير . وكان احوج ما يكون إلى تعزيز شرعيته امام الجماهير وداخل الوفد بوصفه الزعيم الجديد الذى ينبغى عليه أن يملأ الفراغ الذى تركه سعد ، لذا انقذته الاقالة من هذا الخيار الصعب ، وظهر امام الجماهير فى صورة الزعيم الذى لا يساوم ، وبدأت زعامة النحاس الجماهيرية تتشكل وتترسخ.
وكان لقضاء المحكمة ببراءة النحاس فيما نسب إليه من محاولة استغلال النفوذ فى قضية الأمير سيف الدين ، برهان آخر على نزاهته ورصيد جديد أضيف إلى رصيده الوطنى . وكان النحاس يعلم علم اليقين أنه لا يستطيع أن يكون زعيما ونزاهته محل شك ، لذا لم يكن غريبا أن يبرأ النحاس رغم كل المحاولات التى بذلت لتشويه سمعته المالية والأدبية . فكما ذكر حسين صبرى (أحد

الوفديين الذين انضموا لحكومة إسماعيل صدقي في الثلاثينات ثم أصبح رئيسا للوزارة في عام ١٩٤٠) أن الجميع كان يعلم أن النحاس محدود الذكاء ولكنه كان يتمتع بسمعة طيبة ونزاهة لا تقبل الشك . وأن الحكومة قد حاولت تدمير سمعته ولكنها فشلت . فقد كانت « قضية سيف الدين » للنحاس بمثابة «مالطة» لسعد زغلول فقد أظهرته أمام الجماهير كضحية لحكومة غاشمة وتبرئته أمام المحكمة كانت بمثابة تتويجه كبطل شعبي .

وقد تحول إلى نوع من السلوك السياسي النمطي الخاص بالوفد كل ذلك من أحداث وأصبح تقليدا يتبع في عهد النحاس ضد القوى السياسية الأخرى المناوئة له .

فمثلما فعل سعد زغلول من قبل ، ارسل النحاس مكرم عبيد إلى لندن للدعاية له ضد محمد محمود أثناء مفاوضاته مع الانجليز في عام ١٩٢٩ ، كما فعل من قبل ضد عدلي يكن في عام ١٩٢١ .

ثانيا : الشائعات التي باتت تنتشر حول سيطرة مكرم عبيد على النحاس ، حيث نشرت جريدة « السياسة » مقالا بهذا المعنى في ٨ سبتمبر ١٩٢٩ ، كما كتب تقرير بريطاني في هذا الصدد في ١٢ نوفمبر ١٩٢٩ .

وبالتالى فإن سياسة النحاس أو الوفد كانت فى الحقيقة هى سياسة مكرم ، وأن النحاس كان صورة ليس إلاّ . وأنه ضعيف الشخصية ، واقع تحت سيطرة شخصية مكرم الأقوى . وهكذا نرى أنه بعد أن فشل سلاح التشهير فى قضية سيف الدين . تم البحث عن سلاح آخر .

أما عن مكرم والنحاس ، وأيهما كان يرسم سياسة الوفد ، فهذا هو السؤال ؟ فقد كانت رسالة مكرم إلى الإنجليز واضحة لا غموض فيها : فالإنجليز لا يستطيعون إبرام معاهدة لا يوافق عليها حزب الأغلبية الشعبية ، كانوا يسعون إلى اتفاقية مقبولة جماهيريا ، ولكن حزباً صغيراً بلا تأييد شعبى لا يستطيع أن يضمن استمرار أو تنفيذ المعاهدة . بعبارة أخرى أنه الوفد هو الحزب الوحيد القادر على تنفيذ المعاهدة ، لأنه الوحيد القادر على الحصول على التأييد الشعبى اللازم لها . لذا فبدون الوفد ، لا توجد معاهدة ، والانجليز لا خيار لهم سوى مفاوضة الوفد .

هذه كانت رسالة مكرم ، التى أشعلت من جديد الصراع بين عدلى وسعد ، حول من يتفاوض مع الانجليز ، ولكن فى أيام سعد كانت المعركة فى مصر حول الحصول على تأييد الشعب فى صف

الوفد وإسقاط عدلى جماهيريا ، أما هذه المرة ، فإن النحاس يطلب من الإنجليز إسقاط محمد محمود ، والمعركة هى إثبات من هو الأجدر بتحقيق المعاهدة ، النحاس أمْ محمد محمود ؟ ، وورقة النحاس هى أنه حزب الأغلبية . لذا لم يكن من الغريب أن تلاحظ بعض القوى السياسية فى ذلك الوقت التناقض فى موقف الوفد ، فقد نشرت مجلة الكشكول الأسبوعية الساخرة رسما كاريكاتوريا لاثنين من المصريين يتحدثان .

عيلوة : يبقى النحاس عايز الوزارة من الانجليز ؟

مهران : قال وعاوز يخرجهم ، زى ما تقول ناولنى العصا أما اضربك .

(الكشكول ٥ يوليو ١٩٢٩ ص ١٢) .

وبهذا تمكن الوفد ببراعة شديدة من حرمان محمد محمود من النجاح الذى كان يأمله عندما يوقع المعاهدة مع بريطانيا ، وأن يحول القضية من المعاهدة إلى الحياة النيابية المعطلة . وبالتالى فإن مطلب الوفد كان واضحا : أنه لن يؤيد أى معاهدة طالما هو خارج الحكم .

لذا كان على الإنجليز سحب تأييدهم لحكومة محمد محمود ، والمساهمة فى عودة الحياة النيابية إلى مصر ، والتى كانت تعنى عودة الوفد إلى الحكم ، هذا إذا كان الإنجليز يريدون للمعاهدة أن تحظى بتأييد الوفد . وكان هذا طبيعيا بالنسبة له ، فإذا وقع محمد محمود على اتفاقية المعاهدة ، فماذا يتبقى للوفد أن يفعله ؟! هذا بجانب أن الوفد بما يحظى به من تأييد شعبى أكثر قدرة من حزب الأقلية على انتزاع التنازلات ، خاصة أن وصول حزب العمال للحركة الوطنية فى مصر عن مفاوضة حكومة أخرى غير عمالية . وقد آمن النحاس بتلك السياسة لدرجة أنه رفض حتى مبدأ قبول المقترحات البريطانية التى توصل اليها النقراشى .

كما أن مرارة النحاس تجاه الملك لم تخف حدتها ، فقد رفض أى محاولة للوساطة أو المصالحة مع الملك ، عندما رفض ارسال أى وفد إلى الملك بعد أن تقدم بعض الوفديين بهذا الاقتراح فى اجتماع بالإسكندرية .

وقد تأكدت وجهة نظر النحاس فى صواب سياسته بعد تعيين مندوب سام بريطانى جديد هو السير لورين (سفير سابق فى تركيا مارلو) خلف للورد لويد . وقد أعرب النحاس عن ذلك فى

خطبة ألقاها فى ٢١ أغسطس ١٩٢٩ : « فلقد ثبت من التصريحات التى فاه بها وزير خارجية إنجلترا أنه إنما كان ينفذ سياسة أصر عليها اللورد لويد إصرارا شديدا . وأبدى فيها صلابة وعنادا بالرغم من إحجام السير أوستن تشامبرلين عن الموافقة على هذه السياسة » .

وأضاف فى موضع آخر من نفس الخطبة :

« لذلك فإنها مهدت لها بإقالة المندوب السامى الذى وضع أساس سياسة الوزارة المصرية الحاضرة وسندها فى قلب النظام الدستورى وايدها فى ثورتها على سلطة الأمة . فكانت هذه الاقالة خطوة حسنة من جانب الحكومة البريطانية لتنقية جو العلاقات بين مصر وبريطانيا العظمى قابلناها بما تستحقه من الرضا والارتياح»

(البلاغ ٢٢ أغسطس ١٩٢٩ م)

وأخيرا وصل النحاس إلى ما أراده حين أخبر الانجليز محمد محمود أنهم يريدون معاهدة مصدقا عليها من قبل برلمان منتخب حر .

ولم يكن أمام محمد محمود سوى تقديم استقالته لتشكيل حكومة

حيادية تحت رئاسة عدلى يكن ، وقد تولت هذه الحكومة إجراء الانتخابات التى فاز الوفد فيها فوزا ساحقا .

حكومة النحاس الثانية :

حكومة ١٩٣٠ والمفاوضات مع الإنجليز أو مفاوضات النحاس – هندرسون شكل النحاس حكومته الثانيةفى ١ يناير ١٩٣٠ ، بعد أن تم استبعاد كل من على الشمسى وفتح الله بركات من هذه الحكومة. وقد تم تعيين النقراشى وزيرا للموصلات ، وبهى الدين بركات (بن فتح الله بركات) وزيرا للتعليم . وهكذا استبعد النحاس منافسه السابق فتح الله بركات من الوزارة فى حركة استهدفت تقوية جناح المهنيين فى الوزارة بتعيين النقراشى .

وقد اشتكى بركات فى مذكراته من أن النقراشى أصبح رجل الوفد القوى .

كما أن على الشمسى قال فى ذلك الوقت أن النحاس ومكرم عبيد والنقراشى وأحمد ماهر هم الذين كانوا يشكلون الوفد الحقيقى .

وكما نرى من تكوين الوزارة فإن بذور انشقاق ١٩٣٢ كانت

موجودة فى ذلك الوقت كما - يتضح من الحديث الذى أجراه مكرم عبيد مع مستر واطسون فى دار المفوضية البريطانية بعد فشل المباحثات الخاصة بالمعاهدة والتى لخصت سياسة الوفد فى ذلك الوقت كانت اتباع سياسة متشددة تجاه الملك وزيادة التفاهم مع بريطانيا .

وقد عبر النحاس عن تلك السياسة فى خطبة النقراشى التى القاها عند افتتاح البرلمان في ١١ يناير ١٩٣٠ قائلا :

« وإن لمن أحب أمانينا أن تظل البلاد متمتعة بنعمة الدستور ، معتزة بما كفله لها من حقوق وحريات وإن يظل الدستور نفسه منيع الجانب ، مصون الاحكام ، وأن يحاط بسياج من التشريع يكفل له حياة متصلة ، ونموا مطردا وستعرض الحكومة على حضراتكم مشروعات قوانين لتحقيق ذلك الغرض السامى . »

(مضابط مجلس النواب ١١ يناير ٣٠ ص ٣)

وكان هذا واضحا فى الاتجاه نحو تقديم مشروع قانون خاص للبرلمان بحماية الدستور ، وكان موجها فى المقام الأول تجاه الملك أكثر من الإنجليز ، لكن كلما حاول النحاس تقييد سلطة الملك ، فإنه كان يجد معارضة من الإنجليز .

ولمدة عقدين كاملين ، فإن الإنجليز لم يسمحوا للنحاس بتقييد سلطة الملك ، رغم محاولة النحاس استرضاءهم ليطلقوا له العنان فى مواجهة الملك . لأن منطق الإنجليز كان يقوم ببساطة على الحفاظ على ميزان متعادل للقوى بين الفريقين .

ولكن السؤال الذى يطرح نفسه هنا هو ، هل كان النحاس يدرك سياسة بريطانيا ؟ أم كان يحاول فقط الحصول على أقصى ما يستطيع لو يسمح له الانجليز ؟ أم كان يحاول قلب موازين القوة بالكامل كما حاول فى عام ١٩٣٦ - ١٩٣٧ باستخدام القمصان الزرق مثلا . ولكن يبدو أنه لم يدرك حجم الخطورة التى تمثلها تلك السياسة الخاصة بمحاولة تقليص سلطة الملك كما اظهرت الحوادث فى يونيو من نفس العام .

(المفاوضات الرسمية بين الحكومتين المصرية والبريطانية سنة ١٩٣٠ ، مفاوضات النحاس هندرسون مجموعة الوثائق والمحاضر الرسمية القاهرة ١٩٣٦ ص ٩ ، ١٣) .

وعند بدء المفاوضات فى ٣١ مارس ، ألقى هندرسون وزير الخارجية كلمة قال فيها أنهم اجتمعوا لتحقيق هدف كبير يتمثل فى :

أولا : العمل انجاز مهم وهو تقوية المنظمة التى يتم انشاؤها من مختلف الأمم لتحقيق السلام بين شعوب الأرض المختلفة (عصبة الأمم) .

ثانيا : لتوقيع اتفاقية صداقة بين شعبين يشتركان فى كثير من المصالح التى تكاد تكون متطابقة .

وقد رد النحاس عليه بالفرنسية قائلا إن مصر التى تتمسك بحقوقها الديقراطية ، قد أعربت عن رغبتها فى إبرام معاهدة مع بريطانيا .

وهكذا أكد النحاس فى اجابته على أنه ممثل الشعب ، وبالتالى فإن من حقه رفض الاتفاقيات السابقة على أساس أن من فاوضوا من أجلها لم يكونوا ممثلى الشعب الحقيقيين .

وفى أول جلسة للمحادثات تمت مناقشة عامة ، وقد لخص النحاس المقترحات الانجليزية فى النقاط التالية :

١ – إنهاء الاحتلال البريطانى .

٢ – التحالف : وقد تم قبوله من حيث المبدأ . حيث أن مصر على استعداد لأن تثبت حسن نيتها عن طريق السماح للمملكة

المتحدة بأن تساعدها فى الدفاع عن القناة ، ومن أجل هذا الغرض فانها ستسمح لبريطانيا بالاحتفاظ بقاعدة عسكرية (وكان النحاس حريصا على استخدام لفظ مفرد) بالقرب من القنال حتى يأتى الوقت الذى تثبت فيه مصر أهليتها للدفاع عن القناة وحدها لحين وصول إمدادات بريطانية .

٣ – حماية الأجانب حق مصرى ، لكنها محدودة فقط بنظام الامتيازات . أما عن الامتيازات فإنه من المقرر أن تزول ، ولكن إلى أن يحين ذلك الوقت فإن مصر تقبل بوجود القضاء المختلط مع إدخال بعض التعديلات إذا لزم الأمر .

٤ – تستمر إدارة السودان كما هى إدارة ثنائية إلى أن يتم البت فى هذه المسألة باتفاق نهائى فى المستقبل .

ثم قام هندرسون بتلخيص النقاط التى اتفق عليها الطرفان وهى إنتهاء الاحتلال البريطانى ، مبدأ المحالفة بين البلدين ، ثم مساعدة بريطانيا لمصر كى تصبح عضوا فى عصبة الأمم . ثم أضاف النحاس قائلا : أنه فى جميع المفاوضات السابقة قد تم الاتفاق على أن تساعد مصر بريطانيا كحليفة فى أى حرب مقبلة لكن داخل حدود مصر فقط .

المفاوضات ص ٢١ – ٢٥ .

وكان النحاس فى الحقيقة يعرب عن مخاوفه من أن تتكرر تجربة الحرب العالمية الأولى ، حين تم إرسال متطوعين مصريين إلى فلسطين . وقد أراد النحاس أن يؤكد ان مصر لم تسمح لهذه التجربة أن تتكرر ثانية تحت أى ظروف . وقد ظل وفيا لذلك المبدأ حين رفض أى مشروع للدفا ع الجماعى عن الشرق الأوسط فى أوائل الخمسينات لما انطوى عليه من مبدأ دخول مصر فى حروب مع دول أخرى . وقد طبق النحاس هذه القاعدة أيضا خلال الحرب العالمية الثانية ، حين رفض دخول مصر الحرب طالما أن الأراضى المصرية لم تنتهك . وهكذا نرى أن النحاس كان يحاول اعطاء الانجليز الحد الأدنى من مطالبهم حتى يستطيع استخلاص الحد الأقصى من مطالبه .

وأثناء الجلسة الثانية من المفاوضات عقّب هندرسون على المقترحات المصرية قائلا : إن هناك نقاطا فيها مختلفة تماما عن المقترحات البريطانية . وأن خمساً من هذه النقاط ذات طبيعة خطرة مثل تلك النقطة المتعلقة بأمر السودان . وقد رد النحاس قائلا إن مقترحاته الخاصة بالسودان لن تخرج عما ذكره هندرسون عن اتفاق ١٨٩٩ . ورغم ذلك فإن عليه أن يدافع عن

نفسه فى البرلمان ، وأن يقنع المصريين بأن التنازلات التى قدمها كانت من أجل الوصول إلى اتفاق يخدم مصالح البلدين .

وكان النحاس بهذا يقول لهندرسون : إذا تنازلت بشأن السودان ، فمن الممكن أن اتنازل أيضا بشأن الأمور الأخرى .

وفى الثالث من أبريل جرت محادثة شخصية بين النحاس وهندرسون ، وهى غير مسجلة فى المحاضر البريطانية . وقد خصصت بالكامل لموضوع السودان ، وقد رفض هندرسون قبول تفسيرات النحاس للحكم الثنائى على السودان . (المفاوضات ص ٣١ - ٣٥) . وفى الجلسة الثالثة رفض النحاس المادة ٦ من المقترحات البريطانية والتى كانت تنص على أن الحكومة البريطانية تعترف بأنه ومنذ الآن فأن مسئولية حماية الأجانب تؤول إلى الحكومة المصرية ، لأن معنى ذلك أن الحكومة المصرية تصبح مسئولة أمام الحكومة البريطانية بخصوص مسألة حماية الأجانب، وبعد مناقشة حامية حول حق الحكومة البريطانية كدولة حليفة لمصر فى أن تلجأ الأخيرة إلى استشارة بريطانيا بخصوص هذه المسألة (مسألة حماية الأجانب) وتم التوصل إلى حل وسط مفاده ، أن حكومة المملكة المتحدة تعترف بأن مسؤلية حماية أرواح وممتلكات

الأجانب فى مصر من اختصاص الحكومة المصرية فقط والتى تقوم بواجبها فى ذلك المجال على أكمل وجه .

أما فى الجلسة الرابعة ، فقد طالب النحاس بحذف المادة الثامنة من المقترحات البريطانية التى تنص على الآتى : تقوم الحكومة المصرية بتبادل الوثائق الخاصة بطلب وجود بعثة عسكرية بريطانية لمدة محددة وتكون مسئولة عن تدريب وارشاد الجيش المصرى ، وطالب بتعديلها فى الملحقات باضافة أنها ذات طبيعة مؤقتة ، لأن الاحتفاظ بالمادة فى صلب المعاهدة يحمل معنى تبعية الجيش المصرى والدولة المصرية البريطانية وقد اجاب اللورد طوسون بأنه من الأصوب الاحتفاظ بالمادة فى المعاهدة ، لأن التحالف دائم (هنا يبدو الفرق واضحا بين هدف النحاس فى تقليص الوجود الانجليزى تدريجيا حتى يصل إلى مرحلة جلاء القوات البريطانية جلاء تاما ، وبين هدف الانجليز الذين كانوا يسعون إلى مجرد اضفاء الشرعية على وجودهم فى مصر) . وقد رد النحاس قائلا أنه لم يجد أى سابقة للاقتراح البريطانى فى أى معاهدة دولية ، وأنه يريد لهذه المعاهدة أن تأخذ شكل المعاهدة بين ندين أو دولتين ذات سيادة ثم تساءل الجانب البريطانى عن سبب

إغفال الموصلات الإمبراطورية ، وأجاب النحاس أن الغرض الأساسى - وهو الدفاع عن القناة - قد تم ذكره حين تمت الإشارة إلى دفاع الجيش المصرى بمساعدة الجيش البريطانى عن القنال .

وقد خصصت الجلسة الخامسة لمسألة الدفاع عن القنال والمسألة المتعلقة بالمكان الذى ستتواجد فيه القوات البريطانية . وقد طالب النحاس بمشاركة الجيش المصرى فى الدفاع عن القناة حتى لا تبقى المسألة فى ايدى القوات البريطانية فقط .

وفى هذا المضمار ، فقد قبل النحاس - مثل سعد - بوجود قاعدة بريطانية فى القناة . وفى حالة محادثة خاصة فى الثامن من إبريل ، اقترح النحاس أن يكون لكل رئيس إدارة بريطانى فى السودان نائب مصرى يحل محله بعد اعتزاله . وفى مقابل ذلك تتعهد الحكومة بتمويل هؤلاء الموظفين المصريين عن طريق الاحتفاظ بالدعم السنوى الذى تقدمه الحكومة المصرية إلى السودان ، والذى يفكر البرلمان المصرى فى الغائه المفاوضات ص ٥٩ - ٦٠) . وفى الجلسة السادسة تمت مناقشة بعض القواعد الخاصة بالاتفاق حول الامتيازات.

وفى الجلسة السابعة تم مناقشة وضع السفير البريطانى فى القاهرة ، وقد رفض النحاس أى اقتراح بريطانى حول الوضع الخاص للسفير البريطانى فى مصر ، مما قد يحمل معنى تبعية مصر لبريطانيا . وعندما قيل للنحاس أن من سبقوه قد وقفوا على ذلك ، أجاب أنه ممثل الشعب ويعرف ما يقبله الشعب وما لا يقبله . ثم أخيرا وافق النحاس على أن يكون للسفير البريطانى الأسبقية على أى سفير آخر أجنبى ، حيث أنه سيكون أول سفير يقدم أوراق اعتماده كما جرى العرف الدبلوماسى على ذلك . وقد دارت الجلسة الثامنة مرة أخرى حول الدفاع عن القناة ، بينما ناقشت الجلسة التاسعة المدة الزمنية للمعاهدة ، أما الجلسة العاشرة فقد تم فيها بحث مسألة السودان ومكان وجود القوات البريطانية فى مصر ، البداية حول النحاس التمسك باتفاقية ١٨٩٩ التى رفضها الإنجليز أما بخصوص وجود القوات البريطانية فقد أصر النحاس على أن يكون فى مكان واحد فقط وفى الجلسة الحادية عشرة بتاريخ ١٥ أبريل هدد هندرسون بقطع المفاوضات احتجاجا على حذف الجانب المصرى عبارة (باتفاق الطرفين) فى المادة التاسعة، الخاصة بوجود القوات البريطانية فى القناة ومدى الحاجة إليهم . عند هذا الحد طالب النحاس ببعض الوقت لاستشارة زملائه فى القاهرة وأخذ رأيهم فى مسألة السودان (المفاوضات)

وأخيرا فى الجلسة الرابعة عشرة (الثالثة عشرة فى المحاضر الإنجليزية حيث اعتبرت المحاضر المصرية أن الاجتماع الذى عقد فى مساء ١٦ أبريل منفصل عن جلسة الصباح) بدأ النحاس الجلسة قائلا إن الوفد المصرى قدم تنازلات ما كان يوافق عليها حزبه مشيرا بذلك إلى الموافقة على وجود قوات بريطانية على الجانب الغربى من القنال . كل ما كان يطلبه فقط هو الاتفاق على عقد مباحثات حول تطبيق نصوص الاتفاق الخاص بالسودان بعد عام . واختتم النحاس كلمته قائلا أن مصر قد قدمت تنازلات لبريطانيا بخصوص القناة التى هى أقل أهمية من السودان لها ، وانهم لن يستطيعوا مواجهة الرأى العام فى مصر إذا ترك موضوع السودان على ما هو عليه .

وبعد الجلسة الخامسة عشرة التى عقدت فى السابع عشر من أبريل ١٩٣٠ ، قام النحاس باستشارة زملائه . وكانت مجلة « روز اليوسف » الأسبوعية قد نشرت قبل ذلك بأسبوع خبرا مؤداه أن محمد صلاح الدين ، عضو سكرتارية الوفد ، قد عاد إلى القاهرة قادما من لندن لاستشارة الرأى العام فى مصر حول ما يجرى فى لندن ، وحين عودته إلى لندن حمل معه آراء كل من الملك ، عدلى يكن رئيس مجلس الشيوخ ، ويصا واصف رئيس مجلس

النواب ، ورأى الوزارة ولجنة الوفد والرأى العام لتوصيلها للوفد المصرى المفاوض هناك . وفى العدد الذى تلاه نشرت المجلة أن جميع هؤلاء الذين تم استشارتهم قد أيدوا موقف النحاس من مسألة السودان ، وأن كل ما قيل حول انقسام الوفد بخصوص هذه المسألة لا أساس له من الصحة (روزاليوسف ٦ مايو ١٩٣٠ عدد ١٢١ ص ١٢ ، روزاليوسف ١٣ مايو ١٩٣٠ عدد ١٢٢ ص ٤) فى حين : أن تقريرا بريطانيا كتب فى ذلك الوقت وأشار إلى حدوث انقسام فى صفوف الوفد حول هذه المسألة حيث انقسم الوفد إزاءها لفريقين : فريق المفاوضات ممثلا فى النحاس ، مكرم والنقراشى ، وفريق يقول بالاستمرار على أمل الوصول إلى اتفاق ممثلا فى واصف غالى وزير الخارجية . ولا نجد هنا ما هو أكثر دلالة وتعبيراً عن هذا الموقف ، إلاّ ما تفوه به هندرسون وزير الخارجية البريطانى حول موضوع السودان فى جلسة ٥ مايو ١٩٣٠ لوصف الطريق المسدود الذى وصلت إليه المفاوضات :

« المادة الخاصة بتلك المسألة (أى السودان) فى مقترحات العام الماضى (أى مفاوضات محمد محمود - هندرسون) قد تمت مناقشاتها فى هذا المؤتمر ، وكان سيتم إدراجها لحفظ حقوق مصر . ولكن فوجئت بأنها قد حذفت ، وما تبقى هو تلك الكلمات من

المسودة التى اتفق عليها فى ١٦ أبريل ، والتي طلب الوفد المصرى إدراجها . وقد قال النحاس باشا أنه فهم النص الخاص بالسوادن فى مقترحاته أنه يحمل معنى الإدارة المشتركة . كيف فهم ذلك ؟ أنه لم يعطنى فرصة لشرح المقترحات . لأنى كنت على يقين من الإجابة التى سأحصل عليها من النحاس ، ويعلم فخامته أنى بذلت كل جهدى للحصول منه على بيان يوضح فيه موقفه قبل وصوله إلى لندن . ولكن النحاس باشا قال إنه من مصلحة المعاهدة ألا يقول شيئا قبل أن يصل إلى لندن . انظروا إلى أين وصلنا الآن وما نتيجة ذلك ؟ لو أن النحاس باشا كان يريد المفاوضة حول وضع السودان من مصر وطبيعة العلاقة بينهما ، فقد كان لزاما عليه أن يخبرنى بذلك ، لكنه لم يفعل ، وها هو ذا يطلب الآن ما هو فوق طاقة لجنة المفاوضة أن توافق عليه .»

بهذه العبارات ، أصبح استمرار المفاوضات بلا معنى ، ولم تستمر بعد ذلك أكثر من أربع جلسات أخرى ، وبعدهاتم الاتفاق على انهاء المفاوضات ، وقد القى النحاس بيانا فى البرلمان بهذا المعنى ، يوم ٢٠ مايو ١٩٣٠ ، وعزى فشل المفاوضات بينه وبين هندرسون إلى موضوع خاص أدى إلى عدم التوصل إلى اتفاق مقبول حول السودان ، ولكنه اعرب عن أمله فى استئناف المفاوضات قريبا .

ويبدو واضحا أن هذه كانت أخر محاولات النحاس لإنقاذ المفاوضات من الانهيار ولكن يبدو أن ذلك لم يكن كافيا للبريطانيين الذين أصروا على موقفهم الخاص بمسألة السودان اصرار عنيدا مما كان يعنى الخيار الصعب للنحاس ، فهو إن قبل الموقف وقدم هذا التنازل الخاص بمسألة السودان ، فقد حكم على نفسه بالانتحار السياسى . وللمرة الأولى يبدو نفاد صبر الإنجليز ، عبر حديث شديد اللهجة وجهه مستر هندرسون ذاكرا فيه كيف أنه رفض التوقيع على معاهدة مع محمد محمود ، واصر على مفاوضة حكومة دستورية ، وكيف أن الحكومة البريطانية ساهمت فى تهيئة الأجواء المناسبة مشيرا إلى تعيين مندوب سام جديد ، وقبلت المفاوضات مع حزب الوفد رغم معارضة قطاع كبير من الرأى العام البريطانى ، وكيف أن الوفد قد رفض التعقيب على مسودة المعاهدة التى توصل إليها محمد محمود ، واصر على الحضور إلى لندن قبل ابداء رأيه ، وتم قبول ذلك . ولكن رغم كل ذلك ، ورغم اتفاق الطرفين على معظم بنود المعاهدة ، فإن الوفد يضيع فرصة نادرة لتوقيع معاهدة قد لا تتكرر مرة أخرى ، من أجل وضع لا تستطيع الحكومة البريطانية القبول به فى الوقت الحالى . ثم أشار

مستر هندرسون إلى عبد الخالق ثروت وكيف أنه فصل بين المسألة المصرية والمسألة السودانية ، وطلب من النحاس أن يفعل نفس الشيء (نفس المصدر السابق) . ولكن يبدو واضحا من كلام وزير الخارجية البريطاني أن - بريطانيا قد نفد صبرها ، كما أن في كلامه تلميحا واضحا إلى أنه لولا تدخلهم لما كانت الحياة الدستورية قد عادت إلى مصر . وهو ما يعني أيضا أنهم قد لا يتدخلون مرة أخرى لانقاذ الوفد ، أي أن الساحة مفتوحة للملك للبطش بالدستور والوفد إن أراد ، وهو ما حدث بعد ذلك مباشرة بالفعل .

وكان لفشل المفاوضات المصرية البريطانية اسباب عديدة ، كما كان لهذا الفشل أثر لا يستهان به على الوفد كحزب ، وعلى النحاس كزعيم لذلك الحزب . أما عن اسباب الفشل ، فقد قرر الانجليز بعد ذلك انهم ارتكبوا خطأ بعد تبليغ المصريين مقدما بأنهم كانوا ينظرون للسودان على اعتبارها مشروع دولة مستقلة ، في المستقبل أما عن الجانب المصري ، فقد ذكر بركات أن آمال المصريين في حكومة العمال البريطانية كان مبالغا فيها ، حيث كان من المفروض أن تختلف في توجيهاتها السياسية عن حكومة المحافظين .

وقد ذهب النحاس إلى أبعد حد ممكن دون أن يفقد قاعدته الجماهيرية ، وقد لعب بأوراقه بمهارة شديدة ، وكان يعلم تماما أين يقف ، ولا يقدم مزيدا من التنازلات ، حتى لا تهتز صورته كزعيم وطني متشدد . ولهذا نجده يقول « تقطع يدى ولا تفصل السودان عن مصر » بمعنى أنه مستعد لأن يضحى بنفسه عن أن يقبل بتسليم السودان . ومن الواضح أن ذلك قد آثار اعجاب الجماهير التى استقبلته بحفاوة بالغة بعد رجوعه إلى القاهرة . (روزاليوسف ص ١٣٧) . وعلى الجانب الآخر ، كان النحاس يأمل أن يكون قد اقنع الانجليز بقبوله كحليف عن طريق التنازلات التى قبلها فى الموضوعات الأخرى (قبول قاعدة بريطانية ومحالفة) وقد اقتنع النحاس بأنه حقق ذلك فعلا ، كما كان مقتنعا غاية الاقتناع بأنه رغم فشله فى المفاوضات ، إلاّ أنه أقام روابط عميقة مع رجال الحكومة البريطانية تدعوهم إلى تأييده بالكامل .

وكانت كلمات النحاس « لقد خسرنا المعاهدة ولكننا كسبنا صداقة الانجليز » هى خير معبر عما كان يجول فى ذهنه ، كما تشرح أيضا موقفه المعتدل والمتسامح من الإنجليز عندما أخذ يشرح فى البرلمان ما حدث فى لندن :

« والواقع ياحضرات النواب ، إن كلا الفريقين بذلا من الجهود الصادقة المتواصلة ما أمكن معه الوصول إلى حل عادل شريف فى المسائل الخاصة بمصر ، عدا النزر القليل منها ، مما ظل باقيا تحت البحث ، ولكننا مع الأسف لم نصل إلى اتفاق على مسألة السودان يصون حقوق البلاد المقدسة ومصالحها الحيوية ... ولقد كان قطع المفاوضات وديا للغاية بحيث افترق الطرفان على عقيدة ثابتة ، وهى أن المستقبل القريب كفيل بتحقيق ما فاتهما من تفاهم على تلك المسألة الحيوية ، وأن نية الوصول إلى اتفاق عادل لن يزيدها وقف المفاوضات إلاّ صلابة واستمرارا .

(مضابط مجلس النواب ٢٠ مايو ١٩٣٠ ص ٩٨١) .

ولكن مما لا شك فيه أن النحاس كان يمهد الأرض لمحاولة أخرى للتفاوض مع بريطانيا وكان لكلمته « خسرنا المعاهدة وكسبنا الانجليز » وقع الصاعقة على كثير من الناس الذين كانوا يؤيدون موقفه الحازم ضد الانجليز فى مسألة السودان . وبدأت مجلة «روزاليوسف» تمهيدا للرأى العام بقرب استئناف المفاوضات . وكتبت تقول على لسان أحد كبار المفاوضين دون ذكر اسمه . « إنه إذا كان قد تم التوصل إلى خمس عشرة صيغة مختلفة للمادة ١٣

الخاصة بالسودان ، فانه لن تقدم وسيلة للوصول إلى صيغة مقبولة لدى الطرفين . خاصة أن بعض هذه الصيغ قد تم قبولها من الجانبين المصرى والبريطانى ، وقد ضمنهم أربعة وزراء بريطانيين، وانهم كانوا على وشك الموافقة لولا عناد الحكومة البريطانية الذى لا يفهم سوى تصديق الشائعات التى تقول إن ضغوطا قد مورست من قبل الحزب الليبرالى وزعيمه لويد چورچ كانت صحيحة . وقال ذلك المفاوض عن قناعة شخصية أنه لولا ضيق الوقت لاضطرار مستر هندرسون إلى السفر إلى چنيڤ لارتباط سابق ، فان المفاوضات بينهما كانت قد استمرت ولم تنقطع كما حدث » .

وعندئذ تكتب « روزاليوسف » قائلة : « وقد سألناه صراحة إن كان يعتقد أن المفاوضات ستستأنف قريبا ، فأجاب بالايجاب » (روزاليوسف ٢٠ يونيو ١٩٣٠ عدد ١٧٣) . وإذا أخذنا فى الاعتبار أن مجلة «روزاليوسف» فى ذلك الوقت كانت تعبر عن وجهة نظر حزب الوفد ، فإننا نستنتج من ذلك إن الوفد ربما كان يعتقد فعلا أن المفاوضات ستستأنف قريبا ، نظرا للروابط العميقة التى حدثت أثناء المفاوضات كما اعتقد النحاس ، أو أنهم كانوا بحاجة إلى تبرير موقفهم المعتدل مع الإنجليز على أساس أن المفاوضات ستستأنف مرة أخرى ، وأن الوصول إلى اتفاق اصبح أمرا وشيكا فلا داعى لاستئناف الجهاد .

ولكن تأثير فشل المفاوضات يقف عند هذا الحد ، بل امتد إلى داخل الوفد ذاته ، فقد كتب بركات فى مذكراته ، ان واصف غالى ونجيب الغرابلى اتهما النحاس بتغيير قصته حول اسباب فشل المفاوضات بعد أن اقنع الجميع بعكس ذلك لتلائم أغراضه السياسية .

وطبقا لرواية بركات ، فإن التنافس قد اشتد بين مكرم عبيد وأحمد ماهر فى حين أن سيسل كامبل وصف مكرم بأنه يلعب دوراً أساسياً فى افشال واحباط المفاوضات ، بينما امتدح مجهود أحمد ماهر وملكاته العقلية .

ولكن هذه الأحداث توارت إلى الظل بفضل ما حدث بعد ذلك عند عودة النحاس إلى القاهرة ، ولا شك فى أن النحاس قد شعر أن الوقت قد حان لمواجهة صريحة مع الملك ، فقد كان واثقا من التأييد البريطانى (الذى ظهر أنه مجرد توهم من قبل النحاس وكان بحاجة إلى تعويض فشله فى ابرام معاهدة ولم يكن ليتصرف تحت تأثير وحى اللحظة ، ولكن كان يتصرف تبعا لسياسة عامة طويلة المدى اختطها ، تهدف إلى تقييد سلطة الملك والتوسع فى الحقوق الدستورية لسلطة الشعب .

ويبدو أن الملك أيضا قد أعاد تقدير الموقف من جانبه ورأى الوقت قد حان للتخلص من النحاس وحكومته ، فلم يوافق إلا على مشروع قانون خاص بتعديل الجمارك لتشجيع الصناعة فى شهر فبراير . أما بقية مشاريع القوانين فقد ظلت فى انتظار إمضاء الملك ومن ضمنها مشروع إنشاء محكمة .

وفى بداية يونيو ١٩٣٠ قدم النحاس للملك مشروع قانون بمعاقبة الوزراء الذين يعتدون على الحياة الدستورية للبلاد . وطيلة اسبوعين كاملين رفض الملك التوقيع على ذلك القانون . وفى الوقت نفسه ظهر موضوع آخر كان نواة جديدة لخلاف جديد حول تعيين بعض اعضاء مجلس الشيوخ . ولكنه قبل أن يمضى فى اتخاذ أى إجراء ويقدم على أية خطوة ، قام النحاس بمحاولة التعرف على موقف الانجليز للتأكد من مساندتهم له . عندئذ قام النحاس بزيارة المعتمد البريطانى سير برسى لوريين فى نفس الأسبوع الذى قال له أن حكومة بلاده غير مهتمة بالمسألة الدستورية ، وانه أوضح ذلك للملك . وقد حاول النحاس اقناع المعتمد البريطانى ، أن يجعل موقفه علنيا ، ولكن المعتمد البريطانى رفض قائلا أن النحاس سيستغل ذلك فى أغراض حزبية .

أما بخصوص مشروع معاقبة الوزراء ، فقد اوضح لوريين أن حكومته غير مهتمة بالموضوع إلا إذا كان يؤثر بشكل غير مباشر على جو الصداقة بين البلدين بصورة غير ودية .

وقد فسر النحاس كلام لورين على أنه يعني تأييداً له ضد الملك .

وقد توالت الأحداث سريعا بعد ذلك ، اذ استقبل الملك محمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين لمدة ساعتين .

وفى ١٧ يونيو قدم النحاس استقالته فى البرلمان قائلا :

« عندما تولت الوزارة الحاضرة الحكم قطعت على نفسها عهدا أن تصون احكام الدستور ، وأن تحوطه بسياج من التشريع يكفل له حياة متصلة ونموا مطردا . ولقد اشرت إلى ذلك فى الكتاب الذى تشرفت برفعه إلى جلالة الملك بقبول اسناد رياسة الوزارة إلى ، كما تضمنه خطاب العرش الذى تلى على مسامع حضراتكم . ولكن الوزارة لم تتمكن من أن تقدم إلى البرلمان هذا التشريع الذى تقضى به المادة ٦٨ من الدستور ، ولذلك رأت من واجبها أن ترفع استقالتها إلى السدة الملكية والله نسأل أن يوفقنا جميعا إلى ما فيه خير البلاد » .

(مضابط مجلس النواب ١٧ يونيو ١٩٣٠) .

وكان ذلك فى الصباح ، وفى اليوم نفسه جدد البرلمان ثقته فى النحاس ، وفى اليوم التالى - الأربعاء ١٨ يونيو عقدت لجنة الوفد البرلمانية اجتماعا فى منزل بيت الأمة لمناقشة الوضع ، فى حين كانت الجماهير محتشدة فى الخارج تهتف « عاش النحاس والدستور » . كما عقدت نقابة موظفى الحكومة اجتماعا قررت فيه تأييد النحاس وقدمت احتجاجا حول استقالته فى الصحف ، وقد تبعها كثير من الهيئات والنقابات فى جميع ارجاء البلاد . وفى يوم الخميس١٩ يونيو ، عقدت لجنة الوفد المركزية إجتماعا لتعلن تأييدها للنحاس ، وتسجل احتجاجها ضد أى حكومة تؤلف عن الطريق غير الدستورى . وقد نشرت صحيفة الأهرام اليومية خبرا بارزا على صدر صفحتها الأولى يقول « تنظيم مظاهرة عامة غدا الجمعة » . ويقول الخبر إن عدة آلاف من الأفراد سينتظمون غدا فى مسيرة تذهب إلى ميدن قصر عابدين تهتف للدستور وتطلب من الملك عدم قبول استقالة النحاس ، ويبدو أن رغبة الوفد فى حشد أكبر عدد ممكن من المتظاهرين قد أجّل تلك المظاهرة حتى يوم الجمعة (روزاليوسف ٢٤ يونيو ١٩٣٠ ص ٤) . وحتى ذلك الوقت فقد نجح النحاس فى تصوير الخلاف الدائر بينه وبين الملك على أنه خلاف دستورى حول حقوق الحكومة المنتخبة . ولكن النحاس كان

واهما فى اعتقاده بمساندة الإنجليز وفى تقدير قوته أمام الملك بعد أن ترك له استقالته .

عهد صدقى :

لم تكن هذه هى المرة الأولى التى يتعرض فيها دستور ١٩٢٣ إلى التعطيل ، فقد تعرض للتعطيل مرتين قبل ذلك لمدة عام أو عامين ، لكن هذه المرة لم يعطل العمل بالدستور بل الغى تماما . وهكذا تحول نضال الوفد من أجل الدستور إلى حياته كلها ، فلم يعد الدستور إحدى الجبهتين التى يناضل الوفد من أجلها ، بل أصبح أصل المعركة كلها ، فبدون الدستور لا يوجد استقلال . انها نفس القصة تكرر مرة أخرى ، قصة عدلى والقصر وكبار الملاك ضد الشعب ، أى الطبقة الوسطى المهنية ، ويتضح هذا بجلاء إذا نظرنا إلى مواد الدستور الجديد ، فإذا كان دستور ٢٣ قد سمح بقدر من الديمقراطية اتاحت لعناصر من خارج الطبقة الحاكمة أن تشارك فى الحكم ، فإن الدستور الجديد كان يسعى إلى ضرب هذه المكاسب . وقد فعل ذلك عبر طريقين ، أولا : عن طريق تغيير قوانين الاقتراع ، ثانيا : تغيير وظيفة البرلمان ذاته ، حتى يسد بذلك الطريق على العناصر غير المرغوب فيها ليمنعها من دخول البرلمان تماما ، وإذا نجحت ودخلت فإنها أصبحت عديمة الفائدة .

فقد نصت القوانين الجديدة أن يتم الانتخاب على درجتين ، أن يتم انتخاب لجنة من خمسين شخصا يتوافر فيها عدة شروط مالية تقوم هي بانتخاب النواب ، على عكس القوانين السابقة حيث كانت تتم الانتخابات مباشرة . على سبيل المثال كان على عضو لجنة الخمسين أن يكون مالكا لعقار غير منقول مربوط بضريبة للحكومة ، أو أن يكون قاطنا لمنزل لا يقل إيجاره السنوى عن ١٢ جنيها أو مستأجراً لأرض زراعية لا تقل الضريبة السنوية عنها عن جنيهين، كما ينبغي أن يكون حاصلا على الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها . وأخيرا ، عدم جواز ترشيح أحد أعضاء المهن الحرة للبرلمان من القانطين خارج القاهرة . وكان هذا يعنى حرمان المحامين والأطباء، الصحفيين ، المهندسين ، والتجار فى جميع أنحاء البلاد عدا القاهرة من أن يصبحوا أعضاء فى البرلمان ، وكان هؤلاء كما ذكرنا يشكلون العمود الفقرى للوفد .

وقد يقول البعض أن غرض صدقي كان تقييد السلطة التشريعية واطلاق يد السلطة التنفيذية من أجل القيام بالعديد من الإصلاحات الإدارية والاقتصادية ، ولكن أيا كان الأمر ، فإن الوفد وقطاعا عريضا من الشعب لم يقتنع بذلك ، بل على العكس رأوا فى

إجـراءات صـــدقى خطوة إلى الوراء لما تم إنجـــازه من مكاسب ديمقراطية حققتها ثورة ١٩١٩ ، ورسخها دستور ١٩٢٣ ، وأكدتها وزارة الوفد فى عام ١٩٢٤ .

وهكذا فإن صدقى فى الحقيقة كان يعيد عقارب الساعة إلى ما قبل ١٩١٩ عندما كانت السلطة السياسية حكرا على القصر والاستقراطية التركية فقط . لذلك لم يستشر الوفد فقط بقاعدته العريضة من الطبقة الوسطى المهنية . وكان هذا أمرا مفهوما بل أيضا استشار ملاك الأرض الزراعية خاصة الأعضاء فى حزب الأحرار الدستوريين الذين كانت تحركهم مبادىء دستور ١٩٢٣ . وأصبح على الجميع الآن النضال من جديد من أجل اعادة دستور كان فى نظرهم غير كاف حتى فى وقت قريب .

ولكن بعض قطاعات الطبقة الوسطى الصغيرة ، والدنيا بدأت تتسائل عن مدى جدوى سياسة الوفد وما إذا كان الطريق الليبرالى هو الطريق الوحيد لتحقيق الاستقلال والمشاركة فى السلطة السياسية . ورغم أنهم كانوا لا يزالون فى مرحلة البداية ، تتفتح أفكارهم بعد وتتمو تنظيماتهم ، إلا أنه من الممكن القول بأن عدة مجموعات منهم قد ظهرت فى ذلك الوقت تذكر أشهر اثنين منهم

نجحا فى اجتذاب الطبقة الوسطى المهنية من تحت لواء الوفد هما، الإخوان المسلمون ١٩٢٨ ، وجمعية مصر الفتاة ١٩٣٢ .

ظهور النحاس كشخصية كاريزمية :

ولكن فى نفس تلك الفترة ، كانت صورة النحاس كمثال للزعيم الوطنى المضطهد من قبل السلطة فى اوج مجدها . فقد ظهر الوفديون ، خطأ أن صوابا ، انهم كانوا - ضحايا مؤامرة انجليزية، حيث لعب القصر وصدقى دور أدوات التنفيذ لمعاقبة النحاس على عدم تسليمه لمطالب الإنجليز فى المفاوضات التى أجراها مع هندرسون فى عام ١٩٣٠ .

أما عن النحاس ، فقد لجأ إلى سلاح الدعاية السياسية . فعندما قرر أعضاء البرلمان المنحل الخروج فى مظاهرة إلى البرلمان يترأسها النحاس ، اشاع صدقى أن قوات الشرطة كانت لديها أوامر بالضرب بالنار ، خاصة على النحاس ، ولخيبة أمل الجميع فقد استبدلت المظاهرة بعريضة قدمت إلى الملك .

ولكن هذا التهديد الخفى من قبل صدقى ، كانت له أسوأ العواقب بعد ذلك على صدقى ذاته ، فعندما زار النحاس مدينة

المنصورة فى ٨ يوليو ، أصيب سينوت حنا في ذراعه من حراب أحد رجال الشرطة أثناء تفريق مظاهرة ، ساد الاعتقاد أن - المقصود حقيقة كان اغتيال النحاس وأن سينوت حنا قد افتداه (البلاغ ٩ يوليو ١٩٣٠ عدد ٢٢١٩ ص ٧) . وفى اليوم التالى ذهب النحاس إلي مسجد الحسين فى القاهرة وصرخ « الله أكبر على من طعننى من الخلف » وكبر ثلاث مرات ، وقيل إن صدقى اصابه الشلل فى اليوم التالى .

وكان من الطبيعى أن تقوم الجماهير بعد ذلك بربط جميع هذه الحوادث بعضها ببعض ، وأن تزداد شعبية النحاس رغم محاولات صدقى المتكررة والتى كانت تؤدى إلى عكس ما يريد صدقى بالفعل، حيث كانت النتيجة هى ابراز النحاس فى صورة الزعيم المضطهد وجاءت مناسبة أخرى حين عزم النحاس على زيارة مدينة أسيوط فى ٦ ابريل ١٩٣١ ولم يسمح له بمغادرة محطة القطار التى مكث فيها ١٢ ساعة . ونشرت له صورة في المحطة وهو نائم على المقعد الخشبى الطويل على رصيف المحطة ، وكان لهذا تأثير ضخم على الشعب ، كزعيم شعبى بسيط ، إذا قورن ببقية الزعماء السياسيين الذين كانوا فى سلوكهم أقرب إلى الطبقة

الأستقراطية وسلوكياتها ومظاهرها عن النحاس ، مما قربه من قلوب البسطاء .

وقد وصفت « فاطمة اليوسف » النحاس فى ذلك الوقت بأنه كان بسيطاً للغاية ، طيب القلب وذو وجه صريح القسمات ، وأن الشخص فى حضوره لا يشعر بتلك الرهبة والخوف التى تنتاب الناس عند مقابلة عظماء القوم ، بل على العكس ، كان النحاس يشعر الزائرين بأنه واحد منهم . وأنه لم يتكلم بسوء عن أحد على الاطلاق حتى عن أعدى أعدائه ، بل اقصى ما يصف به أحداً هو أنه غير وطنى وحتى حينما شرع فى الزواج ، غضب غضبا شديدا ، ذلك ان مجلة روزاليوسف نشرت مقالا عن حياته الشخصية ، محتسبا أنه ليس إحدى « زهرات المجتمع » . وقد وصف شاهد عيان النحاس فى إحدى خطبه ، وكيف أنه كان فى منتصف الخطاب يتوقف ليعنف شخصا قاطع حديثه حتى ولو بالهتاف له ، بل وكيف أن الجماهير كانت تحبه ، من ذلك يمكن لنا أن نتفهم بعض جوانب شخصيته وأسلوب حملاته التى أعطته كثيراً من الشعبية من خلال وصف لزيارة قام بها لمدينة بور سعيد ، فقد بدا السير فى الطريق المتفق عليه فى شوارع المدينة ، ثم انحرفت العربة إلى الحى

العربى بها ثم تحت إلحاح الجماهير الى ترجّل النحاس خلال الشوارع الضيقة والأزقة ، وقد التف حوله العديد من الصبية والأطفال . وحاول أحد ضباط الشرطة الإنجليز تفريق الصبية بعصاه من حول النحاس فأصابه فى يده ، فغضب النحاس وعالج الضابط بقبضة من يده وبصق فى وجهه ولعنه هو وديانته ويتكرر هذا الوصف تقريبا فى كل مدينة يزورها النحاس ، أولا تقبل لجنة الوفد المحلية خط السير الذى تحدده الشرطة ، ثم يحضر النحاس للإدارة ، ثم يمر بقية اليوم بسلام !!!

انشقاق ١٩٣٢ والانتصار الكامل لجناح المحامين :

كان لفشل سياسة النحاس العدوانية تجاه الملك نتائج من أهمها ظهور بعض علامات التذمر وسط الوفديين ، خاصة من كان منهم غير موافق على سياسة ، أو شخص النحاس أصلا . خاصة أن النحاس كان قد أخبر زملاءه فى وزارة ١٩٣٠ أن المعتمد البريطانى لن يؤيد الملك ضد الوزرة مما يعنى رضاء بريطانيا على سياسته . والواضح أن النحاس قد فهم خطأ المقصود من قول السير برى لوريين بوقوفه موقف الحياد التام أثناء الأزمة الدستورية .

ولكي تزداد الأمور سوءاً ، فقد أخبر النحاس لجنة الوفد أن بريطانيا لم يكن لها خيار سوى مساندته ضد الملك ، ولاعتقاده الجازم انه هو الوحيد القادر على إبرام معاهدة مع بريطانيا .

ولكن الوقت كان يمر ، ومركز النحاس يضعف . وفى اجتماع للجنة الوفد لمناقشة خير السبل لمواجهة بريطانيا ، رفض اقتراحه بمقاطعة البضائع البريطانية بدءا من يوم ١٩ مارس ١٩٣١ الموافق يوم الاستقلال على أنه سابق لأوانه) .

وكان اعتقاد النحاس – فى ذلك الوقت أن الوقت قد حان لكى يجعل الإنجليز يؤمنون بسياسته إذ كانوا لم يعودوا كذلك . لذا ففى خطابه أمام الأمة فى ١٣ نوفمبر ١٩٣١ فى ذكرى زيارة سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى لونجات المعتمد البريطانى وهو ماعرف بعد ذلك باسم عيد الجهاد ، قال أنه مهما حاول الإنجليز التنصل من مسئولياتهم تحت ستار الحياد التام ، فإن ذلك لن ينطلى على أحد لأنهم القوة التى يعتمد عليها النظام الحالى ، بما لهم من سيطرة على الجيش والبوليس . (البلاغ ملحق المساء ١٣ نوفمبر ١٩٣١ ص ٣) وفى ٣٠ ديسمبر ١٩٣١ ، عقدت لجنة الوفد اجتماعا لبحث مسألة الحكومة الائتلافية . وقد وافقت الاغلبية المعتدلة (١٢) عضوا ، عن الفكرة متذرعين بأن بريطانيا ستتدخل لحماية تلك الحكومة . ولكنهم فى الحقيقة كانوا يأملون فى تكرار

نفس الموقف الذى حدث فى عام ١٩٢٣ عندما ساندت بريطانيا حزب الأحرار الدستوريين ضد الملك من أجل الدستور . وكان هؤلاء المعتدلون مكونين من فتح الله بركات محمد الباسل ، فخرى عبد النور ، على الشمسى ، جورج خياط ، مصطفى بكير ، علوى الجزار ، مراد الشريعى ، عطا عفيفى ، راغب اسكندر ، سلامة ميخائيل محمد نجيب الغرابلى .

وقد اتهمهم النحاس بالاعتماد على المساندة البريطانية اعتمادا مبالغا فيه ؟

وكان يساند النحاس كل من سينوت حنا ، أحمد ماهر ، مكرم عبيد ، حسن حسيب ، محمود فهمى النقراشى . وكانت حجة هذه المجموعة هى أن الوزارة يجب أن تكون وفدية خالصة .

على أساس أن حزب الوفد يمثل الأمة . ترى ألا يذكرنا هذا بالصراع بين سعد وعدلى من قبل ؟ وفى اجتماع لجنة الوفد فى ٦ مارس ١٩٣٢ كرر النحاس مطلبه بمقاطعة البضائع الإنجليزية ، مشيرا إلى أن الوفد سيفقد شعبيته إن لم يقسم بعمل ما ضد بريطانيا ، وإلاّ سيعتقد الناس أن الوفد يهادن بريطانيا من أجل الرجوع إلى السلطة . وأن سبب نجاح سعد زغلول كان فى اتخاذه القرارات بسرعة وقوة دون انتظار المشورة من زملائه .

وكان النحاس مصيبا فى خطه العام ، حيث إن تأييد الجماهير

للوفد كان مبعثه الأساسى هو موقف الوفد فى تبنيه القضية الوطنية أكثر من أى موضوع آخر . وكان هذا الفهم لشعور الشعب المصرى هو الورقة الرابحة التى لعبها كل من سعد زغلول ، مصطفى النحاس بنجاح كلما احتاج الأمر الى ذلك . وكانت قوة هذين الزعيمين فى عدم تجاهل هذه المشاعر أو تناسيها تحت أى ظرف .

وعلى العكس من ذلك ، كان الأحرار الدستوريون يسعون حثيثا الى تبرئة انفسهم من شبهة أى نشاط ضد بريطانيا ، اعتقادا منهم أن ذلك سيقويهم أكثر من البريطانيين . وكان ذلك مفهوما بحكم التكوين الاجتماعى لمعظم أعضائهم ككبار ملاك الأراضى الزراعية ، فى حين أن الوفد كان يعتمد فى جذوره الشعبية على أصحاب المهن الحرة من الطبقة الوسطى المهنية التى كانت تعادى بريطانيا عداء لاهوادة فيه (انظر الفصل الأول ص ٢٣ - ٢٤) . وقد أوضح تقرير حكومى ، أن الأحرار الدستوريين كانوا يدعون الى مصادقة بريطانيا ، فى حين ظل الوفد معاديا لها ، ويمكنهم بذلك التدخل كوسيط بينهم ، أى بريطانيا والوفد فى الوقت المناسب . وقد وافق المعتدلون داخل الوفد على هذه السياسة - الشمسى وغالى - بينما رفضها النحاس . كما أظهر تقرير آخر أن المعتدلين داخل الوفد مع الأحرار الدستوريين كانوا يتداولون فكرة

قبول دستور ١٩٣٠ والنضال داخل اطاره ، وهو مارفضه النحاس رفضا باتا .

وهذا ليس غريبا لأنه يعني - ببساطة شديدة - نهايته السياسية . وهذا يعنى أن الصراع بين حكومة أو نظام صدقى والمعتدلين كان صراعا ثانويا ، وانه لولا ثورة ١٩١٩ وانتشار الأفكار الديمقراطية بين افراد الشعب المصرى وخاصة نخبته السياسية مكان التحالف بين القصر وكبار ملاك الأراضى الزراعية ليجد أى عائق .

ويصف فتح الله بركات فى مذكراته كيف أن النحاس قد فقد اعصابه فى إحدى اجتماعات لجنة الوفد ، لرفض اغلبية اعضائه طلبه بأصدار نداء الى الشعب المصرى ، يحثه على النهوض فى وجه الاحتلال البريطانى . وانه هدد باصدار النداء بمفرده بصفته الشخصية ، وأن الشعب اصبح يلومه على عدم فعل أى شىء ، وأنه غير مستعد لأنه ينتحر سياسيا ، وكان كلا من عطا عفيفى وواصف غالى قد امتنعا عن حضور اجتماعات الوفد .

وكان واضحا للنحاس ، مثل سلفه سعد زغلول ، أن الطريق الوحيد لاستعادة ثقة الشعب المصرى هى الوقوف بحزم أمام الاحتلال البريطانى .

وقد تم رأب الصدع بين الفريقين عن طريق حل وسط وهو

تشكيل حكومة قومية ائتلافية للإشراف على الانتخابات تبعا لدستور ١٩٢٣ ، ويشكل حزب الأغلبية الحكومة .

ولكن الانشقاق كان قد وقع ، ومن الصعب تلافيه ، ويبدو انه قد جرى على نفس خطوط الصراع بين جناحى الوفد فى عام ١٩٢٧ حول من يخلف سعد .

وقد تفجر الصراع بين الجناحين مرة أخرى حول كل من الغرابلى ومكرم عبيد عندما رفض الأول أن ينتخب مع الثانى فى قضية القنابل . وهى القضية التى اتهم فيها عدة اشخاص بالحيازة غير القانونية للمتفجرات وتصنيعها لغرض استخدامها فى حملة ارهابية ضد الحكومة . وكانت قنبلة قد انفجرت في وزارة العدل يوم ١٩ يوليو ١٩٣١ ، واخرى في منزل وكيل الداخلية يوم ٢٧ يوليو ١٩٣١ ، كما تلقى بعض الشخصيات المرموقة فى حكومة صدقى خطابات تهديد ، كما أن بعض خطوط السكك الحديدية واسلاك التلغراف والتليفون كانت قد قطعت ، وبما أن المتهمين كانوا في نظر الوفد يحاربون دكتاتورية صدقى ، فقد قرروا إرسال بعض من أفضل محاميهم مثل مكرم للدفاع عنهم.

وقد انتقد النحاس موقف الغرابلى من مكرم . وكان نتيجة ذلك أن قدم - الغرابلى استقالته ، ولكن بعض اعضاء الوفد ألحوا على النحاس أن يعطيه فرصة أخرى بسحب استقالته ، وهو مافعله

النحاس . ولكن الغرابلى كتب فى سحب استقالته انه فعل ذلك بناء على رغبة أغلبية أعضاء الوفد ، مما يعنى أنه يعود الى الوفد رغم أنف النحاس ، وتحت ضغط الأغلبية ، مما اعتبره النحاس تحديا شخصيا له . وبعد أن تشاور النحاس مع السيدة صفية زغلول قرر طرد الغرابلى من الوفد، عندئذ قام كل من حمد الباسل ، مراد الشريعى ، سلامة ميخائيل ، عطا عفيفى فتح الله بركات ، فخرى عبد النور ، علوى الجزار ، راغب اسكندر ومصطفى بكير بكتابة رسالة احتجاج على موقف النحاس وإرسالها إلى الصحف .

وبإلقاء نظرة عامة على طبيعة المجموعة المنشقة على النحاس يتكشف لنا الى أى مدى كان الأمر كله صراعا بين جناحين لم يختلفا فقط سياسيا ، بل اختلفا أيضا اجتماعيا ، وان كان غير متطابقين تماما ، فالغرابلى كان قانونيا سواء بالتعليم أو الممارسة، بينما كان بركات من كبار ملاك الأراضى الزراعية (روزا اليوسف أغسطس ١٩٣٢ عدد ٢٣٣ ص ٢٠) ، والذى لعب دورا فى كل تقارب بين الوفد والأحرار الدستوريين ، كما كان مرشح ملاك الأراضى الزراعية لخلافة سعد بعد وفاته فى عام ١٩٢٧ . وكان يمكن لبركات أن يرأس المجموعة التى انشقت على الوفد ويكون منها حزبا لولا أن وافته المنيه فى ١٧ فبراير ١٩٣٣ . أما على الشمسى فكان ابنا لأحد كبار أغنياء تجار القطن ، وكان مهتما

بالزراعة) . ونلاحظ أن قيادة الوفد قد اصبحت فى ايدى عصابة الأربعة « النحاس ، مكرم ، ماهر ، والنقراشى ، ممثلى الطبقة الوسطى المهنية . وهذا ورغم أن النحاس كان قد عين اثنى عشرة عضوا جديدا فى الوفد . ثمانية منهم من كبار ملاك الأراضى الزراعية . إلا أن ميزان القوى داخل قيادة الوفد قد انتقل الآن بالكامل الى أيدى هؤلاء الأربعة ، لما يتمتعون به من صفات ومركز داخل قيادة الوفد .

بداية الانحدار

شهدت هذه الفترة بداية انحدار الوفد كممثل للقوى الوطنية الوحيدة المتشددة والتى كان عليها منذ بداية تكوينه حتى نهاية العشرينيات أن قيادة الوفد قد اصبحت تحت السيطرة الكاملة لفريق أو جناح واحد ، مما عزز من قدرة القيادة على المناورة وأطلق يدها دون أن يحدها أى نزاع داخلى ، ولكنهم فى الوقت نفسه كانوا يواجهون وضعا جديدا عليهم تماما ، فالدستور الذى اتاح لهم قدرا من الحراك الاجتماعى والسياسى قد تم إلغاؤه ، ولزم البريطانيون الصمت المطبق ، وبدون صراع بين القصر وبريطانيا ضاعت فرص الوفد فى استثمار أى خلاف كما كان يحدث .

لذا فإننا نجد النحاس يقوم بزيارة د. نوفا كان ، القائم

بالأعمال اليوغوسلافى فى فبراير ١٩٢٣ ، ليقول له إنه ليس ثوريا ، وأن تقريره للمندوب السامى البريطانى مازال كما هو ، رغم انقطاع جميع الصلات ، وان بريطانيا لاتلقى بالا لما يقوله فى جو الصراع السياسى ، واضاف النحاس أن فشل المفاوضات ١٩٣٠ كان نتيجة الدخول فى تفاصيل غير ذات اهمية خاصة بالسودان . ثم طلب النحاس من القائم بالأعمال اليوغوسلافى أن ينقل ماقاله إلى المعتمد السامى البريطانى ثم يخبره بالنتيجة . وفى اليوم التالى قابل د. نافا كان سيربرسى لوريين وبعد ذلك اتصل بالنحاس تلفونيا وأخبره بانطباعه لما سبق وإن اتفقوا ، وكانت الرسالة واضحة : ألقى سيربرس لوريين باللائمة على النحاس فى الوصول بالوضع الحالى إلى ماهو عليه . وقال إن على النحاس أن يصلح ذلك بنفسه ، فعليه أن يزوره فى داره ، وألاّ يستمر فى حملته الدعائيه ضد بريطانيا والمطالبة بمقاطعة البضائع البريطانية .

ومن الممكن القول بأن بذور احداث سنتى ١٩٣٥ و ١٩٣٦ تم زراعتها فى تلك الأيام ، فقد فهم النحاس أن بريطانيا مصرة على عدم تغيير سياستها ، كما أن غضب الشباب الذى تفجر بعد ذلك ، كان بداية ظهور احمد حسين وجمعية مصر الفتاة فى ذلك العام . كما أن جمعية الشبان الوفديين قد تم تنظيمها بمبادرة من النقراشى فى ذلك العام ، والتى لقيت تشجيعا من النحاس فقد تم

تلقين الأعضاء بمبادىء وروح ثورة ١٩١٩ ، ليتم استخدامهم فى عيد الجهاد يوم ١٣ نوفمبر . كما أن خطب النحاس ذاته كانت تتجه بصفة متزايدة الى الشبان وتحثهم على الكفاح من أجل القضية .

وكانت هذه مجرد بداية لجماعة « القمصان الزرق » الذين ظهروا بعد ذلك .

وقد شهد عام ١٩٣٤ حدثين لهما دلالات خاصة لما كان لهما من انعكاسات بالغة الاهمية فى المستقبل . الأول وصول مندوب سام بريطانى جديد مايلزلايسون وكان أول رد فعل للنحاس هو قيامه بزيارة المحافظات حتى يظهر للمندوب السامى الجديد مدى قوة شعبية الوفد .

أما الحدث الثانى فكان زواج النحاس فى ١٢ يونيو ١٩٣٤ من زينب الوكيل بيومين فقط قبل بلوغه سن الخامسة والخمسين وثلاثون عاما فرق بينهما ، وكانت ابنة احد كبار الوفديين فى محافظة البحيرة .

وقد قيل الكثير عن هذه الزيجة ، التى اشيع ان مكرم وحرمه كانت لهما اليد الطولى في تنظيمها ، وان والد العروس كان باشا وعلى جانب عظيم من الثراء فى الماضى وقد ذكر سببان فى تفسير هذا الزواج :

الأول دحض شائعة عن وجود علاقة بين النحاس وامرأة متزوجة ، وقد وصف أحد الكتاب الوفديين هذه العلاقة بأنها كانت صداقة بريئة بين النحاس وامرأة من الإسكندرية ، كانت تستشير النحاس في طلب إجراءات الطلاق من زوجها . ولم تكن للنحاس أية مغامرات نسائية معروفة بل على العكس كان معروفاً عنه الاستقامة الشديدة ، ومن الممكن فهم سر الشائعة بأنها كانت سلاحا آخر استعمله خصومه في محاولة للنيل منه بعد أن فشلت محاولات تشويه نزاهته المالية من قبل ، وغالبا فان الأمر لم يكن يتعدى صداقة ، أو حتى قصة حب ، وليس أكثر من ذلك صدور قانون جديد يحرم عائلة الموظف من المعاش إذا لم يكن قد تزوج وقد بلغ الخامسة والخمسين . وقد قيل وقتئذ إن النحاس كان هو المقصود من هذا القانون ، وإنه كان عليه أن يتزوج قبل بلوغ هذه السن.

وقد شهد نفس العام نهاية حكم صدقى الشخصى ، ويبدو أن بريطانيا كانت قد قررت اتباع سياسة مصالحة مع الوفد ، حيث رأوا انهم ليسوا بحاجة الى استعداد النحاس اكثر من ذلك . كما يبدو أن تعيين توفيق نسيم رئيسا للوزارة جاء بناء على رغبة الوفد، أو على الأكثر فانه لم يكن يتعارض مع رغبتهم . فقد اخبر النحاس مستر بتسرون المندوب السامي البريطاني بالنيابة انه لن يعترض في حالة تدخل بريطانيا لتشكيل حكومة يترأسها نسيم باشا .

وكان نسيم باشا يتمتع بتأييد الوفد لعدم مساندته لدستور ١٩٣٠ .

ورغم أن سياسة النحاس تجاه بريطانيا كانت قد بدأت فى الاعتدال إلى حد ما بوصول المندوب السامى البريطانى الجديد ، إلاّ أن آراءه بخصوص المسألة الدستورية لم يطرأ عليها أى تغير ، كما يظهر من الحديث الذى اجراه مع بترسون ، المندوب السامى بالنيابة . فقد اخبره ان حزبه لن يدخل فى أى انتخابات مالم تجر فى ظل دستور ١٩٢٣ ، الذى وصفه بأنه يمثل الشعب المصرى ضد القصر ، فى حين أن دستور ١٩٣٠ كان على النقيض من ذلك تماما .

وقد ذكر المندوب السامى البريطانى أن الوفد كان يريد الاتصال به منذ وصوله ، ولكنه لم يكن يريد ان يكون هو البادىء بالاتصال . لذا فانه عندما استفسر السكرتير الشرقى عن صحة النحاس إثر اصابته بوعكة خفيفة لزمته الفراش ، بادر النحاس برد الزيارة اليه فى ١٨ اكتوبر ، وقال انه مستعد للوصول الى تسوية مع بريطانيا فور عودة الوفد الى السلطة على اثر الانتخابات المنتظرة . كما انه اضاف ان وجود القوات البريطانية فى مصر كانت سندا كافيا لنظام صدقى ، بصرف النظر عن

حيادهم ، وانه الآن ينتظر اكثر من مجرد الحياد لاصلاح ما افسد من قبل . ثم شبه وزارة نسيم بوزارة عدلي في ١٩٢٩ .

وهكذا فإننا نرى ان النحاس كان يدعو بريطانيا صراحة إلى التدخل لإعادته إلى السلطة . وقد كتبت « فاطمة اليوسف » سياسة النحاس تجاه بريطانيا أصبحت معتدلة منذ أن وصل المندوب السامي الجديد ، الذى أمل ألاّ يساند حكومة صدقي ويعمل على عودة دستور ١٩٢٣ ، في حين ظلت سياسة التشدد والعداء تجاه القصر مستمرة كما هي . وذلك في نفس الوقت الذى كان فيه مايلزلاميسون ، المندوب السامي الجديد ، على استعداد لملاقاة الوفد في منصف الطريق ، على عكس كل من سبقوه ، وعدم استعدائهم .

في ذلك الوقت كان النحاس يضغط على نسيم من أجل الإعلان عن عودة دستور ١٩٢٣ في اسرع وقت ممكن ، ومن الجدير بالملاحظة هنا موقف كل من ماهر والنقراشي حيث كانا يحثان النحاس على التريث والصبر في الوقت الذى كان النحاس قد بدا يفقده .

وهنا يلفت نظرنا ماقاله على الشمسى للسكرتير الشرقي من أن الصراع بين مجموعة النحاس ومكرم من جهة ومجموعة ماهر

والنقراشى من جهة اخرى قد بلغ أشده ، وأن الوفد لو ترك نفسه ، فان انشقاقا جديدا سيحدث عما قريب .

وفى ١ يونيو عقد توفيق نسيم وثلاثة من وزرائه اجتماعا استغرق ساعتين مع عصابة الأربعة التى كانت تدير شئون الوفد ، أى النحاس ، مكرم ، ماهر والنقراشى الذين فوجئوا بنسيم يخبرهم فيه برغبته فى الاستقالة ، وقد رجوه أن يعدل عن الفكرة . وقد ذكر لهم نسيم أن بريطانيا ليست معترضة على مبدأ الدستور ، وإن كانت ترفض كلا من الدستوريين ، دستور ٢٣ ودستور ٣٠ ، وقد اتفقوا على ألاّ يعارضوا حكومة نسيم بناء على برنامجه الجديد . وقد أكد نسيم للنحاس أن الدستور الجديد لن يظهر إلاّ فى الوقت المناسب ، وقد عارض النحاس فى البداية ، ثم عاد ووافق .

وقد كلفه ذلك انشقاق روز اليوسف مع كاتب الوفد الأول ، عباس محمود العقاد .

وتجدر الإشارة هنا إلى حادثتين تشيران بوضوح إلى سياسة الوفد التى اتبعها فى ذلك الوقت ، الحادثة الأولى تتعلق بنشر روزا اليوسف لخطاب مفتوح موجه إلى الملك يطالب بعودة دستور ٢٣ ، وقد كتبت فاطمة اليوسف بعد ذلك ان مكرم عبيد قال : يخطىء الناس اذا اعتقدوا اننا نريد التقارب مع الملك . اما الحادثة الثانية

والتى اوردتها فاطمة اليوسف ايضا ، فتتعلق بمواجهة تمت بينها وبين النحاس حين سألها الأخير لماذا تعارض وزارة توفيق نسيم ، ولم يستمع الى ردها كاملا ، بل قاطعها قائلا ان كانت تفضل محمد محمود أو اسماعيل صدقى بدلا من توفيق نسيم ، ثم قال لها ان الوفد قد ناله مايكفي .

ولكن القنبلة جاءت فى ١٩ نوفمبر ١٩٣٥ حين صرح السير صامويل هور وزير الخارجية البريطاني فى مجلس العموم بلندن إنه ضد عودة كل من دستور ١٩٢٣ و ١٩٣٠ (البلاغ ٨ يناير ١٩٣٥ عدد ٣٧١٠) .

وكان رد الفعل عنيفا للغاية فى مصر ، خاصة فى أوساط الطلبة (الأهرام ١٠ يناير ١٩٣٥) . فإن أحداث ثورة ١٩١٩ عادت لتتجدد من جديد ، وفي يوم ٧ نوفمبر ١٩٣٥ القى محمد محمود خطبة بمناسبة عيد الجهاد في ١٣ نوفمبر امام حشد من ٢٠،٠٠٠ هاجم فيها وزارة توفيق نسيم لفشلها في عودة دستور ٢٣ وطالب بالعمل على إسقاطها .

وقد أصبح دستور ٢٣ وقتها قضية وطنية بعد أن وقف الإنجليز صراحة ضده وكان محمد محمود من الذكاء والفطنة بحيث استغل الظرف للمزايدة على النحاس في الدفاع عن الدستور وسيادة الشعب ، وصار زعيما ليس فقط لحزبه ، بل لقطاع عريض من

الشعب ، خاصة بعد ان التف حوله كل من كان خارج اطار حزب الوفد ، وكان هذا تهديدا مباشرا للنحاس الذى اعتبر نفسه زعيم الأمة حتى ذلك الوقت . ولاشك فى أن وقوف الإنجليز صراحة ضد دستور ٢٣ وبروز محمد ليس فقط كمنافس للنحاس تخطيه ذلك حتى أصبح فى طريقه إلى زعامة الأمة ، كانا وراء قرار النحاس بسحب تأييده من وزارة توفيق نسيم .

ولاشك ان النحاس لم يكن ضد عودة دستور ٢٣ الذى وصفه ذات مرة بأنه الماجناكارتا للشعب المصرى ، ولكنه على استعداد للوصول الى حل وسط مع بريطانيا فى سبيل التخلص من دستور ١٩٣٠ ، حتى ولو كان المقابل التخلص من دستور ٢٣ ولكن الرأى العام كان قد تشبع بالمبادىء الديمقراطية وتمسك بدستور ٢٣ واعتبرها مسألة وطنية ، وطبعها وكان النحاس طبعا من الكياسة بحيث انه عرف أن من الهراء الاستمرار فى تأييد وزارة توفيق نسيم ، خاصة بعد أن اتخذت مسار الأحداث ضد الشكل .

وبعد عدة ايام من خطاب محمد محمود ، القى النحاس بخاطبه فى ذكرى عيد الجهاد يوم ١٣ نوفمبر ، وقد اعترف فى هذا الخطاب بأنه مع ثلاثة اخرين من اقطاب الوفد قد عقدوا اجتماعا مع توفيق نسيم فى منزله مع ثلاثة من وزرائه وان نسيم باشا قد قرأ عليهم بيانا حول مرسوم دستور جديد .

ثم تطرق النحاس الى موضوع الحرب الدائرة وقتئذ بين اثيوبيا وايطاليا ، وكيف انه يخشى ان يمتد نطاقها فتشمل مصر ايضا ، ولذا فانه من الضرورى ابرام معاهدة مع بريطانيا حتى تعرف مصر مركزها فى حالة نشوب الحرب . ثم حذر بريطانيا قائلا أن مصر لن تقبل تكرار ماحدث فى عام ١٩١٤ ، حيث ان مصر الآن فى وضع مختلف عما كانت عليه ، سواء من الناحية القانونية او الاستعداد النفسى للشعب المصرى . وكان النحاس محقا فى ذلك خاصة وأن الشائعات قد انتشرت بأن بريطانيا قد نقلت مقر قيادة أسطولها البحرى إلى البحر المتوسط من مالطة إلى الإسكندرية ، وكانت نذر الحرب بين بريطانيا وإيطاليا ليست بعيدة ، وذكريات الحرب العالمية الأولى مازالت عالقة فى الأذهان .

وقد نشرت جريدة الجهاد الوفدية مقالا فى ٢١ أغسطس ١٩٣٥ ، تحذر فيه انه مالم يتم التوصل الى تسوية قريبا ، فان مصر لن تعامل كدولة مستقلة ذات سيادة تتعاون مع بريطانيا فى ظل محالفة ، بل أن بريطانيا ستستغل الحرب الإيطالية الأثيوبية لتعزيز وضعها فى مصر ، بل قد تعمد إلى تجاهل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الخاص باستقلال مصر وتعديله بما يلائمها .

وكان العامل الآخر هو خوف مصر التقليدى على مصالحها الخاصة بنصيبها من مياه النيل فى السودان ، خاصة أن معظم

مصادر المياه تأتى من أثيوبيا ، وسيطرة إيطاليا على الأخيرة ليست فى صالح مصر .

(أنظر محمود لطيف جمعة بين الأسد الافريقى والنمر الايطالى ص ٣٤ الجهاد ٤ أبريل ١٩٣٦ حول خطر سيطرة ايطاليا على منابع النيل فى أثيوبيا) .

وإذا وضعنا فى الاعتبار أيضا الوجود الإيطالى فى ليبيا ، فيمكننا أن نتفهم حجم مخاوف مصر من أن تقع بين فكى كماشة إيطالية .

ثم تلا النحاس قرارات الوفد وكانت :

١ - عدم التعاون مع بريطانيا .

٢ - استقالة حكومة توفيق نسيم .

٣ - عدم تأييد الحكومة الحالية فى حالة عدم تقديم استقالتها .

٤ - اعتبار اى حكومة تتعاون مع بريطانيا أو تشكل خارج اطار دستور ١٩٢٣ خارجة عن اجماع الأمة . ثم انهى النحاس خطابه مطالبا الأمة بأن توحد صفوفها حول مطلب واحد وهو عودة دستور ١٩٢٣ . (البلاغ ١٤ نوفمبر ١٩٣٥ ص ١ ، ٣ ، ٤ ، ٨٥ ، ١١) .

والجدير بالملاحظة هنا كيف تحول الوفد من مهاجمة دستور ٢٣ حين تم إصداره فى البداية سنة ١٩٢٣ الى المدافع الأول عنه بعد

ذلك حيث اعتبره الوفد حينئذ بمثابة اعتراف صريح بتصريح فبراير ٢٢ ومالنطوى عليه من الاعتراف بالتحفظات الأربعة ، وكيف أن الأحرار الدستوريين كانوا أول من تحمسوا للدستور ، ثم أول من تخلوا عنه ، حيث ثبت لهم انه غير ذى جدوى لهم بعد أن تحول إلى سلاح فى أيدى خصومهم الوفديين ، وكيف اكتشف الوفديون أن هذا الدستور اعطاهم من الحقوق والمكاسب الدستورية حتى أصبحوا فى أشد الحاجة اليه لتدعيم موقفهم امام الملك أو الإنجليز ، حتى أصبح شاغلهم الشاغل الدفاع عنه . واقتنع النحاس قناعة كاملة بأن طريق استقلال مصر يمر عبر بداية دستور ١٩٢٣ ، وبطبيعة الحال لم يشاركه محمد محمود نفس الرأى الذى حاول أن يلبسه رداء الوطنية المتطرفة ، فى محاولة لصرف الأنظار عن دستور ٢٣ (الذى كان قد عطله من قبل) تحت دعوى أولوية المسألة الوطنية على مسألة الدستور . ففى يوم ٢٤ نوفمبر أصدر محمد محمود بيانا إلى الأمة يؤكد فيه على أسبقية القضية الوطنية على أى موضوع آخر ، بما يعنى دفع المسألة الدستورية إلى مقام ثانوى ، وبما أن الاستقلال بدون الدستور كان بلا معنى بالنسبة للنحاس ، فقد جاء رد الفعل الوفدى فى شكل بيان يوم ٢٧ نوفمبر حدد فيه النحاس شروط إقامة جبهة وطنية مع

الأحرار الدستوريين: ١ - أن يعلن الجميع استقلال الأمة استقلالا صحيحا تاما .

٢ - أن يطالب الجميع بعودة دستور ٢٣ فورا ومن غير تأجيل ، ويكون ذلك برفع التماس بهذا المعنى إلى جلالة الملك .

٣ - أن يضرب الجميع عن الحكم حتى يعـــود دســتور الأمة إليها .

وقد أصر الخاس على شروطه من اجل الموافقة على قيام الائتلاف . ولانجد خيرا من كلمات النحاس نفسه الذى يشرح موقفه قائلا :

« أنترك دماء الشهداء التى أريقت فى سبيل الدفاع عن الدستور وتلك النهضة التى نهضتها مصر كرة أخرى حتى يأذن الله وتسمح الظروف ويرضى الإنجليز بعقد معاهدة مع مصر ، لا .. إن الأمة لاتقر بذلك ولاتخدع بمن يقولون الاستقلال ، ومن قال بغير الاستقلال . لقد قمنا قومتنا برياسة الزعيم الخالد سعد زغلول سنة ١٩ مطالبين بالاستقلال التام وبينما نحن فى طريق جهادنا على دستورنا الذى يحدد التبعات ويجعل الأمة مصدر السلطات ، فاستخدمناه لتحقيق هذه الامنية ، والحصول على استكمال هذا الاستقلال ، فهل نتغاضى عن دستورنا لنترك الحكم للإنجليز ولبعض المصريين الذين يحاربون الأمة فى نهضتنا ؟ كلا » .

وهكذا حدد النحاس مرة أخرى أن الاستقلال بدون المكاسب الدستورية لن يكون له معنى . مما يعنى عودة الأوضاع لما كانت عليه قبل سنة ١٩١٩ ، من حكم أوتوقراطي للسراى ، يشاركه فى هذه المرة طبقة كبار ملاك الأراضى الزراعية ، فى حين تفقد الطبقة الوسطى المهنية كل ماجنته من خلال دستور ٢٣ فى نفس الوقت كانت المباحثات تدور بين النحاس ومايلز لايسون . وكان الأخير يحث النحاس على تشكيل جبهة وطنية ضد بريطانيا ، فى حين كان النحاس يصر على عدم دخول الوفد فى أى مباحثات قبل إجراء انتخابات وعدم المشاركة فى أى حكومة ائتلافية . وكان هذا فى صالح بريطانيا . كما قال النحاس ، حيث أنه طالما وصل الوفد إلى الحكم عن الطريق الدستورى فإن فى استطاعته تقديم تنازلات فى حل المعاهدة ، وهو مالم تقدر عليه أى حكومة ائتلافية تشكل ، لأن الناخبين سيدركون أن معاهدة يتم التفاوض بشأنها عن طريق حكومة دستورية ستحظى بتأييد الأمة جمعاء .

وكان النحاس يكرر نفس موقفه عام ١٩٢٩ قبل مباحثات ١٩٣٠ - حكومة دستورية أولا . تم مفاوضات من أجل المعاهدة . وكان النحاس يحث لايسون على الضغط على حكومته من أجل الاعلان عن استعداد بريطانيا لمفاوضة حكومة دستورية على أساس مشروع معاهدة النحاس - هندرسون فى عام ١٩٣٠ ، وان

يتم التفاوض على ماتبقى من مشاكل عالقة فى جو ودى مثل عام ١٩٣٠ . وان هذا الاعلان هو الأمر الملح الآن وليس البدء فورا فى مباحثات من أجل معاهدة . مثل هذا الاعلان ، كما يتيح الوقت قبل انعقاد البرلمان الجديد للبحث فى المشاكل العالقة ، والتوصل الى حل مناسب يرضى الطرفين . وهكذا قال النحاس للايسون .

وقد تطورت الأحداث بعد ذلك بشكل سريع ، واضطرت بريطانيا الى الرضوخ وتم استعادة دستور ١٩٢٣ ، ولكن يلفت النظر هنا نص العريضة المقدمة من زعماء الأحزاب الى بريطانيا بعد عودة الدستور ، للمطالبة بأستثناء المفاوضات ورد بريطانيا عليها . في يوم ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ قدم زعماء « الجبهة الوطنية » . (تكونت من جميع الأحزاب فى ديسمبر ١٩٣٥ من أجل عودة دستور ٢٣ ومفاوضة بريطانيا الرافعى ج ٢ ص ٢٠٤ . عدا حافظ رمضان رئيس الحزب الوطني الذى - يعارض حزبه مبدأ المفاوضات من اساسه) قدموا عريضة الى المعتمد السامى البريطانى تقول أن مصر حريصة على الوصول الى تسوية مع بريطانيا ، خاصة بعد مباحثات ١٩٣٠ التى يتم ابرامها نتيجة عقبة طرأت فى اخر لحظة (موضوع السودان) ونتيجة ذلك فإن بعض الموضوعات لم تحل مثل الامتيازات الأجنبية ، الادارة الأوروبية بوزارة الداخلية ، مسألة وجود قوة دفاعية مصرية مستقلة ،

وعضوية مصر فى عصبة الأمم . كما أن عدم اتفاق بين البلدين كان سببا فى عدم الاستقرار السياسى الذى شهدته مصر جزاء تغيير العديد من الحكومات وتعطيل كثير من الأعمال العامة ووفقا للحالة الدولية الراهنة نتيجة النزاع القائم بين ايطاليا واثيوبيا ، فان الحاجة ضرورية الى المعاهدة ، لأنها ترى أن الأمة الايطالية الاثيوبية قد تؤدى الى دخولها كطرف فيها ، وخاصة أن الحكومة المصرية قد استجابت لقرار عصبة الأمم بغرض عقوبات على ايطاليا ومقاطعتها . وبما أن بريطانيا تجرى استعدادتها العسكرية فى مصر ، فان مصر من الممكن ان تصبح فى ساحة القتال ، لذا فانه من الضرورى ابرام معاهدة على اساس نص مباحثات ١٩٣٠ ، فلو ان المعاهدة كانت قد وقعت حينئذ ، لكانت بريطانيا قد وجدت فى مصر الحليف الكامل فى تلك الأزمة . (محفظة معاهدة ١٩٣٦ مجلس الوزراء رئاسة مجلس الوزراء) وكانت هذه هى نفس المواد التى حلتها معاهدة ١٩٣٦ تماما . ويبدو ان الجانب المصرى قدر أن بريطانيا لن تتساهل فى البنود الخاصة بالمسائل العسكرية ، وهى على وشك الدخول فى حرب جديدة ، لذا فقد وجدوا انه من الأفضل الضغط من أجل الحصول على تنازلات من الجانب البريطانى فى بقية البنود . خاصة موضوع الامتيازات . وقد وصل الرد البريطانى يوم ٢٠ يناير ١٩٣٦ ، وكان ينص على

قبول مبدأ فتح باب المفاوضات ولكن ليس على أساس من مشروع مباحثات ١٩٣٠ ، وذلك بعد أن يتم التوصل إلى اتفاق خاص بالبنود العسكرية . وفى حالة فشل المفاوضات فقد تجبر بريطانيا على إعادة النظر فى سياستها تجاه مصر وواضح من الفقرة الأخيرة بروز صيغة التهديد التى كانت بلا شك موضوع اهتمام من جانب الزعماء الساسيين المصريين ، وكان رد النحاس على ذلك أنه حين تم إرسال خطاب الرد وبه قائمة بأسماء وفد المفاوضين ، أضيفت فقرة تنص على أنه فى حالة فشل المفاوضات فإن ذلك لايؤثر بأى شكل على العلاقة بين الدولتين . (محفظة مجلس الوزراء محاضر جلسة ٦ فبراير ١٩٣٦ على ماهر رئاسة مجلس الوزراء)

وكان ذلك الرد متفقا مع عقلية النحاس القانونية التى ترى تسجيل حقه فى وثيقة ، وهو بذلك قد أثبته وحافظ عليه .

وفى ١٣ فبراير ١٩٣٦ صدر مرسوم ملكى بأسماء وفد المفاوضات مشكل من مصطفى النحاس باشا رئيسا ، محمد محمود باشا ، إسماعيل صدقى باشا ، عبد الفتاح يحيى باشا ، واصف بطرس غالى باشا ، د. أحمد ماهر ، على الشمسى باشا ، عثمان محرم باشا ، حلمى عيسى باشا ، مكرم عبيد ، حافظ عفيفى باشا ، محمود فهمى النقراشى ، أحمد حمدى سيف النصر بك كأعضاء » وكان لحزب الوفد الأغلبية حيث كان ستة من الأعضاء

موالين للنحاس وهكذا تم حسم الصراع بين سعد وعدلى بانتظار النحاس على كل من محمد محمود واسماعيل صدقى يترأسه وفد المفاوضات الذى ضمهم جميعا . وعندما وصل الرد البريطانى بدأ الملك فؤاد مداولاته من أجل تشكيل حكومة ائتلافية تحت رئاسة النحاس ، ولكنه رفضها رفضا قاطعا . عندئذ تقرر أن يرأس على ماهر حكومة محايدة حتى تجرى الانتخابات وكان النحاس يدرك تماما انه بحاجة الى ائتلاف جميع الأحزاب من أجل الحصول على معاهدة ، ولكنه بقى على رفضه لفكرة وزارة ائتلافية . وكان يدرك انه بموافقته على تشكيل وفد مفاوضات من جميع الأحزاب ، مع رفضه اشتراكهم فى حكومة ائتلافية ، كان يضرب عصفورين بحجر واحد ، إذ أن الملك لن يستطيع منعه من تشكيل حكومة وفدية فقط بعد أن قبل اشراك الأحزاب الأخرى فى وفد المباحثات . وهكذا حقق النحاس أمله وأجريت الانتخابات ، وشكل النحاس حكومته الثالثة فى ١٠ مايو ١٩٣٦ .

(حكومة النحاس الثالثة)

ومن الممكن القول بأن النحاس كان يخشى من تكرار تجربة الحرب العالمية الأولى مرة ثانية ، ولكنه ايضا كان يخشى من موضوع اخر وهو احتمال قيام تحالف بين خصومه السياسيين

وايطاليا . ويبدو أن بعض الجماعات السياسية - مثل حزب مصر الفتاة - قد بدأت تنظر الى ايطاليا كمصدر للدعم .

وكان خطر هذه الجماعات ليس ناشئا من قوتها الذاتية فقط ، ولكن من الدعم والتأييد اللذين من الممكن الحصول عليهما من القصر وإيطاليا على حساب كل من الوفد وبريطانيا ، لذا فانه من الممكن القول بأن الخطر الجارى لم يكن هو الدافع الوحيد للنحاس فى المضى قدما من اجل توقيع اتفاقية مع بريطانيا ، رغم ان هذا الخطر المحتمل لم يكن ظاهرا للعيان فى ذلك العام ، الا آن النحاس فى عام ١٩٤٢ م وجه الاتهام الى جماعة مصر الفتاة بالاتصال المباشر بايطاليا مما يعنى ان هذا الاتهام قد وجد شكوكا على الأقل مع بداية نذر الحرب فى عام ١٩٣٦ ، خاصة مع وجود تاريخ من الخصومات والعداء بين تلك الجماعات والوفد ، بالإضافة إلى القصر طبعا . كما أن التعاون بين بعض العناصر أو الشخصيات مثل إسماعيل صدقى وعلى ماهر ، لم يكن احتمالا بعيدا حتى فى ذلك الوقت . وكان السبب الآخر لعقد المحالفة هو تكريس تحالف مع بريطانيا على حساب القصر ، كما ظهر بعد ذلك .

ولا شك فى أن غياب القصر فى ذلك الوقت عن مسرح الأحداث نتيجة للمرض الشديد للملك فؤاد ، ثم وفاته ، قد ترك المجال واسعا للوفد لانتهاز الفرصة وتدعيم العلاقة مع بريطانيا دون أن يعكر

صفو تلك العلاقة الوليده اى مؤمرات من جانب القصر . وفى جو الصراع بين القوى الثلاث ، الوفد ، القصر ، وبريطانيا ، والذى ميز الحياة السياسية المصرية فى ذلك الوقت ، فان اى - تقارب بين قوتين من هذه القوى الثلاث كان يتم بلا شك على حساب القوى المستبعدة .

وبوفاة الملك فؤاد وتقلد ملك حديث السن للعرش ، أدخل النحاس فى روع الوفد أن الفرصة أصبحت مواتية لتدعيم أواصر الصداقة مع بريطانيا واحتكارهم الحكم لفترة طويلة إن امكن دون اى تدخل أو منافسة من جانب القصر ، وقد عبر النحاس عن ذلك فى عام ١٩٣٧ حين سمع بخبر إقالته من قبل الملك ، بأنه لم يعقد المعاهدة مع بريطانيا من أجل أن يحدث هذا .

على عكس مفاوضات ١٩٣٠ فانه لن يتم التعرض لمباحثات ١٩٣٦ حيث أن رسالتين كاملتين ناقشتا كل النقاط فى تلك المباحثات .

ولكن سيتم التركيز هنا على التنازلات التى نجح النحاس فى الحصول عليها من بريطانيا . ففى جلسة الافتتاح فى ٢ مارس ١٩٣٦ ركز النحاس على نقطتين اولاها أن المواد الخاصة بمنح التسهيلات الكاملة فى حالة الحرب كما نص عليها مشروع معاهدة

١٩٣٠ قد ارضت تماما الجانب البريطانى . ثانيها أنه لن يتم التساهل فى مسألة سيادة مصر .

وفى اجتماع تم فى صباح يوم ١٧ مارس بين النحاس ولايسون ، حاول النحاس حث لايسون على اعادة النظر فى مواد مشروع معاهدة ١٩٣٠ ولكنه فشل . ثم ركز النحاس على ان قوات بريطانيا تحدد اماكن وجودها بمنطقة القنال فقط . حيث يمكنها من هناك الوصول الى اى منطقة خلال بضع ساعات فقط . واذا كانت بريطانيا غير راضية عن خطوط المواصلات الموجودة ، فإن الحكومة المصرية ستقوم بانشاء طرق برية ملائمة ، ومد خطوط السكك الحديدية اللازمة ، ويمكن لبريطانيا ان تزيد من عدد قواتها فى القنال .

وقد وافق النحاس على بقاء قوات بريطانية في منطقة القناة ، فى حين رفض وجود تلك القوات في كل من القاهرة والإسكندرية .

ثم رفض الفقرة الموجودة فى المقترحات البريطانية والتى تقول برضاء الطرفين » الخاصة بقدرة الجيش المصرى على الدفاع عن قناة السويس .

وقد وافق النحاس على زيادة عدد القوات البريطانية من ٨,٠٠٠ كما اتفق على ذلك فى مشروع معاهدة ١٩٣١ الى ١٠,٠٠٠

من القوات البرية مع ٤٠٠ طيار مع مساعديهم من الفنيين والاداريين اللازمين .

كما وافق أيضا على أن ترسل بريطانيا تعزيزات إلى قواتها في مصر ، ليس فقط فى حالة الحرب ، أو خطر الحرب كما نص على ذلك مشروع معاهدة ١٩٣٦ ، ولكن أيضا فى حالة احتمال خطر الحرب أو الطوارىء قبل تفاقم الأزمة .

وقد عرض النحاس أيضا تسهيلات ضخمة لتدريب القوات البريطانية الموجودة فى القنال جنوب الإسماعيلية وأعطت القوات البريطانية حق المرور عبر الدلتا لإجراء المناورات فى الصحراء الغربية كلما لزم الأمر .

كما تمنح الطائرات البريطانية حق الهبوط فى أى مكان عندما تطلب ذلك .

ثم أضاف النحاس - كما سبق وان عرض - ان يتم زيادة خطوط المواصلات الحالية وتحسين الخدمة فى الوجود منها . ورغم كل هذه العروض والتنازلات من قبل النحاس ، فان البريطانيين لم يكونوا راضين تماما ، واضطر مايلزلايسون إلى السفر لبريطانيا للتشاور مع أيدى وزير الخارجية البريطانية حينئذ فى لندن حول مسألة القناة . وقد اخبر النحاس مستر كيللى ، القائم باعمال

المندوب السامى البريطانى فى ٤ يونيو ١٩٣٦ ، انه حتى بعد سحب القوات البريطانية من القاهرة والاسكندرية ، فإن بريطانيا بإمكانها إعادة إرسال تلك القوات بلا أى قيد فى حالة الطوارىء . وفى ٦ يونيو كرر مكرم عبيد نفس المعنى إلى مستر كيللى وقد وافقت بريطانيا على أن من حق أى من البلدين احالة مسألة الدفاع عن قناة السويس إلى عصبة الأمم إذا حدث خلاف بينهما حول هذا الشأن بعد عشرين عاما .

وفى المقابل ، فقد وافقت بريطانيا على إضافة كلمة « دولى » إلى جانب « حالة الطوارىء » حيث إنها لاتضر ، وطمأنت الجانب المصرى إلى عدم تدخلها فى الأمور الداخلية. وافقت بريطانيا أيضا على استشارة مصر فى حالة خطر الحرب فقط بعد أن أكد لهم النحاس أن هذه المشاورات ستكون شكلية وأنه سيترك للجانب البريطانى تحديد القوات اللازم إرسالها لتعزيز القوات الموجودة فى مصر ، دون اى تدخل من جانب الحكومة المصرية ولم يعترض النحاس أيضا على مبدأ قيام جنود بريطانيين بحراسة السفارة البريطانية ، ولكنه اقترح أن يكونوا داخل المبنى حتى لايراهم المصريون إذا ما تم وضعهم خارج أسوار المبنى أما بخصوص من يتولى بناء الثكنات التى سيقطنها الجنود البريطانيون ، فقد اقترح النحاس أن تتولى بريطانيا ذلك على أن تقوم الحكومة المصرية بشرائها عند جلاء بريطانيا عنها .

وجدير بالملاحظة هنا الإشارة إلى دور محمد محمود فى تلك المباحثات ، سواء كان ذلك بالاتفاق الخاص مع النحاس مقدما ، أو نتيجة لمبادرة شخصية منه ، أيا كان الأمر ، فقد كانت النتيجة فى النهاية لصالح مصر بلا شك . فقد اعترض محمد محمود فى آخر دقيقة على المواد الخاصة بالمسائل العسكرية فى أكثر من موقع ، واعترض على أساس أنها كثيرة التفصيلات مما يظهر عدم ثقة بريطانيا فى مصر . وبناء على ذلك الخلاف قام النحاس فى ٦ يوليو ١٩٣٦ بمحاولة إجراء تعديلات على كل النقاط تقريبا والتى كان قد سبق الاتفاق عليها . وفى ١٢ يوليو ١٩٣٦ كل من مكرم عبيد وأمين عثمان بزيارة مستر بيكت عضو وفد المفاوضات البريطانى لإقناعه بأنه مالم تحدث عدة تعديلات فى النقاط السابق الإشارة إليها ، فإن محمد محمود وأعضاء آخرين ليسوا من حزب الوفد سيقدمون استقالتهم من عضوية وفد الفاوضات المصرية ولكن محمد محمود قبل بعد ذلك البنود العسكرية بعد أن أبدت بريطانيا عدم استعدادها لتغيير موقفها ، على شرط أن يسحب موافقته فى حالة عدم رضائه عن البنود التى سيتم التوصل إليها الخاصة بالامتيازات – والسودان .

وقد اقترح كل من محمد محمود وحلمى عيسى ان تقوم مصر بقطع المفاوضات فى حالة رفض بريطانيا لطلب مصر بالغاء

الامتيازات وقد قبل الاقتراح ، وتعهدت بريطانيا بمساعدة مصر في العمل على إلغاء الامتيازات ، وكان هذا يعني أن باستطاعة الحكومة المصرية فرض الضرائب على الأجانب ، وهو ماكانت تستطيع عمله من قبل . وتم أيضا تسوية مسألة السودان . فقد كفت مصر عن المطالبة بعودة السودان تحت السيادة المصرية الكاملة ، وتم قبول وجهة النظر البريطانية حول إدارة السودان ، شريطة أن تشارك مصر فى تلك الإدارة بناء على اتفاقية الإدارة المشتركة وكانت نتيجة المفاوضات كما لخصها كاتب بريطانى « من النقاط الأربع التى تحفظت عليها بريطانيا فى عام ١٩٢٢ ، فقد تنازلت عن إحداها وهى حماية الأقليات والأجانب ، أما النقاط الثلاث الأخريات ، وهى حماية المواصلات الامبراطورية ، السودان، وحماية مصر ، فقد اعترفت بها مصر لبريطانيا » .

ورغم كل هذا ، فقد استقبل النحاس استقبالا حافلا عند عودته إلى مصر بعد أن وقع على المعاهدة فى ٢٦ أغسطس عام ١٩٣٦ بلندن ، وقدر عدد المصريين الذين استقبلوه فى شوارع القاهرة ٦٠٠,٠٠٠ .

وقد سمى النحاس المعاهدة « بمعاهدة الشرف والاستقلال » . وعندما وجه النحاس بسؤال حول انتهاء دور الوفد بتوقيع

الاتفاقية ، وهل هذا كان الغرض الاساسى من تكوين الوفد ؟ أجاب بأن دور الوفد لاينتهى بتوقيع الاتفاقية ولكن بتطبيقها . وأضاف أن الوفد ليس حزبا سياسيا ، ولكن وكيل عن الأمة لحماية مصالحها وحقوقها . وعندما جاء دور احمد ماهر للتحدث فى مجلس النواب قبل التصديق على المعاهدة ، قال إذا اعتبرتهم هذه المعاهدة خطوة نحو استقلالنا الوطنى ، فاقبلوها » اما اذا كنتم تنتظرون تحقيق مطالبة كاملة فارفضوها » .

خاتمــــــة .

لاشك فى أن رغبة النحاس الملحة فى توقيع اتفاقية تحت أى ظرف قد كلفته الكثير من رصيده السياسى ، نتيجة للتنازلات العديدة التى قدمها ، واحسنت المعارضة استغلالها فى النيل منه . ومن الممكن التحقيق من رواية لمايلزلايسون بأن النحاس قال له فى اجتماع خاص عقد يوم ٢٠ يوليو ١٩٣٦ أنه على استعداد لتسليم المضمون فى مقابل الحصول على الشكل بمجرد النظر فى بنود الاتفاقية .

حقيقة أنه تم التخلص من الامتيــازات الأجنبية ، وهذا مكسب وطنى بلا أدنى شك ، وحقيقة أخرى أيضا انه تم إضفاء الشرعيــة على وجــود قوات الاحتلال البريطانية وفى مصر وإلى ما لا نهاية .

وفى رأينا أن النحاس هنا قد صعد إلى قمة مجده وشعبيته وإنجازاته . فقد توصل إلى تسوية خاصة بالقضية الوطنية . وكانت المعاهدة هى أقصى مايستطيع النحاس الحصول عليه عن طريق المفاوضات وفى تلك الظروف ، يمكنه أن يركز جهوده على أمور اكثر الحاحا من الناحية الداخلية ، اى العلاقة مع القصر . ومن الممكن القول بأن النحاس قد طبق وبصدق واخلاص المنهج السياسى الذى تأثر به جيل كامل بشكل غير مباشر ، ونقصد به مبادىء حزب الأمة ، السابقة على الحرب العالمية الأولى ، أى الوصول الى تسوية مرضية مع انجلتر ، حتى توجه طاقة الأمة نحو الاصلاح الداخلى وتقييد سلطات الملك .

فالمطالب الوطنية لن يتم تحقيقها الا تدريجيا ، وكل مرحلة سابقة على مايتلوها ولكن السؤال الذى يطرح نفسه هنا هو : هل كانت معاهدة ١٩٣٦ خطوة فى هذا الاتجاه يعتمد عليها المستقبل السياسى للنحاس بالكامل ؟ والإجابة عن هذا السؤال بالإيجاب ولكننا كما نرى فإن هذا لم يكن صحيحا تماما ، ولكن الذى لاشك فيه أن معاهدة ١٩٣٦ كانت أكبر إنجاز للنحاس لخدمة القضية الوطنية .

وكانت أولى الإصلاحات التى عمد الوفد اليها بعد توقيع المعاهدة هو التوسع فى حجم الجيش المصرى وقبول إعداد

متزايدة من الطلبة فى الكلية الحربية . وكان هذا يبدو متفقا مع السؤال الذى طرحناه ، ولكن مالم يدركه النحاس وزملاؤه الوفديون أن هذه الإصلاحات ولدت حركة خاصة بها كان من أول ضحاياها النحاس نفسه . وهكذا فإنه من الممكن القول بأن معاهدة ١٩٣٦ كانت المسئول الأول عن ميلاد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . لأن هذه الأعداد المتزايدة التى دخلت الكلية الحربية ولأول مرة فى ذلك العام وللأعوام الثلاثة أو الأربعة التى تلتها جاءت معظمها من تلك الطبقة الوسطى الحضرية التى اعتمد الوفد على تأييدها فى البقاء فى الحياة السياسية فى مصر . وفى خطابه السنوى فى ١٣ نوفمبر فى ذكرى عيد الجهاد فى عام ١٩٣٧ تفاخر النحاس بأن عدد طلبة الكلية الحربية الذين قبلوا فى ذلك العام قد ازداد من خمسين إلى ثلاثمائة ، ولذا فإنه من الممكن القول إن النحاس نفسه كان الأب الحقيقى لثورة ٢٣ يوليو . بهذا المعنى أيضا كان النحاس محقا ، فعن طريق تنازل واحد من جانب بريطانيا ، تم تطبيق عدة إصلاحات ، التى ولدت بدورها قوى سياسية واجتماعية جديدة لعبت أدوارا بعد ذلك فى الصراع من أجل الاستقلال ، ولكنه لم يدرك طبيعة القوى الجديدة التى أطلقها من عقالها .

الفصل الثالث

النحاس ، الوفد والقصر ١٩٣٦ - ١٩٤٢

تولية فاروق العرش :

توفى الملك فؤاد فى ٢٨ أبريل ١٩٣٦ ، وكان ابنه الأمير فاروق يبلغ من العمر ١٧ عاما ويدرس فى بريطانيا ، وكان أول عمل للبرلمان هو فتح وصية الملك السابق ، والتى قد كتبت منذ ١٤ عاما فى ٢١ يونيو ١٩٢٢ . وبما أن احد الأوصياء الثلاثة الذين ذكروا فى الوصية ، عدلى يكن ، كان قد توفى ، فقد انتهز الوفد الفرصة ليطالب بتعيين اوصياء جدد . وكانوا بالتحديد توفيق نسيم ، لكن مسعاهم باء بالفشل . وقد تكون مجلس الأوصياء الجدد من الأمير محمد على رئيسا شريف صبرى (شقيق الملكة نازلى والدة فاروق) وعبد العزيز عزت الذين كانت تربطهم صلات طيبة بالوفد . وقد

حاول الوصي على العرش الأمير محمد على ، رفع سن الرشد للامير من ١٨ عاما الى ٢٥ عاما لكى يرتقى عرش والده ، الا ان النحاس رفض محتجا بأنه ليس لديه من الوقت مايكفى لانشغاله فى مباحثات المعاهدة حيث أن ذلك يتطلب تعديلا فى الدستور وكانت الفكرة السائدة أن الملك الجديد حديث السن ، لذا فمن السهل التأثير عليه وكسبه الى صف الوفد . وكان الشعب بصفة عامة فى غاية التفاؤل بالملك الشاب وإن كان الكاتب يشكك فى مدى مشاركة النحاس شخصيا فى هذا التفاؤل .وطالما انه قد وافق على تقلد فاروق العرش . فإن من الواجب اتخاذ عدد من الاجراءات اللازمة ، أولا طرد بعض رجال الحاشية بالقصر ممن يخشى من النحاس وأحمد ماهر .

ولكن النحاس لم يفعل شيئا من هذا القبيل . وقام على ماهر رئيس الوزراء وقتئذ - بحساب من الملك بالتقويم الهجرى بدلا من الميلادى قبل ١٨ عاما . ولكن محاولة النحاس كسب ود فاروق عن طريق رفض اقتراح الأمير محمد على لم تشفع له حيث أن الصدام كان حتميا بين النحاس كممثل لحكومة دستورية منتخبة من قبل الشعب ، وبين فاروق كممثل لمؤسسة ملكية ترفض سلطاتها بأى حال من الأحوال .

وأن كانت هناك رواية آخرى تعتمد على المصادر البريطانية ،

تخالف الرواية السابقة ، فى أن الوفد كان يحبذ عودة فاروق الى بريطانيا لتكملة دراسته مع رفع سن الرشد الى ٢١ عاما لتقلد العرش ، على اساس ان يكمل الملك دراسته . ويكمل التقرير البريطانى المعتمد السامي فى مصر رغم اقناعه بوجاهة رأى الوفد ، الا انه كان يخشى فيما لو تركت الساحة خالية للوفد لمدة ٤ سنوات قبل بلوغ فاروق سن الرشد أن يحول الوفد الشعور الوطنى المصرى فى اتجاه مناقض للملكية .

ومما لاشك فيه أن بعض قطاعات الوفد قد فكرت فى ذلك ، ولكن استنادا الى المصادر المصرية ، فانه يبدو أن النحاس حين لم يجد استحسانا من جانب بريطانيا لتلك الفكرة ، لم يحاول التقدم بها بشكل أكثر جرأة خوفا من إفساد جو المباحثات التى كانت تجرى فى ذلك الوقت ، وكانت تمثل الألوية فى قائمة اهتماماته ، وهنا تبدو اجابته على الأمير محمد حسن ، أن ذلك يتطلب تعديل الدستور ، وهو مالا وقت لديه لذلك . وحدث أول خلاف .. وكان حول كيفية الاحتفال بتولى الملك الجديد للعرش . فقد كتب صحفى يعمل بجريدة الأهرام يقول : « ان الاحتفال يجب أن يحدث فى القلعة ، وأن يقلد شيخ الأزهر الملك الجديد ، سيف جده الكبير ، محمد على باشا » . وقد استوحى الصحفى تلك الفكرة من الأمير محمد على . وظهر أول رد فعل للنحاس حين سمع بهذا الاقتراح بأن عقب على

ذلك قائلا « لقد بدأ اللعب » أما صحيفة المصرى « التابعى » ص ٨٩–٩٠) جريدة يومية بدأت فى يونيه منذ ١٩٣٦ يرأس تحريرها محمود أبو الفتح (حمزة ص ١٥١) فقد نشرت تحت عناوين ضخمة ، أن شخصية كبيرة مسئولة قد سربت الى الجريدة نبأ رفض مجلس الوزراء القاطع لأى احتفال دينى . وكان الغرض من نشر هذا النبأ هو إظهار من يملك القرار فى هذه المسائل ، أى الوزراء فقط (مضابط مجلس النواب ٢١ يوليو ١٩٣٧ ص٢٢٢١ . وفى مجلس النواب اجاب النحاس على استجواب بخصوص هذه المسألة واضح رأيه تماما فى الموضوع. كما اعترض ايضا على اقتراح أن يكتتب الشعب لعمل تاج يضعه رئيس مجلس الشيوخ على رأس الملك فى احتفال يدعى اليه الملوك والرؤساء من البلدان الأخرى . كما اعترض على اقتراح اخر من قبل الأمير محمد على بأن يقوم فاروق بالصلاة يوم الجمعة ثانى يوم لتقلده العرش فى الجامع الأزهر حيث يقرأ شيخ الأزهر دعاء خاصا .

وفى خطاب النحاس لتقديم وزارته الى مجلس الأوصياء قال :

« وستجعل الوزارة من أول اغراضها تحقيقا للثقة التى اسدتها الأمة الى الوفد المصرى فى الانتخابات الأخيرة تمكين حملات الولاء والثقة بين العرش والامة ، وتوطيد النظم البرلمانية على الاسس الديمقراطية المعمول بها فى البلاد العريقة فى الحكم النيابى ،

ولهذا فقد اعتزمت أن تنشأ وزارة جديدة باسم وزارة القصر لتوثيق روابط التعاون فى خدمة البلاد ، كما أننى أرى لحسن سير العمل البرلمانى ادخال نظام وكلاء الوزارات البرلمانيين ، وسأعرض على مجلسكم السامى مشروع مرسوم بانشاء هذا النظام » .

ويذكر د. يونان لبيب رزق فى هذا الصدد ان النحاس « سعى إلى الاستيلاء على القصر نفسه ، فقد تضمن الخطاب الذى وجه النحاس الى مجلس الوصاية بمناسبة تأليف وزارته انه بهدف توثيق العلاقة وتدعيم الثقة بين القصر والأمة فإنه ينوى اقامة وزارة القصر ، وقد رأى المندوب السامى أن الهدف هو أن يسيطر الوفد على القصر حيث يصبح وزيرا سياسيا يتتبع الوزارة فى الاتجاه الذى تسير فيه ، وقد تدخل الانجليز بشكل سافر وتم التوصل إلى حل وسط بانشاء منصب الوكيل البرلمانى لشؤن القصر واختيار عبد الفتاح الطويل لهذا المنصب وتقرر أن يكون مقره رئاسة الوزراء لا القصر وان يعمل كمعاون لرئيس الوزراء فى شؤن القصر بدلا من العمل على مسؤليته وهو بهذا يحقق الاهداف الاساسية من وظيفة القصر دون ان يقلل من هيبة الملك » .

وفى الفترة مابين تولى النحاس الوزارة وتقلد الملك الجديد العرش كانت هناك معركة اخرى تدور رحاها بين الاثنين ، حول السيطرة على الجيش ، وكان للنحاس اهتمام خاص بالجيش وذلك

لسببين » أولا لأن مصر سوف تحصل على استقلالها من خلاله الجيش ، فطبقا للمادة الثامنة من المعاهدة تظل القوات البريطانية فى منطقة القناة الى ان يحين الوقت الذى تستطيع فيه القوات المصرية الدفاع عن القناة وحدها ، لذلك فإن تقوية الجيش كانت أهم أهداف النحاس ، ولذا وجب وضعه تحت اشرافه شخصيا .
اما السبب الثاني ، فقد كان سياسيا محضا ، حيث كان النحاس متشككا في ميول القصر الديكتاتورية ، لذا فإن عليه ان يضع الجيش تحت اشرافه ، وعلى اقل تقدير يجب تحييده ، وفى نهاية الأمر اصدر النحاس القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٧ لانشاء مجلس الدفاع الأعلى . وفى هذا القانون سحب النحاس ، أى سلطات على الجيش كان يتمتع بها الملك ونقلها الى رئيس مجلس الوزراء . وقد الغى النحاس تلقائيا منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة الذى يشغله الملك بهذا القانون الجديد . اما الحادثة الثانية فكانت حول قسم الجيش فى الاحتفال لتتويج الملك . فقد اراد القصر ان يكون كالاتى (ان أكون مخلصا للملك ، مطيعا لأوامره) فى حين أن الوزارة كانت تريد (مخلصا للملك ، مطيعا للد ستور) (مجلة الشبان – الوفديين ١٦ سبتمبر ١٩٣٦ ص ١٦) ، والفرق هنا واضح ولايحتاج منا إلى تعليق . وكانت سياسة النحاس تهدف إلى تقليص سلطة الملك ، والحد من امتيازاته وقد اتبع فى ذلك عدة طرق

لتحقيق هذه السياسة ، وكانت احداها تخفيض نفقات القصر . ففي شهر مايو قام النحاس وكرم عبيد بزيارة القصر واقترحوا أن يقوم الملك بشراء قصرى القبة والمنتزه ، أو على الأقل تحل نفقاتهما ، وكانت تقدر بعشرين الف جنيه فى العام . كما اقترح النحاس ايضا بتخفيض مخصصات باقى افراد العائلة المالكة بالمثل . كما تطوع الملك وفعل .

وفى محاولة أخرى من قبل النحاس للاقلال من هيئة الملك ، اصدر اوامره لبعض الحرس الملكى بالذهاب لاستقباله ، اى النحاس ، وأن يعزف السلام الوطنى له حين عاد من رحلته الى اوربا ، كما امر وزارة الحربية والدفاع بإرسال زورقين حربيين لمرافقة سفينة النحاس حين وصلت الى ميناء الاسكندرية ، وقد ضايقت تلك الحادثة القصر الملكى كثيرا ، حيث أن هذه المراسيم تجرى للملك فقط . كما أن النحاس أرجأ احتفال المدرسة الحربية يوم ١٨ اكتوبر ١٩٣٦ لعدم استطاعته الوجود فى ذلك الوقت ، رغم موافقة الملك على الحضور .

وكانت السفارة البريطانية فى القاهرة ترصد كل هذه الحوادث وتدرك مغزاها جيدا . فقد نصح لايسون النحاس أن يكون على علاقة احترام ، بل وإن امكن ، صداقة ، مع مليكه . وقد استمع النحاس الي النصيحة مستجيبا ، فى حين ان مكرم ايدها بحرارة .

وقد كتب لايسون بعد ذلك إلى ايدن يعقب على تلك المحادثة ، انه رغم ان النحاس لم يعقب كثيرا أو يتحدث اثناء اللقاء . الا أنه يلاحظ أن النحاس فى النهاية كان يعمل بنصيحته .

ولكن يبدو أن النحاس كان مصمما أكثر من ذى قبل ، أو من وقت مضى على تسوية خلافاته مع القصر مرة واحدة وإلى الأبد ، فقد كسب مساندة الانجليز له عن طريق المعاهدة ، كما أن عدوه اللدود . الملك فؤاد ، قد توفى وكان الملك الجديد حديثا فى السن وبلا خبرة ولن تسنح له فرصة اخرى أفضل من هذه . وقد اتبع النحاس فى ذلك سياسة ذات شقين ، يقوم الشق الأول منها على تقلص سلطات القصر إلى ادنى حد ممكن . أما الشق الآخر فيقوم على زيادة سلطانه هو الى حد يصعب على القصر معه بعد ذلك تغييرها . وكانت وسيلته ، الى ذلك « القمصان الزرق » .

وبالرغم من أن اسم القمصان الزرق ، اصبح مرادفا لاسم الوفد والنحاس شخصيا ، الا ان حركة القمصان الملونة تعود الى اصول غير وفدية منذ عام ١٩٣٣ . وكما لاحظنا فى الفصل السابق ، فان أجيالا جديدة قد شبت بعد ثورة ١٩١٩ فاقدة الامل فى النظام الدستورى والأحزاب القائمة وقتذاك . فظهرت جماعات سياسية جديدة كان أهمها ، جمعية مصر الفتاة وجمعية الشبان المسلمين وقد تأثرت مصر الفتاة بكل من المانيا وايطاليا واقتبست

عنها فكرة القمصان الملونة ، وبتفاقم ازمة عام ١٩٣٥ ، فان الاتجاه الذى كان قد بدأ فى الظهور اخذ فى الامتداد والتوسع . فلأول مرة منذ ١٩١٨ .بدأ الطلاب والشباب فى تنظيم أنفسهم خارج الأحزاب السياسية القائمة . وقد تركوا لشأنهم فترة طويلة . ثم بدأ زعماء الأحزاب القائمة فى الانتباه الى وجودهم ومحاولة استمالة اكبر عدد منهم . ولكن في هذه المرة كان زعماء الأحزاب يسيرون مع التيار العام من أجل الاستفادة منه فنجد مثلا زعيما مثل محمد محمود قد تمكن من استقطاب عدد لابأس به ، خاصة بعد خطابه فى ٧ نوفمبر ١٩٣٥ . ويشجع الامير عباس حليم على تكوين مجموعة جديدة من الطلاب والعاملين . ويتبع ذلك ظهور « جماعة الطلاب الوطنيين » تحت قيادة نور الدين طراف الطالب الحر الدستورى بكلية الطب . وقد ضمت هذه المجموعة بين صفوفها اعضاء من حزب الأحرار الدستوريين من الحزب الوطنى . والأمير عباس حليم . وقد نظمت على أسس عسكرية وكان لأعضائها زى خاص ، بها وشارات خاصة بها . وقد ساعدها محمد محمود ماليا فى حين أظهر اسماعيل صدقى تعاطفه معها ، بسماحة لها بالاجتماع فى منزله .

وقد انضم الوفد الى التيار العام بعد أن لاحظ تخلفه عنه ، خاصة بعد حوادث نوفمبر عام ١٩٣٥ اذ غاب العنصر الوفدى عن

حركة الطلاب والشباب . وبدأ حزبا الوفد والأحرار الدستوريين كل على حده فى تنظيم شبابه على اسس شبه عسكرية ، مستوحاه من المنظمات الشبيهه فى كل من ايطاليا والمانيا فى ذلك الوقت .

وعلى الرغم من أن النقراشى كان قد بدأ فى تنظيم لجان الشباب الوفدية فى منتصف يوليو ١٩٢٣ إلا ان المسألة لم تؤخذ بجدية الا فى عام ١٩٣٥ لمواجهة القمصان الخضر ، حيث تم تنظيمهم على اسس عسكرية ، وقدر عددهم فى عام ١٩٣٦ بثمانية آلاف . وكان الهدف من هذ المنظمة هو تكوين شباب قوى مشبع بالروح الرياضية والعسكرية ، يعرف واجباته وحقوقه تجاه بلده ودينه تحت قيادة زعيم الوفد ، مصطفى النحاس باشا . وكان على كل عضو ان يحلف اليمين الآتية قبل أن يصبح عضوا (اقسم بالله العظيم ، بوطنى ، بشرفى ، أن اكون وفيا للملك ، للوطن ، للوفد وأحارب من أجل مصر وامتنع عن كل مايناقض مبادئى .

ولاشك أن مادفع الوفد الى الاهتمام بتكوين قمصانه الزرق ، كان ولاء القمصان الخضر للملك وعداءهم الشديد للوفد ، والنظام الديمقراطى الدستورى القائم بصفة عامة . وفى حقيقة الأمر فان القمصان الخضر لم تشكل تهديدا حقيقيا على الوفد ، ولكنها كانت تمثل خطرا محتملا ، وخاصة اذا وضعنا فى الاعتبار تأييد القصر لها من خلال على ماهر ، ثم ماشيع حول علاقتهم بدول المحور .

ولا شك أن السفارة الايطالية فى مصر كانت تنظر اليهم بعين العطف وتضعهم فى مشاريعها الخاصة بمصر .

ومع الغزو الايطالى للحبشه وازدياد التوتر العالمى ، فمما لاشك فيه ان كل هذه الاعتبارات كانت تجول فى ذهن النحاس حين وقع معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا ، كما أن تكوين القمصان الزرق كان الهدف منه الحد من انضمام الشباب الى القمصان الخضر ، وهو ماكان يبدو على السطح ، ولكن فى لحقيقة الامر فان القمصان الزرق كانت ايضا هدفا آخرا بعيد المدى ، واشد خطورة من مجرد مواجهة القمصان الخضر ، وهو مواجهة الملك نفسه فى أى صراع بين الوفد والقصر فى المستقبل كان هدف النحاس إذن هو : إحكام قبضته على الشباب ، التحرش بالخصوم والخوف من قيام انقلاب بعد تصديقهم على المعاهدة ، خاصة بعد توتر العلاقات نتيجة النزاع حول مسألة القصر والألقاب والنياشين ومسائل أخرى ، فالنحاس غير واثق من ولاء الجيش والشرطة له فى حالة صراعه مع الملك . انه يريد تعبئة وتجنيد الشباب كقوة يمكن ان يعتمد عليها . وهو يعرف ان هذه القوة لاتستطيع الوقوف بنجاح امام الجيش والشرطة ، ولكنه واثق انه اذا حدثت عدة اصابات وسط هؤلاء الشباب ، فان الرأى العام سينحاز إلى صالحه بقوة ضد الملك .

واعتقد أن هذا يفسر عدم اقدام النحاس على اصدار تشريع

يحرم تشكيل المنظمات شبه العسكرية فور تأليفه الوزارة ، كما حاول ان يقنع توفيق نسيم من قبل ، ولكنه لم يحاول معاودة الكرة مرة ثانية ، فاصطدم برغبة القصر حتى نستطيع أن نقول أن النحاس كان جادا فى محاولته السابقة ، وانه امام رغبة القصر لم يجد مناصا من محاربته بنفس سلاحه . ومما يؤكد كلامنا ان النحاس قد اعرب عن مخاوفه من انقلاب القصر عليه عندما ابدت بريطانيا تحفظاتها على القمصان الزرق .

ومن اللافت للنظر أن القمصان الزرق اصبحوا شيئا فشيئا سلاحا شخصيا استخدمه النحاس ضد القصر ، ومن اجل تبديد مخاوف البريطانيين ، اصدر تعليمات يحظر فيها على اعضاء القمصان الزرق حمل العصى أو أى اسلحة بيضاء . كما عين مجلسا تنفيذيا مهمته الاشراف عليهم (مجلة الشباب الوفديين ١٦ ديسمبر ١٩٣٦ عدد ٧) كما غيّر القسم إلى « اقسم بالله ان اظل مجاهدا لوطنى تحت لواء زعيمى مصطفى النحاس لآخر لحظة من حياتى وان اظل وفيا لذكرى سعد ماحييت وان اقاوم بكل قوتى كل خارج على الوطن واكون بعيدا عما يشوه مبدئى أو يسىء الى هيئتى » .

وفى هذا القسم لايذكر اسم الملك على الاطلاق . ويذكر د. بلال احد زعماء القمصان الزرق للملك فاروق وهذه الحادثة دلت على

شيء ، فعلى العكس والا ماكان قد رفض ، ويذكر النحاس لايسون في احدى برقياته عن حديث بينه وبين أمين عثمان . يطلب منه الأول أن يقول للنحاس أن يحل القمصان الزرق في مقابل حسن نوايا الملك ويرد أمين عثمان قائلا بأن ذلك يعني أن يسلم النحاس أقوى سلاح لديه دون أي ضمانات .

ولا يسع المرء الا أن يتساءل ماذا يدور في خلد النحاس ؟ أيقدم على تقديم الاستقالة مثلما فعل عام ١٩٣٠ منتظرا خروج الجماهير تطالب به ، والثورة كما فعلت مع سعد زغلول في عام ١٩٢٤ ، ولكن هذه المرة بتأييد من أصحاب القمصان الزرقاء ؟ ولماذا لم يستخدمهم في نهاية عام ١٩٣٧ ام انه فوجيء أيضا كما حدث من قبل بتوالي الأحداث سريعا ؟

ولكن القمصان الزرقاء لم تكن سبب خلاف بين النحاس والقصر فقط . بل امتد أثرها الى داخل حزب الوفد نفسه ، حيث أصبحت موضوعا للخلاف وسببا من أسباب الانشقاق . فكما كتب أحد التقارير يقول (أن الاتجاه العام لتطوير الأحداث ينم عن خلق دكتاتورية البرجوازية الصغيرة مؤلفة من النحاس ومكرم عبيد والتي تسعى إلى استبعاد العناصر الوفدية الارستقراطية والتي تنتمي إلى طبقة المثقفين وكما ظهر بعد ذلك في إحدى خطب النحاس نفسه فإن خلافات عميقة بين النحاس ومكرم عبيد من ناحية وبينه

وبين النقراشي من ناحية اخرى جعلته يستبعده مع الآخرين من الوزراء حول موضوع خزان اسوان . وكان قد قدم استقالته ٦ مرات قبل ذلك ، مرة لاعتراضه على فصل العقاد في عام ١٩٣٥ ، والذى كان يطالب بقيادة جديدة للوفد ، أى النقراشي ، ومرة أخرى لاعتراضه على وجود نجيب الهلالي في لجنة الوفد المصرى ١٨ سبتمبر ١٩٣٧) . وفي شهادته امام محكمة الثورة عام ١٩٥٣ ، قال الهلالي ان كلا من النقراشي واحمد ماهر كانا ضد وزارة توفيق نسيم والذى كان النحاس يؤيدها . وتأييدا لكلامه ذكر الهلالي واقعة فصل فاطمة اليوسف من الوفد في ٢٨ سبتمبر ١٩٣٥ . بينما كان يؤيدها كل من أحمد ماهر والنقراشي ضد النحاس ومكرم عبيد . حتى قبل ذلك . تبعا لرواية الهلالي فقد اتهم النحاس النقراشي بأنه السبب وراء موقف بريطانيا المتشدد في مباحثات ١٩٣٠ ، فلقد كان النقراشي من أنصار استمرار المفاوضات رغم مسألة السودان ، مما أدى الى تعنت بريطانيا . ومنذ ذلك الوقت والنقراشي يسعى الى زعامة الحزب ، مما حدا بالنحاس الى اتهامه وماهر بمحاولة عزله . كما ان النحاس دافع عن مكرم قائلا : إن بعض الآخرين كانوا يسعون الى امتيازات خاصة لهم ولأقاربهم من وزير المالية (أى مكرم) الذى رفض الترخيص بها . وفي الوقت نفسه اتهم النقراشي وماهر مكرم

بالعمل مع النحاس وخلق مذهب عادة الفرد حوله (الاهرام ١٩٣٨/١/٤) ويبدو ان طرفى النزاع كانت لديهم اسباب اخرى قوية جدا للخلاف حول المعاهدة مع بريطانيا وانعكاساتها . فقد كان من رأى النحاس أن تنفذ مصر بنود المعاهدة بكل امانة خاصة ان هذا فى مصلحة مصر لأنه بسبب ذلك سيتمكن من التخلص من الامتيازات الأجنبية فى مؤتمر مولنرو فى عام ١٩٣٧ بمساعدة بريطانيا . فى حين ان النقراشى كان ينظر للمعاهدة على انها مجرد خطوة فى سبيل انهاء وجود الاحتلال البريطانى فى مصر . وكان يريد التخلص من كل العناصر البريطانية التى تعمل فى الحكومة المصرية .

ولذا فمن الممكن فهم موقف النقراشى من مشروع خزان اسوان على ضوء ذلك . لأن الخلاف كان حول طرح المشروع فى مناقصة عالمية أم اعطائه لشركة بريطانية كما كان يريد النحاس ، مكرم ، عثمان محرم وزير الاشغال العامة . ويبدو أن هذا الخلاف كان هو بداية النهاية ، والموقف الذى لاتنازل عنه ولارجعة فيه .وقد أخذ الخلاف اشكالا وصورا اخرى ، مما ادى فى النهاية الى انشقاق النقراشى مع صديقه احمد ماهر ، عن الوفد ولكن يبدو ايضا ان مكرم من جانبه يسعى الى توسيع شقة الخلاف بين النحاس ومن كانوا فى يوم من الايام من اشـــد مؤيديه . وقد ألمح

التابعى الى ذلك ، حين وصف كيف هنأ مكرم النحاس على الأنباء .

ولكن انشقاق ٣٧ كان اكثر خطورة من اشقاق ١٩٣٢ لأن انشقاق ٣٢ كان يماثل انشقاق ٢٢ من حيث تشابه الموضوع والأشخاص ، وكانت نتيجة كل من الانشقاقين تعزيز مركز رئيس الحزب داخله وخارجه ، عن طريق التخلص من أى معارضة داخلية ، والظهور بمظهر الزعيم الذى لايساوم امام الشعب ، وفى كلا الانشقاقين ، اصاب كل من سعد زغلول والنحاس فى تقديرهما للموقف وفهمهما لاتجاهات الرأى العام ، وكان خصومهم هم الذين وقفوا ضد التيار العام وظهروا يظهر الخارجين عن الاجماع الوطنى ، كما أن هؤلاء المنشقين كانوا من البداية ضد قيادة النحاس و لم يكن لبعضهم اى فضل فى نجاح النحاس ترشيحه لزعامة الوفد . ولكن انشقاق ٣٧ كان يختلف اختلافا جذريا ، فأولا كان الفضل يرجع الى صفية زغلول والنقراشى فى انتخاب النحاس ، وكان النحاس يعتمد عليهما حيث كانا يشكلان قاعدته الرئيسية . ولاشك فى أنهما كانا يدركان تماما أن النحاس مدين لهما بمنصبه . وكان تأييد صفيه زغلول للنحاس مشروطا باستشارتها فى كل خطوة هامة يقدم عليها الوفد ، وهو عدم رفض فتح الله بركات ان يقطعه على نفسه . وبصلة القرابة بين صفية

زغلول والنقراشى وعلاقة الصداقة التى تربط الأخير بأحمد ماهر ، فليس هناك أدنى شك فى أن فكرة العمل بدون النحاس قد طرأت لهم ، كما أن الاتهام بأن مكرم اصبح هو المهيمن على النحاس يقودنا الى الملاحظة الثانية .

ومما لاشك فيه انه بعد عشر سنوات من انتخابات النحاس زعيما للوفد ، والتى اصبح خلالهما رئيسا للوزراء ثلاث مرات ، واجه تحديات لزعامته من داخل الوفد وتغلب عليها ، وعقد تسوية ناجحة مع بريطانيا وهو مافشل غيره فى تحقيقه ، وفى كل هذه الاثناء لم يكف مكرم عن ترديد نغمة « المقدسى » ولذلك كان من الطبيعى ان تتغير طبيعة علاقة النحاس بمن كانوا السبب فى انتخابه منذ عشر سنوات ، وكان اتهام النقراشى لمكرم بالاستحواذ على النحاس يعنى فى حقيقة الأمر ، أن النحاس قد كف عن اشتراكه فى صنع القرارات ، كما كان يفعل فى الماضى . كما أن موقف النحاس بتجاهله تهديد ام المصريين بغلق بيت الأمة فى وجهه لم يسو خلافاته مع النقراشى ، تبين الى أى مدى اصبح النحاس واثقا من نفسه ، ومعتمدا على ذاته ، وليس فى حاجة الى من كان فى امس الحاجة اليهم منذ عشر سنوات . وكان لهذا التغير فى شخصية النحاس وانعكاسه الواضح على علاقته معهم ، وهذا يقودنا الى الملاحظة الثالثة وهو أن النحاس باحساسه هذا ، بأنه

اصبح فى غير الحاجة الى من ايدوه فى السابق وتماديه فى تجاهلهم حتى دفعهم الى الخروج عليه ، كان يحطم بذلك قاعدته التى كان يعتمد عليها ، أى أنه كان يدمر نفسه . فالذين خرجوا عن الوفد فى ٢٢ أو ٣٢ ، اعضاء عدلى وبركات لم يشكلوا قاعدة زعامة سعد أو النحاس ، ولكن الذين خرجوا فى عام ٣٧ كانوا يشكلون أساس قاعدة النحاس ، وبذلك اضعفوا مركزه العام وهو ماسنراه يتكرر مرة ثانية بعد ذلك بانفصال مكرم فى عام ٤٢ .

ولم يكن احمد ماهر ، الذى وقف بجانب صديقه النقراشى ، قد فصل بعد من الحزب ، كما لم يقدم استقالته ايضا . ويبدو أنه كان يسعى لاحداث انقلاب داخل الوفد نفسه ، وتبدأ مكانة النحاس كزعيم للحزب ، وكان لماهر اسبابه ايضا ، فمن ناحية ، كان مثل النقراشى ، لايرى فى المعاهدة سوى خطوة نحو الاستقلال ، وبتوقيع المعاهدة ، كان يرى ان تكف الأحزاب عن التشاجر وتبدأ صفحة جديدة . وفى الوقت نفسه وبوجود اخيه على ماهر كرئيس للديوان الملكى ، عادت مرة أخرى الفكرة القائلة باحلال شخص آخر محل النحاس لازالة اسباب الخلاف بين الوفد والقصر ، ولاشك أن ماهر رأى انه ليس هناك انسب منه ، وان الفرصة مواتيه بوجود اخيه فى القصر الملكى .

وكانت الأطماع الشخصية متداخلة مع الخلافات السياسية ،

وكان الانشقاق حتميا حيث لم يصبح هناك اى امكانية للمساومة ، وفى ٢٣ ديسمبر ١٩٣٧ فى اجتماع للهيئة البرلمانية لحزب الوفد ، انسحب احمد ماهر مع ثلاثة نواب آخرين بعد أن اقترح ان يتقاعد النحاس ، وان يحل آخر محله لحل الخلاف مع القصر ، وطبقا لرواية اخري ، فإن النحاس تكلم عن الأزمة السياسية مع القصر وموقفه منها ، وانه وافق على حل « القمصان الزرق » واسقط طلبه بضرورة القسم بالولاء للدستور في قسم الجيش . ولكنه كان مازال يعارض تعيين عبد العزيز فهمي في مجلس الشيوخ ، وقد حث احمد ماهر على الاعتدال ، وايده ثلاثة نواب فقط ، وحين اخذت الاصوات ، حصل النحاس على تأييده ٢٨٨ صوتا فى مقابل ٣ أعترضوا عليه ، كما تمت الموافقة على اقتراح بطرد أى وفدى يقبل بتشكيل حكومة أو يشارك فى حكومة أو يؤيد حكومة لا يترأسها النحاس .

والروايتان لاتناقض بينهما ، ولكن تكملان بعضهما البعض ، فحين عقد البرلمان جلسته لسماع نبأ النحاس وتعيين محمد محمود رئيسا للوزراء ، منع احمد ماهر رئيس مجلس النواب أى نائب من التحدث بما فى ذلك النحاس نفسه ، ثم ذهب بعد ذلك الى النادى السعيدى حيث القى خطبة هاجم فيها النحاس قبل أن يعلن انسحابه من الوفد ومعه ٢٩ نائبا وعضو مجلس شيوخ .

(حشيش وسبق ذلك فى ٢٨ نوفمبر ١٩٣٧ أن اطلق عز الدين توفيق – عضو فى جمعية مصر الفتاة – اربع رصاصات على سيارة النحاس فى شارع عباس بالقاهرة ، وقد اصابت إحدى الرصاصات سيارة النحاس ، ولكنه لم يصب شخصيا ، وقد القى القبض على الجانى ، وعند سؤاله قال انه قرأ المعاهدة واعترض عليها ، وقد حكم عليه بالسجن عشرة أعوام

مع الاشغال الشاقة فى ٢٨ مارس ١٩٣٩ . وكان النحاس مقتنعا بأن ايطاليا وراء اغتياله . كما اخبره وزير العدل ، واتهم النحاس بعد ذلك مصر الفتاة مع ايطاليا وقد ارسل فاروق نائب رئيس الديوان لتهنئته على نجاته فى وقت متأخر من صباح ذلك اليوم ، مما عده النحاس عدم اكتراث من جانب الملك ، وهو ماوسع شقة الفجوة والخلاف بين الاثنين .

وكانت هذه اول محاولة لاغتيال النحاس جماعة سياسية معارضة تماما لخطته السياسية ، كما كانت هذه المحاولة مؤشراً لبداية تصاعد موجة من العنف موجهة اساسا ضد الوفد .

وقد نشر النحاس فى ١ يناير ١٩٣٨ بعد اقالته بيانا يشرح فيه اسباب الخلاف مع الملك .

« اما فى العهد الحالى . فقد حرم مجلس الوزراء من حق

التقدم للبرلمان بمشروعات القوانين ، وهو حق يملكه كل نائب او شيخ منفردا ، فكيف بمجلس الوزراء مجتمعا ، وكذلك قد انكر على مجلس الوزراء حقه فى تعيين الموظفين وعزلهم ، وفى تعيين الشيوخ ، ومنح الرتب والنياشين للاعيان والموظفين ، وما الى ذلك من شئون الدولة ، فجعل بين الوزراء وبين مباشرة الحكم فعلا واصبحت رقابة البرلمان حبرا على الورق ، وتولى الأمر من رجال القصر من لايعترف لهم الدستور باية صفة أو مسؤلية » .

(الأهرام ١ يناير ١٩٢٨ ص ٩ ١٤)

وكان النحاس فى واقع الأمر يشير الى الحوادث التالية ، ، ذلك أنه عندما خلى مقعدان فى مجلس الشيوخ من المقاعد التى يعينها الملك ، ايد طرح مسألة من له حق تعيين الخمسين فى مجلس الشيوخ مرة أخرى ويعود ذلك الخلاف بين الحكومة والملك إلى عام ١٩٢٤ ، وقد حسم وقتئذ لصالح سعد زغلول ، وقد أعيد ذلك الخلاف مرة أخرى عندما رشح النحاس محمود فهمى باشا وحسن نافع لشغل المقعدين . فقد اعترض القصر على ترشيح حسن نافع واصر على تعيين مرشحه عبد العزيز باشا وكان معروفا بعدائه الشديد للوفد ، ولم يسع النحاس سوى الرفض ، أما الخلاف الثانى فكان حين رفض الملك التوقيع على قانون زيادة المصروفات السرية ، وكانت حجة الملك على ذلك أن أموال المصروفات السرية

تصرف على القمصان الزرق ، وهذا مخالف للقانون . وقد رفض الملك ايضا التوقيع على قانون تخفيض نسب القبول لامتحان دخول الجامعات ، وكانت حجة الملك فى ذلك ان ذلك القانون يجب أن يمر أولا على مجلس الجامعة للموافقة قبل توقيع الملك عليه وسبب اخر للخلاف عندما بدأت بعض الشائعات تتحدث عن صلات بين الوفد وبعض كبار الضباط فى الجيش ، واخيرا تم تقديم ضابط الجيش الى الملك . بواسطة وزير الدفاع الوفدى ، وهو مالم يحدث من قبل (البلاغ نقلا عن الديلى تلجراف ١٤ ديسمبر ١٩٣٧) .

وفى ٣١ ديسمبر ١٩٣٥ قامت مظاهرة ضخمة ضد النحاس فى الجامعة ، وكانت تعتبر اكبر مظاهرة ضد الوفد منذ مظاهرة طلبة الأزهر ضد سعد زغلول من حوالى ١٣ عاما . وقد انتهز الملك الفرصة ، وقد عقب النحاس بعد ذلك على الخلاف الذى بينه وبين على ماهر ، على انه خلاف دستورى وكان الموضوع حول من يحكم ؟ القصر ام الحكومة المنتخبة ؟ وكانت الأجابة واضحة فى ذهن النحاس « كانت مسائل الحكم من مسئولية الحكومة المنتخبة التى كانت مسئولة امام نواب الأمة . ولكن على ماهر كان يصر على ان – للقصر الحق فى الكلمة الأخيرة ، أى أن كلمته هى الأخيرة .

وبذلك لخص النحاس الصراع القائم بين الحكومة المنتخبة ، وعرش قائم حول من له حق الحكم ، وهو الصراع الممتد بين سعد زغلول ، والنحاس وفاروق .

ولم يستطع النحاس التمتع بثماز المعاهدة التى ابرمها مع بريطانيا لفترة طويلة ، ولكن ظنونه كانت مجرد أوهام ، فالبريطانيون رغم سعادتهم بالمعاهدة ، الا انهم لم يكونوا راضين بادارته ، وطلبوا منه توسع حكومته لتشمل بعض الشخصيات العامة ذات الكفاءة العالية مثل الشمسى لوزارة الخارجية واحمد ماهر للدفاع .

ولم يكن هذا طبعا مقبولا من قبل النحاس . ولكن هل كان هذا ثمن التأييد الذى طالب به الانجليز كما قال بعض الكتاب ؟ . وقد كان النحاس مقتنعا ان الملك لم يكن ليجرؤ على اقالة النحاس مالم يكن واثقا من سحب الانجليز لتأييدهم له . وبعد ان قبل النحاس . زار لايسون النحاس ثم كتب التقرير التالى الى لندن :-

« وطبقا للتقاليد . قمت بزيارة النحاس لتوديعه ، وقد لامنى على منعه من بحث الموضوع فى البرلمان ، كما اراد فى نوفمبر ، لقد كانت مؤامرة منذ البداية من تدبير على ماهر ، الذى كشف جهوده فى محاولة اغتياله حيث كان يعلم ان التحقيق سيؤدى الى ادانته ،

كما لامنى لمنعه اياه من اتخاذ تدابير اشد - ضد الملك ، ولكننا ماكنا نستطيع فعل شيء لم نفعله الا استخدام القوة ، وكوطنى فانه ليس من مصلحته ان يظل رئيسا للوزراء بالقوة حتى لو كان ذلك ممكنا ، حيث انه من الخيانة للبلد ان تكون كل الاتفاقيات السرية الخاصة بالدفاع ان تصبح معروفة الان لوزير الدفاع الجديد وهو اداة للسراى ، وبالتالى فان كل شيء سيكون معروفا لايطاليا .

فهل كان النحاس يحث بريطانيا على ارجاعه بالقوة عسى أن تتجه مصر نحو ايطاليا ففى حديثين طويلين من مستر شابمان اندروز ، قال ان عزله من الوزارة كان مثل عزل مستر ايدن ، خطط له من قبل الحكومة البريطانية لتسهيل توجهها الجديد نحو ايطاليا ... يجب على الحكومة البريطانية ان تتبع مثل المستر لندرسون فى عام ١٩٢٩ ورفض مناقشة أى موضوع هام مع الحكومة الحالية ، حيث انه لايوجد شيء يستطيع ان يقرره رئيس الوزراء وان يقبله الناس .. واكد النحاس ان شعوره نحو القصر لم يختلف ، حيث انه سيحارب القصر ، واستبداد القصر بكل مايستطيع من قوة ، حتى لو كلفه ذلك حياته . فالبلاط الملكى كان « بذيئا » وكل من ارتبطوا به طموحين ، دساسين ، وذوى اغراض شخصية لقد حارب البريطانيون الملك فؤاد ، وكل هؤلاء الافاقين من امثال صدقى ،

على ماهر ، محمد محمود ، ولم يكن خائفا من مواجهة الملك فاروق»

ومرة أخرى عبر النحاس عن نفس الأفكار « وتحدث في ذلك النحاس مع مستر كللي ومستر تشابمان اندروز في ١ مايو .

أولا رفض ان يعترف انه بعد التوقيع على المعاهدة لم يعد الوفد هو الحزب الوطني الوحيد في مصر .

ثانيا انه من المستحيل ان ينصح على ماهر الملك فاروق بعزله لو كانت بريطانيا فعلا جادة في منعه ، واذا نظرنا الى نفس الموضوع من زاوية اخرى نجد أن النحاس كان باستطاعته ان يتعامل بشكل اكثر فعالية مع الملك ، لو انه كان واثقا من ان بريطانيا تريده ان يفعل ذلك .

ثالثا ان سبب تخلي بريطانيا عنه هو قرارها قبل نهاية العام الماضي بالوصول الى تفاق عام مع ايطاليا ، لشعورهم ان الحكومة المصرية لاتتواءم مع الخط الجديد لما هو معروف عنه (اى النحاس) من عدائه الشديد لايطاليا . وبعد ان استنفدت بريطانيا اغراضها منه ، لم تمانع في عزله ، وتثبيت مكانه حكومة ضعيفة غير منتخبة من قبل الشعب » .

وكما نرى فان النحاس كان يطالب المساعدة فعلا من بريطانيا ، او على الأقل كان يتوقعها ، محاولا اللعب على نفس

النغمة القديمة القائلة بأن حكومة ضعيفة غير منتخبة ، غير ذات جدوى لبريطانيا ، وعلى نغمة أخرى وهى الخطر الايطالى . وفى كلتا الحالتين فليس امامهم من اختيار سوى النحـــاس ولا أحد غيره ، وكلما مر الوقت ولم يفعل الانجليز شيئا ، كلما نفد صبر النحاس والوفد .

قامت الحكومة الجديدة برئاسة محمد محمود بحل البرلمان والدعوة لانتخابات جديدة ، ولأول مرة لم يستطع الوفد ان يتقدم بمرشحين له فى ٩٨ دائرة وجرت الانتخابات فى مارس ، وهزم الوفد فيها شر هزيمة ، فقد فقد مكرم عبيد سكرتير عام الوفد ، محمود بسيونى بك رئيس مجلس الشيوخ ، زكى العرابى باشا ، نجيب الهلالى بك ، عثمان محرم مقاعدهم . حتى النحاس نفسه لم يحصل على الأصوات الكافية . وقد كتب كاتب فرنسى فى ذلك قائلا بأن ستة أشهر من حكم فاروق كانت كافية لهزيمة النحاس ، فيما عجز عنه الملك فؤاد طوال ملكه .

وقد كان تدخل الادارة فى الانتخابات واضحا ، ولكن ١٢ وفديا نجحوا فى دخول المجلس الذى اصبح يضم ٢٦٤ مقعدا رزق وفى انتخابات نقابة المحامين ثم انتخاب محمد على علوبه من الأحرار الدستوريين رئيسا وفى اطار يضم كل هذه المفاجآت . لم يحرك الانجليز ساكنا ، وحدث اتصال بين النحاس وعلى ماهر ، وكانت

هناك روايتان لم حدث . الرواية الأولى للنحاس وامين عثمان وتقول : -

قال النحاس لتشابمان اندروز انه قبل مقابلة على ماهر بعد عدة لفتات من جانبه واتفق على ألاّ يقال اى شىء للصحافة او الوفد ، وقال على ماهر ان الملك لم يكن راضيا عن الحكومة انه تساءل عن مدى رغبة النحاس فى تحسين علاقته معه والانضمام الى حكومة ائتلاف وطنى . ولكن النحاس رفض قائلا انها مسئولية على ماهر فقط الذى نصح الملك بتكوين لجنة تحكيم فى الخلاف الدستورى القائم بينهم . وكان الحل الوحيد فى رأى النحاس هو أن تقوم حكومة محايدة باجراء انتخابات حرة ..

وكان كلام امين عثمان لمايلز لايسون ان على ماهر قام بزيارة النحاس فى منزله فى ١٧ يونيو . وقال له ان الحكومة الحالية غير مرضية وسأله تحت أى شروط يقبل ان يتعاون مع الملك ، واجاب النحاس بأن هذا لن يتم الا فى حالة واحدة فقط ، وهى قيام حكومة محايدة باجراء الانتخابات ، على أن يتولى الحزب صاحب الأغلبية الحكم ، واقترح على ماهر اسم عبد الفتاح يحيى الذى لم يكن هناك أى اعتراض عليه من قبل النحاس . وقال النحاس لأمين عثمان انه لم يكن لديه اى مانع .

لو أن الأمر برمته سقط لانه لم يكن يريد أن يتعامل مع على

جديدة ، وكان رد على ماهر بأن هذا مستحيل نظرا لما يعنيه هذا من ثمن باهظ بالنسبة للبلاد . ثم تناقشا حول الاقتراح القديم بانشاء لجنة التحكيم في الخلاف القائم بين الملك والبرلمان .

ويبدو أن النحاس بعد أن فقد ك أمل فى أى مساعدة بريطانية، بدأ يبعد نفسه عنهم ، ويتخذ خطوات أكثر قربا من القصر . ففى ١٢ أغسطس ١٩٣٩ فى خطبة له بالإسكندرية ، أخذ يهدد الإنجليز قائلا .

«بيننا وبينكم معاهدة ، فإذا كانت تنفذ حسب نصوصها ، وعلى قدم الإخلاص والمساواة وإعطاء كل ذى حق حقه . فأهلا بها ومرحبا ، وإلاّ فلا كانت مخالفة ولا كانت صداقة ، إذا كان من ورائها الجوع والعرى والدمار لمصر ، والغنم والكسب لكم وحدكم إذا استمر الإنجليز على هذا الارهاق لمصر وفلسطين ، وأمرت فرنسا صديقتهم على ما تفعله فى سوريا ، فلا يلبثون أن يجدوا من بلاد الشرق والغرب جميعا قوة تتألب عليهم ، واتحادا لا يستهان به يدافع عن مصالحهم وكيانهم .. أيها الإنجليز إما صداقة وصفاء ، إما جفاء وعداء . فاختاروا لانفسكم ما تريدون .» (١) .

واثناء هذه الاتصالات ، وقع حادث كان له ابلغ الأثر فى تغيير الموقف السياسى برمته وهو اندلاع الحرب العالمية الثانية .

مقدمات حادثة ٤ فبراير .

وفي أغسطس ١٩٤٠ ، تم تعيين أحمد حسنين رئيسا للديوان الملكي خلفا لعلى ماهر الذى عين رئيسا للوزراء فى ١٨ أغسطس ١٩٣٩ حتى قدم استقالته فى ٢٣ يونيو عام ١٩٤٠ وفى أول أبريل ١٩٤٠. قدم النحاس الأنذار التالى إلى السفير البريطانى مطالبا بالتالى :

١- أن تعد الحكومة البريطانية بسحب القوات الاجنبية من الاراضى المصرية بعد نهاية الحرب .

٢ - أن يكون لمصر الحق في الاشتراك فى مباحثات الصلح .

٣ - أن تدخل بريطانيا فى مفاوضات مع مصر للاعتراف نهائيا بالسيادة المصرية على السودان .

٤ - أيقاف الأحكام العرفية .

٥ - رفع الحظر المفروض على تصدير القطن .

(أنيس الأهرام . فبراير ١٩٧٦ ص ٣)

وكان هدف النحاس من هذا الانذار هو إفهام بريطانيا أن الوفد وهو الذى وقع المعاهدة فبالتالى يجب أن يحكم ، فهم ممثلو الأمة ومن السهل جدا عليهم التحريض على الاضرابات ، وقد أثبتت

تلك الحجة جدواها بعد ذلك بسنتين، عندما ساعدت بريطانيا الوفد على الوصول إلى الحكم فى فبراير ١٩٤٢ .

ولا شك فى أن حادثة يونيو ١٩٤٠ حادثة كانت مقدمة لحادثة ٤ فبراير ، مع فارق واحد ، وهوبدأ التنافس بين الوفد والاحزاب الأخرى ، مما مكن الأخيرة من استغلالها سياسيا ضد الوفد . ففى يونيو ١٩٤٠ توصل لايسون إلى نتيجة مؤداها أن المطلوب حكومة أكثر ولاء وصداقة لبريطانيا ضرورية ومطلوبة فى هذه الفترة بالذات لاتخاذ خط أكثر تشددا تجاه إيطاليا من الحكومة الحالية ، وكانت الأسماء المرشحة حسن صبرى وحسين سرى ، فى فكرة الملك وتولية الأمير محمد على بدلا منه طرحت .

فيه الوقت نفس الذى كان لايسون يتلقى خلالها رسائل يائسة من محمد محمود والنحاس تحثه على أنقاذ البلاد من على ماهر ، واقتنع لايسون بأن تشكيل حكومة وفدية خالصة ستكون رغم كل عيوب النحاس أفضل ، لأنها ستكون أكثر إخلاصا لبريطانيا لأنه كان – حقيقة – مقتنعا بخطر إيطاليا على مصر ، ومؤمناً بأن الأمل الوحيد كان فى بريطانيا .

وفى ١٧ يونيو ١٩٤٠ الساعة ٣,٣٠ مساء قدم لايسون الانذار التالى إلى أحمد حسنين .

«أنه من الواضح أن على ماهر ليس لديه من الشجاعة ما يمكنه

من مواجهة الموقف الحالي بما يكتنفه من صعاب ومخاطر لمصر ، وحتى عندما يستجيب لمطالبنا ، فالإستجابة تبدو وكأنها ضد رغبته وإرادته ، لذلك لا يمكن أن يستمر هذا الوضع ، خاصة أن أسوا سياسة فى وقت الحرب هى تلك السياسة التى لا تقوم على الثقة المتبادلة ، لذلك يمكنك أن تخبر الملك أن أسلوب علي ماهر ذلك لا يستقيم مع روح المعاهدة ولا يعبر عن شعوز الشعب المصرى ولا يساهم فى تحقيق أهداف ومصالح مصر العليا ، لذلك فإنه من الضرورى أن تشكل وزارة جديدة الآن .

وثائق عابدين الخلاف بين مصر وانجلترا بشأن المطالب الإنجليزية يونيو ١٩٤٠ ملف سرى ٥٦١١ .

وبعد يومين عقد اجتماع فى قصر عابدين حضره كل من على ماهر رئيس الوزاراء ، مصطفى النحاس باشا ، أحمد زيور ، إسماعيل صدقى ، عبد الفتاح يحيى وكانوا جميعا من رؤساء الوزارات السابقين ، محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ ، أحمد ماهر رئيس مجلس النواب ، محمد صالح حرب وزير الحربية، محمد توفيق رفعت رئيس مجلس نواب سابق ، محمد حلمى عيسى رئيس حزب الاتحاد الشعبى ، محمد بسيونى رئيس مجلس شيوخ سابق ، محمد بهى الدين بركات رئيس مجلس نواب سابق ، محمد

حافظ رمضان ، رئيس الحزب الوطنى ، مصطفى عبد الرازق ، نائب رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، عبد الحميد بدوى كبير المستشارين الملكيين ، عبد الوهاب طلعت وكيل الديوان الملكى . ويجدر بنا أن ننوه بموقف النحاس وبما قاله فى هذا الاجتماع ، ثم مقارنته بموقف النحاس أيضا بعد ذلك بعامين . فقد أكد النحاس على أنه ليس من حق أى دولة أجنبية التدخل فى تعيين حكومة دولة مستقلة مثل مصر . وأن المعاهدة بين مصر وبريطانيا تحتم على الجانبين تطبيقها بنفس الروح التى وقعت بها . أما بالنسبة للحكومة المصرية ، فهو واثق من أن الشعب المصرى يرغب فى رؤية حكومة محايدة ، مؤيدة من جميع الأحزاب ، تقوم باجراء انتخابات عندما يكون ذلك ممكنا ، وكان هذا فى رأى الوفد هو الحل الذى ينقذ الملك من الموقف الشائك الذى وضع فيه نفسه قيمة . وأكمل النحاس قائلا بما أن الوفد لم يشترك فى الانتخابات السابقة ، فأنه لن يشترك فى حكومة يؤيدها البرلمان الحالى ، كما أن وزارة ائتلافية غير مقبولة ، وأن على الوزراة المحايده أن تحل البرلمان الحالى وتجرى إنتخابات جديدة . وأختتم النحاس قائلا أن موقف بريطانيا حرج ، وأن أى عقبات ستظهر أمام بريطانيا فى مصر أثنا الحرب فلن تتورع من أن تجعل من مصر محمية دون أى أعتبار للعرش .

ترى هل كان النحاس بحدسه يحذر القصر مما كان سيحدث بعد ذلك بسنتين ؟

وبعد يومين عقد اجتماع أخر وتم فيه تكرار نفس الكلام والمواقف (المصدر السابق اجتماع ٢٤ يونيو ١٩٤٠) وفى ٢٥ يونيو قدم لايسون انذاراً آخر :

«أن النشاط السياسى لعلى ماهر منذ أن قدم استقالته لايؤدى سوى إلى تعقيد الموقف . وحتى تتكون حكومة جديدة ، فإن عمل حكومة على ماهر يجب أن يقتصر على النواحى الإدارية فقط . وعلى الملك أن يستدعى النحاس على الفور وأن يقبل نصيحته ، أى أن يشكل الملك الوزارة بناء على نصيحة النحاس . ومن المعروف سلفا رأى النحاس وهو ضرورة تشكيل وزارة محايدة . إن التطبيق الأمثل للمعاهدة يتطلب فى الظروف الحالية أن يؤيد أكبر حزب شعبى ، أى الوفد ، الحكومة . فإذا ثبت استحالة تشكيل وزارة محايدة ، فإن البديل هو تشكيل وزارة وفدية خالصة ، وفى كلتا الحالتين . فإن مسئولية تطبيق المعاهدة تقع على عاتق رئيس الوفد المصرى الذى وقع المعاهدة» .

(المصدر : التبليغ البريطانى فى ٢٦ يونيو ١٩٤٠ ملف ٥٦١١ سرى)

وفى مواجهة إصرار بريطانيا على تعيين النحاس رئيسا

للوزراء ، أرسل القصر عبد الوهاب طلعت إلى النحاس للتفاوض معه في «كفر عشما» - حيث كان النحاس هناك وقتئذ - والتي عرفت فيما بعد باسم مباحثات «كفر عشما» بين النحاس وعبد الوهاب طلعت .

ونورد هنا نص ملخص الاجتماع بالكامل كما كتبه عبد الوهاب طلعت وفيه يقول :

«ولما اجتمعت به (مصطفى النحاس) وذكر له كيف أن رأيه يختلف إختلافا بينا عن اراء بعض الاحزاب الأخرى وسألته عن اقتراحاته من الوجهة العملية . اجاب :

إذا أخذ بفكرة الوزارة المحايدة ، يكون العمل كما يأتي :

١ - تتألف الوزارة ، رئيسا وأعضاء ، من محايدين .

٢ - هذه الوزارة يرضى عنها جميع الأحزاب أو من يرغب من الأحزاب .

٣ - يسند هذه الوزارة من يرغب فيها من الأحزاب ، ويداومون الاجتماع لمساعدتها في تصريف الأمور وفي مراقبتها .

٤ - تمهد الوزارة للانتخابات الحرة .

ولا بأس من ترك البرلمان في عطلة من غير اجتماع إلى الوقت الذي يرغب فيه في إجماع البرلمان ، فيحل مجلس النواب عندئذ

وقبل اجتماع البرلمان وعلى أى حال يحصل الحل قبل بداية الدورة المقبلة بشهرين .

ه - الوزارة المحايدة وكيف تشكل : رئيس الوزارة ، يصح أن يكون سعادة سيف الله يسرى باشا لانه قد يرضى على ما أعلم بعض الأحزاب .

وسألت رفعته : إذا ما رؤى تكليف رفعتكم بتأليف الوزارة ، فما رأى رفعتكم فى ذلك ؟ أجاب مع شكرى الوافر على هذه الثقة ، فإنى أسمح لنفسى بالاعتذار عنها للأسباب الآتية :

١ - لأنى أقصد حقيقة إلى وحدة الأمة فى هذه الظروف الدقيقة ، ولا يتيسر الوصول إلى هذا الغرض بكونى إن الوزارة لأن فى هذا التكليف أغضاب لبعض الأخرين من الأحزاب أن لم يكن لجميعهم .

٢ - لأنى لا أستطيع العمل فى الظروف الحاضرة مع أدوات الحكم (المقصود الموظفين الذين تركزت أداة الحكم فيهم فى أثناء هذا الانقلاب من وقت إقالتى إلى الآن فى جميع المصالح العمومية برفت كل من كان يعتبر أن ميوله وفدية أو أن يمت إلى بصلة قرابة أو نسب أو معاهدة أو بمبدأ وفدى ، أحلال غيرهم محلهم، أو بترقية الاخرين ترقية استثنائية وتامة لكسب معونتهم لمن خلفونا فى الحكم وبغضهم لنا ، أو بركن الأخرين

من الفريق المقال بأنه منسوب لنا واحتضان غيرهم . أو بنقل الفريق الأول من المراكز الهامة وإحلال غيرهم محلهم .... الخ)
وفى هذه الظروف تكون مهمة الحكم على شاقة وغير مجدية ولا أريد كما قلت فى أجتماع قصر عابدين ، أن أحدث إنقلابا فى الظروف الحاضرة ، حتى أستطيع الحكم مع رجال يخلصون لي وللملك والوطن ، لأنى إن أقدمت على هذا الانقلاب أبعدت عنى جميع الأحزاب تقريبا ، فضلا عن أن حالة الحزب التى هى على الأبواب لا تتطلب ذلك .

فمن الحكمة أذن ، أن يتولى الأمر وزارة محايدة كما قلت ، وهى تستطيع أن تعمل مع هذه الأداة ، أى إداة الحكم ، بقدر الأمكان ألاّ تأخذ عليه أخلاله بوظيفته فى عمل هذه الوزارة المحايدة معهم وبذلك يكون الجميع مطمئنين إلى العمل معها لمصلحة البلاد .

وما طلبت إلى رفعته رأيه فيما إذا رأى مولاى أنه لا مندوحة من تكليفه الوزارة .

أجاب رفعته : إذا كنت أوافق ، سأستميحه فى عمل كل التغيرات - كأن الملك دخل فى الوسط - ثم قال أنه فى خدمة مولانا على الدوام .

(وثائق عابدين الخلاف بين مصر وانجلترا بشأن المطالب الإنجليزية يونيو ١٩٤٠ ملف ٥٦١١ سرى) .

وهكذا انتهت المقابلة بعد أن وضع النحاس شروطه ، والتى كان يريد بها إطلاق يده ، كما أكد أنه لن يقبل بأقل من ذلك ، وقد كان من الطبيعى أن لا يقبل القصر بذلك . وبينما كان النحاس يستعد للذهاب إلى القاهرة ، جمع أعضاء حزبه وأخبرهم بآخر التطورات ، وطلب منهم إتخاذ قرار فيما يجب عمله ، ولكن القصر أصدر مرسوما بتعيين حسن صبرى رئيسا للوزراء وكانت ضربة للنحاس . كما كانت ضربة لبريطانيا أيضا ، والتى عبرت عن ذلك على لسان لورد هاليفكس فى مجلس وزراء العموم حين قال : لقد تحمل ملك مصر مسئولياته ، وبعد التشاور مع مستشاريه دعا حسن صبرى إلى تشكيل الوزارة . وستكون سعادتنا أكثر لو أنه كان من الممكن ضم حزب الوفد إلى الوزارة الجديدة ، خاصة أن رئيس الوزراء هو الذى وقع معاهدة التعاون والصداقة فى عام ٣٦ ، ولكن فى زمن الحرب فإن تشكيل الوزارات ليس بالأمر الهين . وأنا سعيد أن أبلغكم أن علاقتنا مع الحكومة الحالية مطمئنة للغاية

وفى خطبة النحاس يوم ١٣ نوفمبر من ذلك العام فى ذكرى عيد الجهاد وصف ما حدث قائلا بأنه أعرب عن وجهة نظره فى المباحثات التى دارت فى قصر عابدين ، ثم ذكرها ثانيه لعبد الوهاب طلعت مبعوث القصر عندما زاره فى كفر عشما . وكان الحل فى رأى حزب الوفد : هو تشكيل وزارة غير حزبية تقوم بحل

البرلمان الحالى واجراء انتخابات جديدة حيث يرضخ الجميع لارادة الأمة . كما أنه أظهر على الجانب الآخر كل مرونة ممكنه لتسهيل الأمور فى المسائل الأخرى ، فقد قبل أن تجرى الانتخابات حين تسمح الظروف بذلك ، وأن تُكَوَّن لجنة من جميع الأحزاب تستشيرها الحكومة المحايدة فى الأمور الهامة ، حتى تجرى الانتخابات ، وفى حالة تطور الأوضاع بسبب الحرب مما يعطل إجراء الانتخابات فى وقتها المحدد ، فأن الدستور يسمح بتأجيلها . فرقابة الشعب على الحكومة من خلال مختلف الهيئات والمنظمات والأحزاب ستكون أقوى أثرا واجدى نفعا من مجلس النواب الحالى الذى لا يمثل الشعب ، كما أنه وافق على توزيع الجرائد الانتخابية لاجراء انتخابات هادئة فى ظل الظروف الحاضرة . كما أنه اقترح تخفيض الفترة المسموح بها للدعاية الانتخابية إلى الحد الأدنى ، واختتم النحاس كلامه قائلا : بأنه لو كان الآخرون قد قبلوا ما عرضه عليهم ، لما وجدت مشكلة اليوم .

(المصرى ١٤ نوفمبر ١٩٤٠ ص ٧) .

حادثة ٤ فبراير

ألقى النحاس خطابا أمام ضريح سعد فى رمضان ١٩٤١ ، هاجم فيه الحكومة بشدة ، بسبب أزمة التموين التى استغلت ، ورغم

أن الهجوم كان فى ظاهره موجها إلى الحكومة ، إلا أنه كان يحمل معنى ضمنيا ضد بريطانيا . وكان الاعتقاد الشعبى السائد أن سبب الأزمة هو كثرة استهلاك الجيش البريطانى للمواد التموينية ، وطبعا لم تفوت دعاية المحور أى فرصة لتعزيز ذلك الاعتقاد .

وقد استغل الوفد أزمة التموين أيضا من أجل إظهار عجز الحكومةأمام الشعب ، وكانت حكومة حسين سرى تواجه بمعارضة من جميع الأحزاب خارج الحكومة ، ودسائس من القصر ، وخاصة من على ماهر الذى لم يتوان لحظة عن التخطيط لإسقاط الحكومة ، وكانت حادثة فيشى هى القشة التى قصمت ظهر حكومة حسين سرى ففى ٥ يناير أخبر صليب سامى وزير الخارجية السير ما يلز لايسون بقرار مجلس الوزراء بقطع كل العلاقات الدبلوماسية من حكومة فيشى فى فرنسا . وكان رئيس الوزراء قد دعا - قبل ذلك بيومين - إلى قطع العلاقات مع فيشى فى أقصر وقت ممكن . وفى اليوم التالى أتصل صليب سامى بما يلزلابسون قائلا : إن الماريشال يتان أتخذ خطا أكثر تشددا مع الحكومة الألمانية لذا فإن قطع العلاقات معه لن يكون أمرا مستحبا .

وفى ١٨ يناير تلقى مايلز لايسون تقريرا يقول : أن القصر كان يستعرض مع النحاس أمكانية الاتفاقية بغية تقوية مصر ضد احتواء محتمل من قبل بريطانيا المنتصرة على استقلال مصر ،

ورغم قبول لايسون لهذا التقرير بتحفظ شديد ، إلا أنه مع نفاد صبر الشعب حول أزمة نقص الطعام ، وسياسة الوفد فى استغلال الموقف ، فقد لفت نظر السفارة إلى إحتمال قيام إتفاق بين الوفد والقصر ، وهو ما كان يجب أن يمنع وقوعه بأى شكل .

وفى الوقت نفسه كان الملك يمضى أجازة فى البحر الأحمر ، وأتخذ قرار قطع العلاقات مع فيشى فى غيابه ، وقد حدث جدل بعد ذلك حول : هل كان هذا القرار دستوريا أم أنه يعد مشاركة فى الحقوق الملكية ؟ . وطلب الملك الاستقالة الفورية لوزير الخارجية ، ولكن حسين سرى وقف بصلابة بجانب وزير خارجيته ، وطلب مساعدة مايلز لايسون ، ونورد هنا نص حديث بين لايسون وحسين سرى رئيس الوزراء لما له من دلالة بالغة .

«قال رئيس الوزراء : إن القصة الخاصة بتصرف الملك كانت صحيحة ، أى أنه طلب استقالة وزير الخارجية ، وكانت السفارة البريطانية مقتنعة بأن على ماهر وراء تلك الحادثة ، وأنه هو الذى حرض الملك على إقالة وزير الخارجية ، بل حرضه على إقالة الوزارة بأكملها ، لأنهم يضحون بمصالح البلاد لصالح بريطانيا ، وأنه يوجد ضغط شديد على الملك لاحلال وزارة خاضعة لعلى ماهر محل وزارة على ماهر ، وتكون سياستها تنفيذ بنود المعاهدة حرفيا دون الرضوخ لبريطانيا .

وطبيعى أن يميل مايلز لايسون إلى الوفد ويطالب باعتقال .
على ماهر بعد ذلك . كما كتب فى تقريره ، يبدو أن لحظة المواجهة مع القصر قد حانت بالإضافة إلى طرد عبد الوهاب طلعت ، إداة على ماهر الذى كان يميل إلى الأصرار على التخلص التام من كل الإيطاليين الذى استمروا فى خدمة فى القصر ، خاصة وأن أحدهم كان يمثل خطورة شديدة ، وذلك لتمتعه بالجنسية المصرية وقتئذ ، وعقد لايسون اجتماعا لمجلس الحرب ، ناقش فيه جميع الاحتمالات، بما فيها استخدام القوة قائلا «أنا مقتنع أنه قد أن الأوان لكى يلقن الملك فاروق درسا ، وأننا إذا لم نقدمه هذه المرة ، فإننا بذلك سنواجه مشكلة أكبر فى المستقبل «وعلى الصعيد العسكرى فقد ازداد الموقف سوءا عندما سقطت بنغازى فى يد روما فى ٢٩ يناير ، وبدأ الطلبة يهتفون فى الشوارع إلى الأمام يارروميل» .

وكان حسين سرى – فى فبراير – قد أبلغ أحمد حسنين ، وأحمد ماهر ومحمد حسين بأنه ينوى الاستقالة فى ٢ فبراير أو ٣ فبراير ، وقابل مايلز لايسون فى نفس اليوم والذى سأله عمن يرشحه ليحل محله بعد أن نُحِّىَ جانبا بركات ، أحمد ماهر وهيكل لسبب أو لآخر «ماذا تفكر حقيقة ؟ »

ولا شك فى أن النحاس قد سمع بنية حسين سرى فى الاستقالة

بعد أن قال ذلك لكل من حسنين ، ماهر ، هيكل ، ولكن ماحدث بعدذلك سيظل لغزا محيرا ؟ حيث يتهم البعض النحاس بأنه خطط قاصدا مع بريطانيا لأحداث ٤ فبراير ، بينما يتهم آخرون أحمد حسنين خاصة والقصر عامة بترك الأمور تسير إلى نهايتها الطبيعية عن عمد ، حتى يتم النيل من الوفد . ونحاول هنا الإجابة .

كتب د. أنيس أن الإنجليز كانوا يلمحون إلى أمكانية مشاركة الوفد فى الحكومة منذ استقالة على ماهر فى يونيو ١٩٤٠ ، وكان هذا معروفا - للوفد وخصومه والقصر أيضا ، ولكن كان السؤال هو هل يأتى الوفد منفردا كما كان يريد النحاس ، أو من خلال حكومة ائتلافية كما كان يريد القصر ، . ويبدو من الأرجح أن النحاس لم يكن يعلم بنية بريطانيا بتسليم أنذار إلى الملك عندما كان فى الصعيد ، وعندما تم استدعاؤه من هناك ، كان كل ما يجول فى خاطره هو أن فكرة الحكومة الائتلافية هى التى ستثار مرة أخرى .

ولكن ما يلقى الضوء على أحداث تلك الفترة هو دور أمين عثمان المعروف بتعاطفه الشديد مع الإنجليز ، والذى وصفه مايلز لايسون بأنه مفاوض السفارة السياسية . فمن المعروف أنه قابل النحاس أكثر من مرة بعد عودته من الصعيد ، وأخبره بعزم بريطانيا على تكليفه بتشكيل الوزارة ، ويستنتج من ذلك موقف النحاس المتشدد حول تشكيل وزارة وفدية خالصة وقبل أن نستطرد فى الحديث د.

حشيش والذى يهمنـــا أن ننقل رأى د . حشيش فى أمين عثمان يقــول فيـــه :

«مما يؤكد دور أمين عثمان أن النحاس – تصورنا في – اراد أن يكافئـه على مـجـهـوده ، أو أن ذلك كان بايعاز من السـفـارة البريطانية ، فعينه النحاس وزيراً للمالية فى يونيو ١٩٤٢ ، وقد استطعنا أن نلتقط عبارة وردت بحماس من د. محمد صلاح الدين ، فهو بعد أن دافع بشدة عن النحاس وأنه لمن المحتم لايعرف شيئا عن الاتصالات ، استطرد قائلا «أما أمين عثمان فربما أجرى بعض الاتصالات» .

وحاول الأستاذ محمود سليمان غنام أن يدافع عن أمين عثمان ، فجاء دفاعه – في تصورنا – باعثا للشك . إذ قال «ولعل ما أوجب هذا القيل والقال عن الاتصال بالإنجليز يرجع إلى وجود أمين عثمان بالقرب من النحاس . إذ ظن أنه هو صاحب هذه الاتصالات واستطيع كمنصف لأمين عثمان ألا أرميه بعد الوطنية ، وإنما كان يرغب لبلاده الخير ولكن عن طريق التفاهم مع السلطات البريطانية ،وما كان فى ذلك من عيب ، ولكنه له أسلوبه الخاص ووسيلته غير المألوفة ، وكنت أنا من الحاصلين عليها قبل الاختلاط به إلى أن كنت قريبا من هوعرفت حسن طواياه) .

وهنا يبدو أن دور أمين عثمان لم ينكر من قبل الوفد .

لكننا إذا القينا نظرة على الوثائق البريطانية فإنها سوف تشرح لنا ما خفى .. ففى ٢ فبراير أمر مايلز لايسون من قبل الخارجية البريطانية بالاتصال مباشرة بالنحاس والاستيضاح منه عن ثلاث مسائل قد تثار أثناء تشكيل الحكومة الجديدة : المسألة الأولى أن قياس جميع الأمور بالنص الحرفى للمعاهدة فى الظروف الحالية أمر شديد العنصرية وبالتالى فإنهم لن يسمحوا بإثارة مسألة إعادة النظر فى المعاهدة . المسألة الثانية وتتعلق بمدى استعداد النحاس للاستمرار فى سياسة سلفه والخاصة بتقيد الملك والإيطاليين وعلى ماهر . المسألة الثالثة ولم تكن هذه المسألة على نفس الدرجة من الأهمية التى كانت بها المسألتان السابقتان لأنها دارت حول السماح لسلفه بأن يكرمه الملك والبرقية بأنه فى حالة موافقة النحاس على الطلبين الأولين . فعلى السفير أن يأخذ بنصيحة سرى . ألا وهى أن يقابل النحاس بأى ثمن قبل أن يلتقى الأخير مع الملك لتكليفه بتشكيل الوزارة .

ورغم أن البرقية قد وصلت بعد منتصف الليل ويدعى لايسون أنه لم يعمل بتعليمات تلك البرقية بسبب وصولها فى ميعاد متأخر جدا من الليل ، إلا أنه كتب يقول :

أنا أشك فى مدى الفائدة التى تعود علينا من الأتصال بالنحاس مباشرة قبل لقائى مع الملك (كما أمرت أن أفعل) . كما

أني أشك في أنه على استعداد لمقابلتي في هذا الظرف لأنه سيسبب له إحراجا . بل إن هذا قد يمنعه من مقابلة الملك ، لو أنه علم بأننا سنضغط عليه من أجل عقد صفقه معنا .

وقد كان مايلز لايسون - الذى يعيش على مسرح الأحداث والذى يعرف النحاس خير أفضل من غيره بعد اجراء مفاوضات معاهدة ١٩٣٦ معه - اقدر من رؤسائه فى لندن على تقدير الموقف وإدراك مدى حساسية النحاس لصورته العامة ، وكيف أن أى ايحاء بتأييد بريطانى له سينال من صورته الوطنية . وفى يوم ٣ فبراير قام أمين عثمان بالمرور على مايلز لايسون (وقد نفى أمين عثمان أنه أرسل بناء على طلب النحاس أو على طلب لايسون ، بل ذهب بمبادرة شخصية منه) وأبلغه لايسون بالنقاط الثلاث التى طلبت وزارة الخارجية البريطانية منه - أى لايسون - أثارتها مع النحاس في حالة تعيينه رئيسا للوزراء . كما أن لايسون طلب منه أبلاغ النحاس بأن يقبل وزارة إنتقالية ولا أن يكون وزارة أئتلافية .

كما اجاب على أمين قائلا : إن النحاس يستطيع اجراء الانتخابات بعد تعيينه . وفى نفس المحادثة قال لايسون إنه واثق من أن النحاس سيوافق على أن يتراجع لايسون فى الوقت الحالى إلى الأخرة . كما ذذكر أمين عثمان أيضا أن النحاس ينوى تطهير القصر .

وهكذا تم توضيح موقف النحاس من النقطة الثانية والتى كانت كافية تماما للإنجليز .

وهكذا حدث اتصال بين لايسون والنحاس من خلال أمين عثمان فرغم أن أمين عثمان لم يقابل النحاس قبل مقابلته للملك إلا أن هذا لم يغير سير الأحداث كثيرا والتى سارت طبقا لما اتفق عليه بين لايسون وأمين عثمان .

واللافت للنظر هنا دور أمين عثمان ، وكيف من السهل على النحاس إنكار أى معرفة له بما كان يجرى من وراء ظهره (إذا قارنا ذلك باتصال مكرم عبيد بالملك فيما بعد ورد فعل النحاس) . فهل كان النحاس فعلا لا يدرى بما يدور حوله وكان كالصورة التى رسمها له البعض من أنه لم يكن سوى دمية يحركها الآخرون .. أم ماذا ؟

وطبقا للتقرير الرسمى للقصر الملكى حول أحداث ما قبل الظهيرة لذلك اليوم الثالث من فبراير ، فقد اتصل لايسون بحسنين باشا لينصح الملك باستدعاء النحاس أو من يرشحه لتشكيل الوزارة . وقد حضر النحاس ورفض عرضا بتشكيل حكومة ائتلافية .

وبعد ذلك ذهب حسنين للايسون وأخبره بما جرى (وثائق عابدين ملف ٤ فبراير وثائق تاريخيه لحادث ٤ فبراير من ٢ إلى ٣ فبراير ملف ٢٧) .

وفى صباح اليوم التالى ٤ فبراير أرسل لايسون أنذاره الشهير الذى حدد فيه أنه ما لم يسمع قبل الساعة ٦ مساء أن النحاس قد دعى لتشكيل الوزارة ، فإن على الملك تحمل نتيجة العواقب . وفى الحال تم استدعاء رؤساء جميع الأحزاب اعضاء الجبهة الوطنية (التى فاوضت فى معاهدة ٣٦) (الأعضاء السابقون لمجلس الوصاية، ورؤساء الوزرات السابقة ، كبار مستشارى الملك) لاجتماع لمناقشة الموقف .

ثم قام لايسون بعد ذلك بإبلاغ النحاس من خلال أمين عثمان بما حدث بينه وبين حسنين .

(وايضا وثائق عابدين نفس المصدر)

ومرة أخرى يطفو أمين عثمان على مسرح الأحداث كما توضح البرقية التالية من لايسون جاءنى أمين عثمان الساعة ٢ ظهرا وقال لى أن د. النقيب رسول القصر ذهب للنحاس وأخبره أن الملك ينوى مغادرة البلاد . وقال أمين أن الملك سيستدعى النحاس الساعة ٢,٣٠ ظهرا مع الزعماء الآخرين ويخبرهم أن الإنجليز قد ارسلواله أنذارا لكى يستدعى النحاس الساعة ٦ مساء لتشكيل الوزارة . وأن جلالة الملك يرى فى ذلك تدخلا غير محتمل وأنه يترك الأمر لهم . ويرد النحاس بأنه لا يعلم بأى تدخل بريطانى وأن الشخص الوحيد القادر على تعيين رئيس الوزراء هو الملك . وأن الموقف فى البلاد

حرج للغاية بسبب عدم قيام حزب ديمقراطى بحكم البلاد ، وأنه يعتبر نفسه ممثلا لذلك الحزب الديمقراطى ، وأنه مستعد ، كما أبلغ الملك بالأمس بأن يشكل وزارة وفدية لانقاذ الموقف لو كلفه الملك بذلك .

وكما توضح البرقية ، فإن أمين عثمان لم يتكلم مع لايسون بصفته الشخصية ولكن كرسول للنحاس . والسؤال المطروح الأن هو هل كان أمين هو فعلا ذلك الرسول الشخصى للنحاس أم لا ؟ والواقع أننى لا أعتقد أن الإنجليز كانوا سيولون كل هذا الاهتمام به لو لم تكن له تلك الصفة الرسمية .

وطبقا لتقرير القصر عن أحداث ذلك اليوم فإن هؤلاء الذين حضروا إجتماع ذلك اليوم كانوا : محمد شريف صبرى عضو سابق في مجلس الوصاية ، محمد حلمى رئيس حزب الأتحاد الشعبى حسين سرى رئيس الوزراء السابق ، حافظ عفيفى وزير سابق ورئيس مجلس إدارة بنك مصر ، محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ ، أحمد ماهر رئيس مجلس النواب ورئيس الحزب السعدى ، علـى الشمسى وزير سابق ورئيس مجلس إدارة البنك الأهلى ، أحمد زيور رئيس وزراء سابق ، إسماعيل صدقى رئيس وزراء سابق ، عبد الفتاح يحيى رئيس وزراء سابق ، محمد حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى الأخير ، محمد على

ولى العهد ورئيس مجلس الوصاية السابقه الذى لم يحضر .

وما يلفت النظر هنا ما قاله النحاس فى ذلك الاجتماع . فهو لم يعلم بتدخل السلطات البريطانية ، ثم شرح وجهة نظره فى رفض تشكيل حكومة ائتلافية عندما قابل الملك .

وفى موضع أخر قال إن النظام الحالى مسئول عما أصاب الأمة من أمراض وفقر وسوء إدارة . لذلك فهو لا يستطيع التعاون مع أى منهم لهذا قال للملك أنه لا يستطيع أن يقبل تشكيل حكومة ائتلافية . أن الأمر جد خطير ، ورئيس الوزراء لا يتلقى أوامره سوى من الملك ، وأن الأنذار خطير ، وأننا يجب أن نعنى أن الكرسى متروك للإنجليز لتشكيل الحكومة . وأنه مستعد لانقاذ الموقف ولكن على أساس حكومة وفدية .

وقد طالب أحمد ماهر النحاس بأن يتخلى عن موقفه بعد أن علم بالإنذار البريطانى . ولكن النحاس أجاب (أفعل ما شئت) واقترح شريف صبرى حكومة محايدة على أن يكون رئيسها وأعضاؤها من اختيار النحاس ، وأن يشكل وزارته بعد الانتخابات أن حصل على الأغلبية .

وأجاب النحاس أنه سبق له أن طلب ذلك ولكن رفض طلبه ، فلا

يستطيع أن يقبل ذلك الآن ثم لخص إسماعيل صدقى الموقف قائلا بأنه والحاضرين قد ناشدوا النحاس من أجل تشكيل وزارة إئتلافية ولكنه رفض .. ثانيا .. أن على النحاس أن يرفض تشكيل وزارة بناء على الأنذار البريطانى ، وقد قبل النحاس إقتراح صدقى ، ثم سجل صدقى رفض النحاس لتشكيل وزارة بناء على الأقتراح البريطانى وبناء على قول النحاس (أفعل ماشئت) التى فسرها صدقى بأن النحاس قد قبل بوجهة نظرهم وأنه يرفض تشكيل وزارة . ولكن النحاس اعترض على ذلك التلخيص حيث قال إنه مستعد لقبول الوزارة لو أنها عرضت عليه وبين أن المقصود بعبارته أفعل ما شئت أن يفعلوا ما بوسعهم لمنع عرض الوزارة عليه .

(وثائق عابدين - مصدر سابق) .

وفى تقرير أخر عن الاجتماع حذر النحاس الحاضرين من عواقب قرارهم ، أى أن يرفض النحاس تشكيل وزارة نتيجة الإنذار . وأضاف أن البريطانيين سيردون بعنف . وأضاف أنه يشاركهم قرارهم فى رفض الإنذار ، ولكنه يحملهم عواقب ذلك الرفض (نفس المصدر) ، وفى كلا التقريرين وضح أن النحاس شارك فى وضع صيغة رفض الإنذار والامضاء عليه ، بينما كان زيور هو الوحيد الذى رفض الامضاء (نفس المصدر) . وقد ذكر النحاس بعد ذلك أنه قد حذر الموجودين فى الأجتماع من أن هذا

الأنذار لم يكن تهديديا بل تنفيذيا . وأنه قال للملك أن الاحتجاج كان جيداً ولكنه سيؤدى بالبلاد والعرش إلى كارثة (جمال سليم قراءة جديدة فى حادث ٤ فبراير ص ٩٢ ضياء الدين بيبرس صفحات مجهولة من مذكرات النحاس الأسبوع العربى بيروت ٣ فبراير ١٩٧٥) .

وبعد ذلك ذهب حسنين إلى لايسون وسلمه الاحتجاج التالى :

بعد تلقى الأنذار البريطانى استدعى جلالة الملك الأسماء المذكورة أدناه الذين قرروا التالى ، بعد مناقشة الأنذار أنه فى رأيهم أن الأنذار البريطانى نقض خطير للمعاهدة المصرية البريطانية واستقلال البلاد . ولهذا السبب وبناء على تصميمهم فإن جلالة الملك لا يستطيع الموافقة على عمل يخل بالمعاهدة المصرية البريطانية واستقلال البلاد .

وفى أثناء ذلك تلقى مايلز لايسون برقية من وزارة الخارجية تأمره بالايجبر الوفد على الدخول فى وزارة ائتلافية حيث أنهم لم يحبذوا ذلك .

وقد قام القصر بعمل تحريات بعد الحادثة ثبت فيها أن أمين عثمان كان بالسفارة البريطانية فى عصر ذلك اليوم الساعة ٤ مساء طبقا لشاهد عيان (وثائق عابدين - مصدر سابق) . وهذا لا يتنافى مع ماكتبه لايسون بعد تلقيه رد حسنين .

كان من المستحيل الاتصال مباشرة بالنحاس الذى كان لايزال في القصر ، وقد اخبرت أنا مع وزير الدولة البريطانى أمين بهذه الرسالة وسألته إذا كان النحاس يقبل تشكيل وزارة فى حالة عزل الملك أو أجباره على التنازل عن العرش ، وقد حلف أمين أغلظ الأيمان أن النحاس سيقبل ذلك .

مغزى حادث ٤ فبراير

إن تبادل الرسائل الذى تم بين النحاس والسفير البريطانى بعد تشكيل الوزارة يكشف عن العقلية القانونية للنحاس ، فسواء كان ذلك للتمويه أو تعبيرا حقا عن النواية الطيبة ، فبالنسبة للنحاس أن مجرد أثبات حقوقه فى وثيقة لهو بالأمر الكافى ، كأى متخاصمين يذهبان إلى المحكمة ويثبتان دعواهما فى محضر جلسة . وطبقا لنفس المنطق ، أصر النحاس على نشر هذه الرسائل قبل تشكيل الوزارة .

وكان نشرها أيضا عملا من أعمال العلاقات العامة ، الهدف منه الدفاع والتبرير ضد أى تهم قد توجه إليه فى المستقبل . فعن طريق نشر تلك الرسائل ، كان النحاس يظهر للأمة مدى حرصه على حقوقها ، وكيف أن الإنجليز أنفسهم تعهدوا باحترام تلك المبادىء . أما بالنسبة لبريطانيا ، فبعد أن ضمنت حصولها على

ما كانت ، تريده ، لم يضرها التوقيع على تلك الرسائل . وقصد وظهر النحاس بذلك أنه قد غطى موقفه بتلك الرسائل ، وأظهر أن تعيينه لم يكن له أى علاقة بالحوادث السابقة . وكان النحاس مخطئا فى ذلك ، فلقد احتفظ بولاء الوفديين له بل حملوه على الأكتاف هو والسفير البريطانى ، لكن صورة النحاس العامة كزعيم وطنى قد اصابتها نكسه .

ومن المهم هنا أن نسجل أن أول أتصال علنى ورسمى بين النحاس ولابسون ظهر بعد تبادل الرسائل ، وكان ذلك بعد أن استدعى الملك النحاس وكلفه بتشكيل الوزارة . كتب لايسون بصف المقابلة التى حضرها وزير الدولة البريطانى أنها كانت مفيدة للغاية . فلقد أتفق معه النحاس تماما على أنه يجب التخلص من العناصر السيئة بينما يقوم النحاس بالاجراءات اللازمة .

وقد طلب النحاس أيضا من وزير الدولة البريطانى - سرا - احتياجات البلد من بعض المواد التموينية الناقصة من تموين الجيش البريطانى لحل أزمة التموين وقد أجيب طلبه .

وقد تم التأكيد على الصفقة المزمعة أو غير المزمعة عندما قام لايسون بأول زيارة رسمية للنحاس كرئيس للوزراء . فطبقا لرواية لايسون فإنه أكد على ضرورة اجتثات جذور المتاعب فى مصر التى

رد عليها النحاس قائلا أن يقدر ضرورة التعامل مع على ماهر والقصر ، ولكنه يفضل التعامل مع القصر بأسلوب خاص .

(وطبقا لبعض الروايات فإن النحاس أو الإنجليز إرادوا إعلان مصر جمهورية أو عزل فاروق ، وقد أعلن البعض ومن بينهم النحاس نفسه أنهم قد أنقذوا العرش من خطر أكبر ، فهل كان ذلك هو المقصود ؟ خاصة أن النحاس كان مؤمنا بالنظام الملكى القائم، وهو ما يتفق مع عقليته القانونية) .

وقد أكد لايسون على استمرار تأييده ، بينما أكد النحاس على وفائه للمعاهدة وتنفيذها .

وإنه لمن الممكن القول الآن بأن الاتفاقية قد أنقذت أخيرا بعد ست سنوات من التوقيع عليها وقبل الاستقرار فى الموضوع نحب أن نسأل سؤالين لهما مغزى كبير ، وهو لماذا أصر الإنجليز الذين يعتبرون النحاس عدوا لدودا لهم علي أن يقوم هو بالذات بتشكيل الوزارة .

ثانيا ولماذا وافق زعيم وطنى مثل النحاس على التعاون مع قوات الاحتلال إلى هذه الدرجة ؟

وقبل الاجابة عن هذين السؤالين يجب أيضاح نقطة بالغة الأهمية فالإنجليز لم ينظروا أبدا إلى النحاس على أنه أداة طيعة فى أيديهم يمتثل لأوامرهم كلما أرادوا منه شيئا ، كما أن النحاس لم ينظر إلى الإنجليز كأسياده الذين يجب عليه أن يطيعهم كلما صدر الأمر .

إن ما حدث كان صفقة بين قوتين متنافرتين كانت المصلحة المشتركة فيه هى السمة الغالبة تماما كما حدث فى عام ١٩٣٦ . والسؤال المطروح إذن ، هل استطاع النحاس كممثل للحركة الوطنية أن يحقق صفقة رابحة ولماذا ؟ ولكن قبل الإجابة عن هذا السؤال الأخير يجب أولا الاجابة عن السؤال الأول . ولم أجد خيرا من أقوال مستر بيكيت رئيس المكتب بوزارة الخارجية البريطانية فى لندن ، للإجابة عن هذا السؤال . فالنحاس كان رجل الساعة الذى يفى بالغرض فى وقت أراد الإنجليز فيه من مصر الدعم والتأييد وكان النحاس الشخص الوحيد القادر على ذلك .

أما لماذا تعاون النحاس مع الإنجليز ، فإنه يمكن القول أن جذور هذه السياسة تعود إلى الأصول الفكرية للحزب التى توجد فى فكرة حزب الأمة القديم ، والتى ترى التعاون مع بريطانيا ضد القصر . وكاد هذا التعاون يصل إلى أقصاه حين تولى المهنيون من الطبقة الوسطى فى المدينة قيادة الوفد . وكان التوقيع على

اتفاقية ٣٦ هو أعظم أنجازاتهم . ولكن بسبب طبيعة ومحتوى العلاقة بين الوفد وبريطانيا ، فإن معاهدة ٣٦ كانت تمثل أقصى ما يستطيع الوفد الحصول عليه من بريطانيا فى طريقهم إلى تحقيق الاستقلال التام عن طريق السلم التدريجى .

لذا فإن الوفد بعد ذلك لم يعد عنده المزيد الذى يستطيع تقديمه للقضية الوطنية فقد اصبحوا أسرى انتصارهم المزعوم . وبماأن الاستقلال ، وكان هذا هو لب الموضوع بين عدلي وسعد والنحاس وصدقي ومحمود . كانت الحجة أن الاحتلال البريطانى لم يسمح لممثلى الأمة والحكم ، الآن بما أن الاحتلال قد انتهى فإن ممثلى الأمة عليهم أن يحكموا .

وكان هذا هو الاتفاق الضمنى الذى أمل النحاس أن يصل إليه مع الإنجليز . وكان النحاس يعلم جيدا ، كما كان زغلول يعلم من قبله ، أن الاستقلال لم يكن يعني دائما حكم الشعب ، حيث توجد مؤسسة في قوة القصر . ولكن النحاس كان يأمل فى أنه يعد تسلم البضاعة ، فإن يد أو ذراع بريطانيا القوية ستساعد على تقيد سلطة القصر كما أمن سعد من قبل . فإن الاستقلال تحت حكم القصر كان بلا معنى ، وكان هذا هو جوهر الصراع لأمراء الدستوريين ممثلى كبار ملاك الأراضى وحلفاء القصر ، فى خلافهم مع الوفد والنحاس والطبقة الوسطى والشعب وكان الدعم

البريطانى هو ما توقعه النحاس وطالب به ، وكان ذلك متفقا مع تفكيره السياسى والفكرى وتطور الأمور وسياق الحوادث .

فهو لم ير أى تناقض فى ذلك ، بما أنه زعيم الأغلبية الحزبية وللأغلبية حق الحكم وجوده فى السلطة حتى بمساندة بريطانيا ، كان يعنى بمنتهى البساطة تمثيل مصالح الشعب ، لهذا أصر النحاس فى ٤٢ على وزارة وفدية خالصة ، وبوجود الوفد فى الحكم ، فإن مطالب مصر القومية ستحصل على دفعة كبرى إلى الأمام ، لذا فإن وصوله إلى الحكم بمساندة بريطانية ، يخدم فى النهاية وعلى المدى الطويل الشعب المصرى ، وهو لم يشك للحظة فى إمكانية استغلال هذا المركز الجديد فى خدمة ودعم المطالب الوطنية..

ومثل زغلول ، كان النحاس يعلم تماما مدى حساسية الشعب المصرى للقضية الوطنية وكيف يمكن أن يتهم بأنه صنيعة أو أداة بريطانية ، لذا فمن الممكن أن نفهم كيف ظهر دور أمين عثمان ، وكيف أن النحاس لعب بحكمة سياسية ذكية بإستخدامه أمين دون أن يلوث نفسه أو يضر بسمعته ، وكيف كان يحركه من وراء الستار، فهذا التقرير البريطانى يشرح هذه النقطة تماما ، وأنا لى تحذير واحد يجب ذكره وهو أنه لا يوجد أى وقت أثناء الاعداد لتشكيل الوزارة الجديدة أو لاحتمال عزل الملك كان خلاله السير

مايلز لايسون على إتصال شخصى بالنحاس نتيجة لذلك ، فإنه ليس فقط فى وسع النحاس أن ينكر أى علم ؟ و (قطعا سينكر) أنه يدين بأى شىء لتأييد ماله أو تحت أى التزام نحونا ، كما أننا ليس لدينا أى دليل ، لاظهاره له عندما تحين الأزمة القادمة . أى لا أعتبر الرسائل العديدة التى تبودلت بين النحاس ومايلز لايسون من خلال أمين عثمان مثل حديث شخصى بين السفير والزعيم الوفدى بحيث أن مثل هذه الرسائل التى مرت من خلال تلك القنوات من الممكن ألاّ تكون قد وصلت على الإطلاق ، أو على الأقل وصلت فى شكل جديد مختلف عن الصيغة التى أرسلت بها .

هكذا لعبها النحاس وهذا لا يختلف كثيرا عن مجرى سير الحوادث منذ عام ١٩٢٤ . كان لبريطانيا الكلمة الأخيرة فى عودة الوفد إلى الحكم سواء فى عام ١٩٣٠ أو ١٩٣٦ ، مما يجعل من عام ٤٢ مشقا مع الأعوام السابقة . لو كان المسرح السياسى متروكا تماما للقصر ومحمد محمود فى ٢٩ - ٣٠ أو للقصر وعلى ماهر فى ٣٥ - ٣٦ ، دون أى تدخل أو ضغط من جانب الإنجليز ، ما كان النحاس شكل حكومة سواء فى عام ٣٠ أو ٣٦ ولظلت حكومات تلك الفترة فى الحكم .

ولكن ما فعل عام ٤٢ (رغم أن الانجليز قد فرضوا تغييرا فى الحكم يونيو ١٩٤٠) مختلفا عما سبقه لعاملين . أولا لم يسبق من

قبل أن استخدم الإنجليز مثل تلك القوة لتأييد الوفد كالدبابات لمحاصرة القصر الملكى . فى الماضى كان يكفى أن يسحب الانجليز تأييدهم ، أى فعل سلبى ، لذا فإن هذا الدعم اللامحدود لحزب وطنى أفقده تأييد قطاعات واسعة خاصة من صغار الضباط الذين دخلوا الكلية الحربية بسبب جهود الوفد لتوقيع معاهدة ٣٦ ، أى أنهم تمردوا على من كانوا السبب فى دخولهم ، ودفعوا الثمن عشر سنوات بعد ذلك .

أما العامل الثانى فإن فاروق لم يكن فؤاد . كان فاروق محبوبا حيث كان الاعتقاد هناك بأنه متدين ونزيه ، كما أن مصر بعد المعاهدة لم تكن هى مصر قبل المعاهدة بل كانت مصر مستقلة أو هكذا كان يفترض ، وجاء تصرف لايسون ليقنع الجميع بأن مصر مازالت تحت الاحتلال ، وأخيرا فإن قطاعا من الشعب كان يرى فى عدوه صديقه ، لذا كانوا يميلون مثل دول المحور ، لذا فإن اختيار الوفد الوقوف مع بريطانيا لم يلق استجابة من هذا القطا ع وكانت هذه هى العوامل التى تغيرت والتى جعلت الموقف مختلفا ، واغتنمت المعارضة الفرصة للنيل من النحاس والوفد بكل الطرق . وكان النحاس محقا فى قوله أنه لو أشرك معه الأحزاب الأخرى فى الحكم ، لعد بطلا من الأبطال . ولكن هذه هى سمات السياسة الحزبية ولو كان يريد تفادى ذلك الموقف . لكان عليه حسبان ذلك والعمل طبقا له .

هل كان النحاس يأمل أن يماطل الإنجليز بنفس الطريقة التى حاول بها من خلال القمصان الزرق ، اعتقد أن النحاس كان مخطئا أن كان فعلا أراد ذلك لأنه قيد نفسه بمجموعة من القوانين والمبادىء التى لم تسمح له بأكثر مما كان قد حققه فعلا أى معاهدة ٣٦ وكانت حادثة ٤ فبراير دليلا على أن النحاس قد وصل إلى قمته فى تحقيق الاستقلال الوطنى بالمعاهدة وبعد ذلك كان يسير فى دائرة مفرغة لتحقيق هدفه من المعاهدة ، وهى الوصول إلى الحكم ، وكانت هذه هى الطريقة الوحيدة . وكان طريقه قد أغلق ، وصار مجرد زعيم حزب مثله مثل أى زعيم حزب أخر يطلب كرسى الوزارة له ولزملائه ويقول د. يونان أنه بينما تدخل الإنجليز ضد ملك غير محبوب (فؤاد) من أجل اسقاط وزارة صدقى وتقبل الرأى العام لعودة الوفد ، فإنه فى هذا الموقف كان الرأى العام ضد تدخل الإنجليز ضد ملك محبوب مثل فاروق . فى نفس الوقت استغل إعداد الوفد ذلك . وهذه هى أحدى المشورات التى تظهر كم كان يستغل الحادث لتأليب الرأى العام ضد الوفد . حيث أنها تصف كيف أجبر الإنجليز الملك على الاختيار بين النحاس كرئيس للوزراء أو النفى ، وكيف أن الملك اجاب بشجاعة أنه ما كان مهتما بالعرش، ولكنه لم يكن يريد أن يرى الدم المصرى مسفوحا فى هذه الظروف وقد استمر هذا النوع من الدعاية طيلة الأعوام التالية . ولكن أهم

نتيجة للحادث فى رأى الكاتب كانت إنفصال مكرم عبيد عن الوفد .
فبعد ثلاث سنوات من ذلك الحادث نشرت الإجبشان جازيت قصة توضح فيها أن مكرم قال للنحاس أنه قد جعل من نفسه أضحوكة بذهابه إلى السفارة وأنه قد اثبت بذلك أن السـفير هو الذى عينه، وهنا نتساءل هلى يمكننا القول بأن مكرم لم يعترض على التعاون البريطانى الوفدى وكان اعتراضه فقط على الطريقة أو الشكل الذى تم به هذا التعاون ؟ حيث أن النحاس قد كشف عن أوراقه وبالتالى لم يعد مقبولا كزعيم للحركة الوطنية ، وأن مكرم هو الذى يستطيع أن يحل محله فى مثل هذه الظروف فى داخل أو خارج الوفد وعلى عكس بقية أعداء النحاس لم يركز مكرم هجومه على حادثة ٤ فبراير ، بل إختار ميدانا آخر وكان ذلك هو الفساد ، موضوعنا فى الفصل القادم .

« الفصل الرابع »

السنوات الأخيرة ١٩٤٢ .. ١٩٥٣

هبوط وانحدار الوفد

(أ) إنشقاق مكرم

لم يكن عام ١٩٤٢ عام صعود النحاس إلى السلطة ولكن كانت هناك أحداث أخرى تنحدر باتجاه الوفد نحو السقوط ومن أهمها أنشقاق مكرم عبيد عن الوفد حيث أن قيادة النحاس للوفد لم تتميز فقط بالجهود بعد التوقيع على معاهدة ١٩٣٦ ، ولكن توجه القيادة (نحو طريقة الاستقلال) والذى كان يظهرها قد تغير فبانشقاق مكرم بعد تشكيله لوزارته الخامسة خرج آخر كرسى قديم والعضو الثالث في عصابة الأربعة التى حكمت الوفد يوما . وهكذا ترك النحاس وحيدا ، ولم يعد النحاس العشرينات والثلاثينات . فباختفاء القيادة القديمة من خلال الانشقاق أو التغيير ، ظهرت قيادة جديدة . فالصراع القديم بين المحامين المدنيين وأصحاب

الأراضى الزراعية الريفيين قد حسم أخيرا ، وقد تسبب هذا الحسم فى نهاية الوفد هذه المرة . فلم يكن ممثلو الطبقة الوسطى المدنية مثل صبرى أبو علم أو عبدالسلام فهمى جمعة فى نفس مكانة هؤلاء الذين انشقوا ، ولا كانوا يمثلون الطبقة الوسطى الجديدة التى كانت تتوسع ، لكن خارج الوفد وكف الحزب عن أن يكون حزب الأفندية كما كان .

وكان إنشقاق نتيجة عدة عوامل بعضها ذاتى مثل المناقشة مع العناصر الجديدة فى الحزب مثل حرم النحاس وفؤاد سراج الدين وبعض العوامل الموضوعية مثل الفساد والسياسات العامة . ومن سخريات القدر أن مكرم عبيد هو الذى قدم زينب الوكيل إلى النحاس وكانت هى السبب الرئيسى فى خروجه عن الوفد ، فكما حدث بسبب زواج النحاس ، تغيرت العلاقة بين الصديقين الحميمين فلم يعد النحاس يخرج كل صباح فى سيارة مكرم لبيت الأمة كما كان يفعل ويعود معه فى المساء . وكان من الطبيعى أن تتقلص العلاقات بينهما مع ازدياد سوء التفاهم وضيق الوقت لتسوية أى خلاف ولو كان صغيرا فيما بينهما .

كما أن الغيرة لعبت دورها سواء من جانب مكرم تجاه حرم النحاس لخطفها صديقه منه أو من زينب التى أخذت تشكو لزوجها من ذكر أسم مكرم أكثر من أسمه هو النحاس زعيم الوفد فى

الصحف (مكرم عبيد الكتاب الأسود لا تاريخ نشر أو مكان ص ١٢)
وكان اتهام حرم النحاس مباشرة بالفساد هو سلاح مكرم الرئيسى
فى حملته ضد صديقه القديم ورغم رفضه إجابة مطالبها، فإنه لم
يؤلبها ضده فقط ، بل كان لها دافع أقوى لتأليب صديقه القديم
عليه ، وقد أثبتت الأيام بعد ذلك صحة كلام مكرم .

هذا بالإضافة إلى عامل أخر إلا وهو الدور الذى لعبه بعض من
كان يضايقهم احتكار مكرم للنحاس ، وكانوا يريدون مشاركة مكرم
نفوذه لدى الزعيم وكان أكثر هؤلاء نجم الوفد الصاعد ، فؤاد
سراج الدين ، الذى كان حريصا على طرد مكرم أثناء وجود الوفد
فى الحكم ، وحين كانت البلاد تحت الاحكام العرفية وكانت حجته
الدائمة هى أن المسألة بين النحاس ومكرم قد وصلت إلى خط
اللاعودة خاصة بعد الخلاف حول الترقيات الاستثنائية التى
عارضها مكرم وحده ، والتى قام بنشر آرائه حولها فى الصحف
ضاربا عرض الحائط بكل التقاليد الخاصة بعدم نشر مداولات
مجلس الوزراء وكان من رأى سراج الدين أن التعامل مع مكرم وهم
فى السلطة أسهل من التعامل معه وهم خارج الحكم ، خاصة إذا
أنشق عنهم فيكون من الصعب فى ذلك الحين تقييد نشاطه ضدهم
(وقد أثبت هذا الرأى رجاحته حيث استخدم النحاس سلطاته
كحاكم عسكرى لايداع مكرم السجن) .

وكان الشعور متبادلا بين مكرم وسراج الدين . فإن الأخير قد عارض تعيين الأول وكيل وزارة الداخلية فى التشكيل الوزارى الأخير (أخبر عبد الفتاح الطويل ذلك إلى سراج الدين : حديث مع حشيش فى ٦ / ٤ / ٦٨) كما أن صبرى أبو علم ونجيب الهلالى لم يكونا بعيدين عن توسيع شقة الخلاف بين الصديقين ، وأيضا عبد الوحيد الوكيل وزير الصحة وقد نشأ حلف مقدس بين هؤلاء الذين كانوا مع طرد مكرم من الحزب خاصة بين زينب الوكيل وفؤاد سراج الدين . وخوفا من فقد المزيد من الاعضاء مثلما حدث مع ماهر والنقراشى فى عام ١٩٣٧ والذى أتهم مكرم بأنه كان السبب الأساسى فى حدوث هذا الانشقاق (أنشقاق ١٩٣٧) . حاول النحاس أولا فى علاقاته بين مكرم والآخرين وكان طبيعيا أن يستاء مكرم لذلك ، حيث أنه يعنى فقدانه لسيطرته على النحاس واخيرا اضطر النحاس للتضحية بمكرم من إنقاذ الحزب من مزيد من الانشقاقات .

وكان العامل الحاسم فى الخلاف بين مكرم والنحاس الدور الذى لعبه القصر ، خاصة أحمد حسنين ، الذى وضع خطة وقع مكرم فريسة لها ، وكان مكرم قد أصبح أكثر عرضة للاختراق بعد أن أصبح وحيدا داخل الحزب ، ولا شك فى أن مكرم قد حسب أن مركز الحزب فى أنحدار بعد حادثة ٤ فبراير ، كما أن طموحه

السياسى لم يذبل » ، فطبقا لرأى أحد الباحثين فإن حماس مكرم الوطنى كان المقصود منه طمأنة الشعب المصرى ذى الأغلبية المسلمة بمؤهلاته للزعامة الشعبية رغم ديانته المسيحية (القبطية) .

(قام مكرم بتغيير طائفته من البروستانت إلى القبطية وتخلى عن اسمه الأول وهو وليم) .

وكان النحاس متخوفا من قيام علاقة بين أحمد حسنين ومكرم ، لذلك فقد أفتقده (فيه) بشدة فى حديث تليفونى معه بعد أن كتبه مقالا فى الصحف اشاد بالملك بعد مقابلة معه . وعندما رد عليه مكرم بأن الجميع يمتدحون الملك يوميا ، إزداد النحاس غضبا قائلا أن موقف مكرم متغير لانه محسوب وبعد هذه المحادثة قال النحاس لمحمد التابعى الذى كان حاضر أن ما كتبه مكرم هو كتابة «العبيد» . وتساءل النحاس ماذا يقول للإنجليز الذين أحضروا الحزب إلى الحكم فى ١٩٤٢ هل أصبح الحزب عبدا للملك ؟ وكان النحاس مدركا لخطة حسنين وحذر مكرم منها رغم أن الاخير لم يطلعه على ما دار بينه وبين الملك وهكذا نجحت خطة حسنين .

وعندما عين أحمد حمزة وزيرا للتموين فى ١٤ مايو ٤٢ ، اعتبرها مكرم إهانة موجهة له شخصيا . إذا أنها كانت تعنى عدم الثقة فى كفاءة مكرم لإدارة وزارتى التموين والمالية .

لذا فى ٢٦ مايو ، أى بعد ثلاثة أشهر من تشكيل الوزارة ، قدم

النحاس استقالته من أجل أن يعيد تشكيل الوزارة . وتبعا للتقليد الذى ارساه سعد زغلول والخاص بتمثيل الاقباط فى الوزارات ، وأيضا خوف من أى تأييد قد يحصل عليه مكرم من الطائفة على أساس دينى ، عين النحاس قبطيا أخر هو كامل صدقى وزيرا للتجارة والصناعة فى الوزارة السابقة محل مكرم وقد رد مكرم على ذلك لنشر تقرير اللجنة المالية في المصرى فى مايو ٢٣ ، ١٩٤٢ .

وبدأت الأحداث تتحرك سريعا ، فقد تم فصل مكرم وراغب حنا من الوفد (الأهرام ٧ يوليو ٤٢) ثم بعد ذلك تم فصل ١٩ عضوا أخرين من الهيئة العامة للوفد (الاهرام ١٣ يوليو ٤٢) من بينهم جلال الدين الحمامصى ومحمد فريد زغلول .

وقد قام كل من مكرم والحمامصى بعد ذلك بنشر وتوزيع الكتاب الاسود وفصل أيضا بعد ذلك أثنان آخران (الاهرام ١٤ يوليو ٤٢) ليصل عدد المفصولين إلى ٢٣ . ومن هؤلاء يمكننا التمييز بين فئتين: الفئة الأولى : هؤلاء الذين كانوا يدينون بالولاء الشخصى لمكرم مثل أخيه جورج مكرم عبيد . الفئة الثانية : هؤلاء الذين تشككوا فى نزاهة وصدق النحاس مثل الحمامصى وزغلول (يونان لبيب رزق الوفد والكتاب الاسود الاهرام القاهرة ١٩٨٢ ص ٣٢) . وانتقلت المعركة بين مكرم والنحاس من داخل الوزارة والحزب إلى قبة البرلمان . ففى ١٨ أغسطس ١٩٤٢ سأل النحاس كرئيس للوزراء

عن تبريره لتصريحه في مجلس النواب يوم ٢٩ يونيو ٤٢ الخاص برسالة وزير الخارجية البريطانى إليه التى تتضمن مبدأ الحماية على مصر رغم رفض مجلس الشيوخ من قبل لرسالة مشابهة ، وقد رد النحاس قائلا بأن عبارة المقاومة و الاعتداءات على الاراضى المصرية المذكورة فى الرسالة والتى اعترض عليها مكرم لا تنطوى على معنى الحماية . وقد أشار - أيضا - إلى الخطوات التى تم اتخاذها من قبل الحكومة تجاه حماية البلاد من أخطار الحرب ونتائجها ، ورد النحاس قائلا إن هذه المسائل تهمنا وتم مناقشتها من قبل ولا يوجد المزيد منها لإضافته .

أما بالنسبة لاستمرار وجود ضباط شرطة وموظفين بريطانين فى جهاز الشرطة فقد رد النحاس بأن هذا من فعل الحكومات السابقة لاختلال العمل بدونهم خاصة أثناء الحرب للتعامل مع الأجانب .

كما أثار مكرم أيضا موضوع أصدار رفض لتصدير المواد الخام والطعام أشخاص معينين وحماية بعض المهربين من التحقيق معهم وفرض أقاربه ونزاهتهم وأتهم مكرم باضطهادهم ، وكان الموضوع الأخير خاصا بالسياسة الداخلية للحكومة فى ذكريات العامة . وعلى ذلك أجاب النحاس أن مكرم كان عضوا فى الحكومة (مضبطه مجلس النواب ١٨ أغسطس ١٩٤٢ ص ١٤٥٥ - ١٤٥) .

ومن الممكن القول بأن مكرم كان يحارب فى قضية خاسرة ذاك أننا يجب أن ننسى أنه هو أول من مجد النحاس فى الأيام وخلق منه ذلك المعبود الجماهيرى حين وصفه بالزعيم المقدس .

وبذلك خلق صورة أصبح من الصعب عليه بعد ذلك تحطيمها . كما أنه باعتراضه على ترقية كثير من الوفديين فى الترقيات الاستثنائية أو أقاربهم بعد هذه السنوات الطوال من العزلة السياسية والاضطهاد الذى وقع عليهم فى ظل الانتخابات الأخيرة بناء على أن اسم مكرم لم يكن مسجلا فى القائمة الانتخابية لدائرة مصر الجديدة بالقاهرة وقتها ، وأنه قد انتحل لنفسه اسم أخيه جورج عبيد الذى كان مسجلا فى مصر الجديدة من أجل أن يتم انتخابه عن هذه الدائرة . (مضابط مجلس النواب ١ فبراير ١٩٤٣ ص ٣٦٦ - ٣٦٧) .

وكانت قنبلة مكرم فى شكل عريضه تقدمت إلى الملك وهى نفس العريضة التى طبعت ووزعت بشكل واسع فى نهاية مارس ١٩٤٣ ، وكان عنوان العريضة الكتاب الأسود فى العهد الاسود وفى هذه العريضة وصف مكرم بعض الملابسات التى صاحبت خلاقه مع النحاس . واشار إلى شكوى حرم النحاس من كثرة ذكر اسمه فى الصحف عن زوجها ثم استطرد قائلا إن ١٧ عضوا من الوفد قد استقالوا ولم يفصلوا (نفس المصدر ص ٣٥) وقد كانت موضوعات

هذا الكتاب الأسود مندرجة تحت موضوعين رئيسيين أولا : موضوعات متعلقة بنزاهة الحكم والتى كانت بدورها منقسمة إلى عدة موضوعات فرعية مثل تراخيص الضويره المحسوبية ، تزوير الوقائع إلخ إلخ . وكانت هذه الأجزاء هى التى أثارت سلسلة من الفضائح لا حصر له مثل أمر النحاس للسفير المصرى فى لندن بشراء معطف فراء لزوجته بثلاثة الاف جنيه أما الجزء الثانى فكان متعلقا أساسا بالمسائل السياسية مثل حرية الصحافة ، الحريات العامة ، الانتخابات الخ . غير أن هذه العريضة لم تحدث التأثير الجماهيرى المتوقع منها بسبب الكم الهائل من الفضائح الصغيرة التى احتوتها العريضة ، بالاضافة إلى كون مكرم نفسه كان الرجل الثانى فى الوفد وقد عاصر الكثير من هذه الفضائح مما أضعف هذه العريضة بشكل كبير وافقدها أثرها .

أيا كان الأمر ، فإن أهم ما فى الموضوع كما لاحظ د. يونان هو أن اتهامات مكرم قد كشفت عن الانتماء الطبقى الاجتماعى الجديد للقيادة الوفدية وخاصة النحاس . ومن الممكن عقد مقارنة بين نحاس العشرينات الذى ووجه بقضية سيف الدين والتى برأته منها المحكمة وبين نحاس الأربعينات الذى لم يستطع أن يبرىء ساحته من هذه الاتهمامات المذكورة فى الكتاب الأسود وهذا يؤكد وجهة نظرنا حول المحيط الاجتماعى الجديد الذى أنضم النحاس

إليه ، سواء عن طريق تولية رئاسة مجلس الوزراء عدة مرات خلال السنوات الماضية ، أو عن طريق تأثير زواجه بسيدة بحد ذاتها وهي زينب الوكيل .

ويجدر بنا أن نلاحظ نقطتين هامتين أشار إليهما مكرم فى أحد الموضوعات المندرجة فى عريضة وهما : أولا : إهتمام زينب الوكيل بشرآء الأراضى الزراعية : ثانيا : العلاقة الوثيقة التى قامت بينها وبين نجم الوفد الصاعد فؤاد سراج الدين . فزينب الوكيل لم تكن من أسرة ذات ثراء ، رغم أن والدها كان يحمل لقب باشا ، إلا أنها ورثت عنه ١٢ فدانا و٢١ قيراطا و٢٢ سهما مع دين عليهم يبلغ ١٧٦ جنيها وفى بداية عام ٤٢ أشترت زينب الوكيل ثمانيين فدانا ، ٧ قراريط وأربعة عشر سهما من سراج الدين فى يونيو ٤٢ بسعر ٥٣ جنيها للفدان ثم عادت بيعها إلى سراج الدين مرة أخرى فى يونيو ٤٤ بـ ١٢٠ جنيها للفدان . فهل يمكن أعتبار تلك الصفقة نوعا من الرشوة السياسية .

وفى أكتوبر ٤٢ أشترت زينب الوكيل ٧٤ فدانا ١٨ قيراطا ٢٢ سهما من أميل عدس بمبلغ ٢٩٩٤ جنيها وفى نوفمبر ٤٣ أشترت ٣٢ فدانا ، ٢٦ قيراطا و١٦ سهما من بنك الاراضى الزراعية بـ ٢٤٨٧ جنيها . وفى يونيو ١٩٤٤ اشترت ١٢٩ فدانا و٢٣ قيراطا ، ١٥ سهما من صبحى الشرباقى بـ ٢١,٥٢٩ جنيها كما اشترى

شقيقها أحمد وعبدالحميد الوكيل ٦٥٧ فدانا بـ ١٥٥,٠٠٠ جنيه من شركة الأملاك المتحدة نقلا عن محكمة الثورة جلسة محاكمة زينب الوكيل ٣ و ١ مارس ١٩٥٤ مصلحة الاستعلامات .

الحادثة الثانية خاصة بيبيع بعقد بيع اراضى مسجلة بالمحكمة المختلطة بالمنصورة فقد اشترت زينب الوكيل من فؤاد سراج الدين ٨٠ فدانا ، ٧ قراريط ، ١٤ سهما من منطقة دمداش مركز شربين ... ؟ بـ ٤٢٨٣ جنيها و ٥١٩ مليما بسعر ٥٣ جنيها للفدان .

وقد ذكر أيضا فى العقد أن ١٤٢٧ جنيها ٨٤٠ مليما من السعر الاجمالى قد دفعت وقت التوقيع على العقد ، وأن الباقى وهو ٢٨٥٥ جنيها و ٦٧٩ مليما سيدفعه المشترى مباشرة إلى خزينة دائرة الأملاك عن طريق أقساط سنوية حتى عام ١٩٥٥ . بواقع ما بين ٢٠ و ٢٥٠ جنيها كل سنة .

وقد شهدا أحمد الوكيل وشخص آخر على العقد . واللافت النظر هنا هو عدم تدخل النحاس فى معاملات زوجته المالية وكأن الأمر لا يهمه أو كأنه لاشأن له به ورغم أنه كثيرا ما دافع عن زوجته فى خطبة عامة ، إلا أنه استطاع أن يبعد نفسه عنها تماما خاصة فى المسائل المالية فبالرغم من الثروة الطائلة التى جمعتها ، فقد مات هو دون أى أملاك باسمه . بنفس الطريقة التى أبعد بها نفسه

عن أمين عثمان من قبل وسراج الدين كما سنرى . فيحصل هو على المجد وهو يتلقون اللوم .

فهل كان يعارض أو يعترض أم كان منساقا ، يقول د. صلاح الدين أن شخصية النحاس كانت دائمة بحاجة إلى من يسيطر عليها ، ففى الماضى كان مكرم عبيد يقوم بهذا الدور ، والان أصبحت زينب الوكيل ولكن النحاس الذى كان حساسا جدا لاى أتصال بين مكرم والملك وكان صدى تماما لإبعاد تلك المسألة لم يتردد لحظة فى التخلص من مكرم وماهر والنقراشى من قبل ، ولكن كيف لم تبلغ به نفس درجة الحساسية مع تصرفات زوجته وسراج الدين وكيف لم يدرك إلى أين كان ستقوده هذه التصرفات ؟ ترى هل يكمن السر فى طموحات زينب وسراج الدين ، ولم تمس شخص ومركز النحاس مباشرة ، أى زغلول محله فى حين أراد الآخرون ذلك ، لاشك أن النحاس كان يعلم بطموح مكرم فى أن يكون رئيسا لوزراء مصر فى يوم من الأيام . لذا كان فى استطاعت زينب وسراج الدين أن يفعلا ما يحلو لهما طالما أنهما كانا مبتعدين عن مركز رئيس الوزراء حيث كان النحاس فى عامه الثالث والستين وقد تولى رئاسة الوزارة عدة مرات وازداد شعوره بزهو النفوذ حتى همس البعض قائلا بأنه كان يريد أن يعامل برتوكوليا كأمير من الأمراء ففى عام ٣٥ أخبر فاطمة اليوسف بأنه قد تعب من

المعارضـة ، فكيف يكون حـاله فى عـام ٤٢ ، وقـد أظهـر النحـاس براعة سياسية فى التعامل مع مكرم حيث رفض نقل اتهامات مكرم إلى المحكمـة تحت حـجـة أن ذلك قـد يأخـذ سنوات وتظل الحكومـة عـرضـه للشـجـبـات كـمـا أنه منع القـاء البـيـانات أو مناقـشـة الاستجوابات بحجة أن ربما يؤثر على مجرى التحقيق . لذلك فضل النحاس حسم الموضوع تحت قبة البرلمان وقد قرأت عريضة مكرم فى جلسـة سـرية حين بحث مـوضـوع الموقف العـسكرى ، وفى ١٢يوليو ٤٣ من مـجلس النواب بـ ٢٠٨ أصوات ضد ١٧ ثم أعتقل بعد ذلك بناء على أوامر الحاكم العسكرى والذى كان النحاس نفسه تحت طائلة قـانون الطوارىء الذى كـان سـائدا فى ذلك الحين وتم نقل سراج الدين من وزارة الزراعة إلى وزارة الداخلية الأكثر أهمية . كـمـا أنه فـى ٢ يونيـو ٤٣ وبعـد عـشـرة أيام فـقـط من النظر فى الكتاب الأسود دخل أمين عثمان الوزارة وكانت هذه الحركة بمثابة رد الجميل للإنجليز تقديرا وعرفانا لهم على تأييدهم للنحاس فى أمته مع مكرم .

(ب) العلاقة مع القصر والإنجليز .

وأخذ النحاس يدعو إلى التحالف مع بريطانيا . فى ٢٢ فبراير ١٩٤٢ ، تم فـصـل عـبـدالرحـمن عـزام رئيس الجـيش المرابط من منصـبـه وفى ٨ أبريل ٤٢ تم اعـتـقال على مـاهر بعـد أن نصـحـه

بالابتعاد عن أى عمل سياسى . وحددت إقامته فى منزله وفى نفس الوقت رفض النحاس بشكل قاطع الشائعات التى ترددت حول طلب بريطانيا من مصر مساعدتها عسكريا ، وأكد على العهد الذى قطعه على نفسه قبل الوصول إلى الحكم بأنه لن يقدم جنديا مصريا واحدا إلى الحرب مهما كانت الظروف ، واضاف أنه نفذ وعده باحترام المعاهدة بنصها وروحها ، وأنه لن يسمح لاى شخص أيا كان أن يخل بشروط المعاهدة التى تكفل طمأنينة الحليفة فى وقت تحارب فيه للدفاع عن الحرية والديمقراطية . كما أنه أدان الطابور الخامس الذى كان يعمل من أجل إثارة القلاقل وإحكام من قبضة الأمن . فتم إغلاق نادى السيارات المصرى الذى اشتبه فى تعاطف أعضائه مع دول المحور ، كما تم أعتقال النبيل عباس حليم ورئيس إتحاد الرياضة المصرى أيضا وأمر الجيش بأن يتعاون مع قوات الشرطة فى حفظ النظام بينما تم التحفظ على عدد من المشتبه فيهم .

وكان النحاس لاينفذ فقط أوامر بريطانيا فى اعتقال على ماهر أو عباس حليم . بل كان ينتهز فرصة اتفاق مصلحة الوفد مع بريطانيا فى التخلص مع اعدائه . ولكن بخلاف ذلك ظل النحاس وفيا لهدفه حول استقلال مصر التام . ففى خطبة العرش أعرب عن تأييده التام لبريطانيا وتطبق المعاهدة نصا وروحا ، وفى نفس

الوقت أعرب عن إيمانه بسياسة تجنيب مصر ويلات الحرب والتى كانت أشبه بسياسة الحياد حيث أنها كانت تعقد بمصر عن الاشتراك فى الحرب (مضابط مجلس النواب ١٩ نوفمبر ٤٢ ص ١٣ - ١٤) وفى مناسبة أخرى كتب لايسون يقول أنه فى اجتماع تم بين سير ستافورد كريس والنحاس قال الأخير أنه حين تنتهى الحرب سيكون هناك متسع من الوقت للحديث عن الامانى المصرية فى الاستقلال التام . وكما لاحظ لايسون كانت هذه أول مرة يلمح فيها النحاس حول امكانية إعادة النظر فى المعاهدة .

ويبدو أن خطأ النحاس كان فى الايمان بحسن نية بريطانيا ، حيث كان يعتقد أنه يجب عليهم أن يظهروا امتنانهم له بعد الحرب بمنح مصر استقلالها التام . كما ساعدهم وقت محنتهم . ونسى درس الحرب العالمية الأولى وكان النحاس سعيداً للغاية بعودته إلى الحكم ونسى فى غمرة الفرحة أصول قواعد اللعبة السياسية . واعتقد أن بريطانيا حين سلمته الحكم قد اقتنعت أخيرا بأنه يمثل مصر وأنهم بهذا يصلحون خطأهم فى عدم الدفاع عنه أو مساندته فى عم ١٩٣٧ . وباطلاق يده لتقييد سلطات القصر ، باعتقال على ماهر والعناصر الايطالية الاخرى التى كانت تعمل فى القصر ، فإنه كان يعمل على إعادة الامور إلى نصابها الصحيح ، كما لو أنه لم يفصل فى عام ١٩٣٥ ، وبعد أن تم تحقيق ذلك ، لم يتبق

إلا تحقيق الخط الأصلى من هدف الوفد وهو المسألة الوطنية وما نسيه أو تناساه النحاس هو الضغط على الإنجليز من أجل أصدار تعهد حول هذه المسألة قبل قبول رئاسة الوزراة فى ٤ فبراير . وعندما سأل الباحث فؤاد سراج الدين على ذلك كانت الإجابة أنه من غير الاخلاق الضغط على حليف فى وقت الشدة ، أم كان الخوف من تكرار ١٩١٤ أى أعلان الاحكام العرفية ؟ والحماية على مصر السبب ؟ وفى أعتقادى هذا كان هو السبب الحقيقى وراء هذا الموقف الأخير فطالما بقى الوفد فى الحكم فإنهم كانوا يعتبرون أن معاهدة ٣٦ تنفذ وتطبق . لذلك كان حديث النحاس عن إعادة النظر فى المعاهدة صادقا لكنه غير مؤثر لان وقت المساومة قد فات .

وقد لخص النحاس الموقف كما رأه خطابه السنوى فى ١٣ نوفمبر بقوله بأنه قد تحمل المسئولية أعتمادا على الله بتلبية نداء الملك ، الخاص بتشكيل الوزارة بالتأييد الذى يتمتع به من الملك وحب وثقة الشعب وأن أول واجباته كان العمل على تطهير الاجواء من السموم التى كانت تلوث مناخ البلاد وتحول دون حماية كرامتها . وأنه لم يقدم على تشكيل الوزارة قبل تبادل الرسائل المعروفة مع السفير البريطانى ، وبهذا الشكل فقد احتفظ لمصر بحقوقها وكرامتها وأكد على سيادتها واستقلالها . وبعد مرور ٩ أشهر على تشكيل الوزارة وكانه من دواعى سروره أن يرى العلاقة مع الحليفة

كأقوى ما تكون وأن يرى أحترام الخليفة لحقوقنا كأحسن ما يكون،
ثم ذكر ضمن أشياء أخرى أعمالا مختلفة للحكومة مثل شراء محصول القطن وإجبار الشركات على استعمال اللغة العربية فى المعاملات التجارية كما ذكر مشروع خيرى ثم تحت أسرار رعاية زوجته وأخذ يدافع عنها . (المصرى ١٤ نوفمبر ١٩٤٢ ص ٢) .

وكانت هذه أول مرة يدافع فيها النحاس فى خطبة عامة عن زوجته ، ولم تكن الأخيرة . ومنذ ذلك الحين أصبحت تصرفات زوجته محسوبة عليه وليس عليه أن يدافع عن نفسه فقط ضد تهم الفساد مثل قضية سيف الدين (أنظر الفصل الثانى) ، بل أن يدافع عن زوجته التى أصبحت موضوعا للاتهامات ولم يحمها النحاس ، كما لم يستطع أن يقنع أعداداً متزايدة من الأفراد بعدم صحة الاتهامات الموجهة ضدها . وعلى العكس كان يدافع عنها كأنها مصدر كبرياء وليست متاعب وقد عزى كثير من الناس ذلك إلى صغر سنها مقارنة بالنحاس ، فقد كانت تصغره بـ ٢٥ عاما وكانت ابنة باشا أى كان هناك فارق اجتماعى آخر مما جعله ضعيفا أمامها .

وكانت سياسة النحاس القائمة على استرخاء بريطانيا قد اتت بثمارها عندما أعلن فى البرلمان أنه بينما تقوم الحكومة بالاهتمام بأمور ومصالح الشعب ومصيرها أثناء الحرب فإنها أيضا مهتمة

بمصالحه بعد الحرب عندما تبدأ محادثات السلام ، فقد درس الأمر مع السفير البريطاني في بداية يونيو وتأكد أن مصر ستمثل في مباحثات السلام المقبلة على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى.

فبالرغم من أنها لم تدخل بعد الحرب إلا أنها كانت من نتائجها . وقدمت كل مساعدة ممكنة طبقا لنصوص اتفاقية الصداقة والتحالف مع بريطانيا وأنه لمن دواعي سروره أن يعلن أنه تلقى البيان التالي من السفير البريطاني في ١٦ نوفمبر :

«لي الشرف أن أخطر مقامكم الرفيع أنني أبلغت حكومتي المطلب التي وجهتموها إلى شفويا في يوم ١١ يونيو بشأن تمثيل مصر في مفاوضات الصلح التي تجرى عقب أنتهاء الحرب الحاضرة وقد حولت الآن أن أبلغ مقامكم الرفيع أن حكومة جلالة الملك ستبذل خير معاونتها ليتحقق لمصر أن تمثل على قدم المساواة في جميع المفاوضات في مناقشة أي شيء يمس مصالح مصر المباشرة دون تبادل الرأى مع الحكومة المصرية» .

(مضابط مجلس النواب ١٩ نوفمبر ١٩٤٢ ص ١٣ - ١٤) .

وكان النحاس حريصا منذ عام على كسب تأييد الجيش وكان يدرك تماما تأثير أبعاد حادث ٤ فبراير على صغار الضباط . وقد ذكر كثير من الضباط الذين شاركوا في ثورة ٢٣ يوليو أنهم ما سامحوا النحاس قط على دوره في ذلك اليوم ٤ فبراير ،

لذلك فإنه في ٥ سبتمبر ٤٢ ، أفرج النحاس عن عزيز المصرى من معتقله

أما بالنسبة لسياسة النحاس تجاه الملك ، فلم تكن ودية تماما . فمع التأييد الكامل من جانب بريطانيا وبعد خمس سنوات خارج الحكم لم يكن للنحاس رغبة في التساهل أو الصفح ، ولكنه طبعا كان يخفى مشاعره بقدر الامكان . ففى ١١ فبراير ١٩٤٣ قدم النحاس بيانا رسميا في قصر الزعفران والقى خطبة على شرف الملك .

ولكن في ١٥ مارس «عيد الدستور» كانت الأمور جد مختلفة . القى النحاس خطابا من الإذاعة سرد فيه مسيرة الدستور والعقبات التى صادفته ، وكان التلميح بالملك فؤاد وأبنه فاروق واضحا للغاية ، حيث أنه القى باللوم على الحكومات غير الوفدية لانها كانت مسئولة عن تعطيل الدستور .

أما من جانب القصر ، فقد حاول القصر انتهاز أية فرصة للتخلص من النحاس ، فبعد أن نشر مكرم عبيد كتابه الاسود ، قدم حسنين استقالته احتجاجا على استمرار الوفد فى الحكم رغما عن كل الفضائح التى لحقت به التى نشر والتى حتما ستدفع الشعب إلى التمرد ضد النحاس أو بريطانيا ، مما يضعه فى موقف صعب ويجعل استمراره امرا مستحيلا . وقد كان حسنين يأمل أن ينتهز

الملك فرصة استقالة حسنين مع عريضة مكرم لكى يقبل النحاس ، ولكن لايسون كان بالمرصاد لهما ، حذر الملك سريعا من أى عمل طائش ، ومرة أخرى أثبت التدخل البريطانى قيمته فى بقاء النحاس فى الحكم ، ودخل أمين عثمان الوزارة (رزق تاريخ الوزرات ص ٤٥٢-٤٥٣) .

وقد استمر الخلاف بين الحكومة والقصر كالعادة حول عدة موضوعات . ففى سبتمبر ١٩٤٢ ثار خلاف حول من يرأس احتفالات الأزهر بألفيته ، الشيخ المراغى شيخ الأزهر يناصره القصر ، أم وزير الاوقاف ؟ وكانت النتيجة تأجيل الاحتفالات إلى أجل غير مسمى . مثال آخر كانت رغبة القصر فى إقالة حمدى سيف النصر ونجيب الهلالى أثناء إجراء أحد التعديلات الوازرية ، وقد تجاهل النحاس ذلك الطلب . وكانت حجة القصر ، أن حمدى سيف النصر قد أدلى بعدة تصريحات أمام بعض ضباط الجيش مما اعتبرها القصر خروجا عن الولاء للعرش . كما أن الهلالى قد هاجم حسنين فى مجلس النواب ولكن عندما قدم المراغى استقالته احتجاجا على سياسة الحكومة بعد اضراب الازهريين ، قبلها النحاس لرغبة القصر . وتم التوصل إلى حل وسط وذلك باعطائه سنة تفرغ ، ولكن الخلاف طفا مرة أحرى على السطح حين أصر القصر على أن يقوم المراغى بصحبة الملك بالصلاة أيام الجمعة

طوال شهر رمضان مع الملك فى أغسطس ١٩٤٤ . ولم يحضر أى وزير هذه الصلوات عسى أن يفسر عدم حضورهم على أنه قبول من الوزراة لإعادة تعيين المراغي شيخا للأزهر . وقد زادت حرارة الخلاف بين الخصمين عندما أنتشرت الملاريا فى مديريات الصعيد .

وقد انتهز الملك فرصة زيارته للمناطق المنكوبة ليكشف عجز الحكومة عن مواجهة الموقف . ولكن النحاس قام بزيارة مماثلة بعد ذلك مما أغضب القصر ، لانها ازالت أثرا سلبيا تركته زيارة الملك.

.ولكن مشكلة النحاس لم تكن فقط مع الملك ، بل كانت أيضا مع الجماعات السياسية الجديدة ذات التوجهات القضائية . فتوقيع المعاهدة مع بريطانية لم يطلق يد النحاس كما أراد . نعم كان أن الوقت قد حان لتصفية الخلاف المصرى البريطانى ، لكن أفكارا وعقائد أخرى ظهرت وتخطت فى وطنيتها الاقليمية المصرية إلى القومية العربية أو الامة الإسلامية . وقد وجدت تلك العقائد تعبيرا لها فى جماعة «الأخوان المسلمين» التى بدأت نشاطها وحركتها من زاوية دينية محضة ، ولكن أنتقلت تدريجيا إلى الساحة السياسية . وقد حدث ذلك عندما رشح من زعيم تلك الجماعة نفسه فى الانتخابات النيابية عن دائرة الإسماعيلية التى جرت فى عام ١٩٤٤ فى ظل حكومة النحاس . ويقال إن النحاس لم يدرك شيئا عن الطبيعة السياسية لتلك الجماعة ، بل لم يُلق أى بال لترشيح البنا .

وكان محمد عفيفي شعبان رئيس تحرير الحوادث وهي جريدة وفدية هو الذي لفت نظر النحاس إلى ذلك . وقد أعطى شاهين الصورة كاملة للنحاس حول طبيعة تلك الجماعة وكل التفاصيل والمعلومات التي لديه بما فيها أسماء أعضاء مكتب الارشاد ورؤساء الشُعب المنتشرة في أنحاء البلاد . وعند هذه النقطة تنبه النحاس للخطر القادم وكان يدرك تماما أبعاد اقحام الدين في السياسة . وعلى الفور استدعى النحاس حسن البنا ، وبعد محادثة طويلة والتى لم تَخْلُ من بعض العبارات التهديدية من قبل النحاس ، وافق البنا على سحب ترشيحه . مقابل حصوله على بعض المطالب مثل الغاء وتقييد بيع المشروبات الكحولية .

وقد أعطى البنا النحاس تاريخ معلومات عن الجماعة والإصلاحات التى تنشدها ، ورغم أن النحاس صرح بأن هذه مسائل سياسية إلا أنه وعد تنفيذ كل مطالب البنا . وقد أصدر النحاس بصفته الحاكم العسكرى أمرا بمنع تداول الخمور فى جميع المؤسسات طوال شهر رمضان وفى بعض المناسبات الأخرى مثل المولد النبوى وفى بعض ساعات النهار . كما أنه أصدر أمرا آخر باعتبار البغاء غير قانونى .

وهناك من يقول وإن كان هذا لا يتناقض ما ما سبق ، أن النحاس طلب من البنا سحب ترشيحه لمجلس النواب مقابل إطلاق

يد البنا فى الدعوة إلى الجماعة ولكن على أساس دينى فقط .
وقائل آخر من مصدر معروف بتعاطفه مع حركة الإخوان ، أنه بعد نصح السفير البريطانى النحاس ، استدعى الأخير البنا وهدده أن يسحب ترشيحه ، فيقوم باغلاق جميع شعب الاخوّان . وفى الحقيقة فإن خمسين فرعا قد تم غلقها بالفعل ، ولكن أعضاء الجماعة ثاروا وحاولوا فتح مراكزهم - بالقوة مما اضطر النحاس إلى الرضوخ لمطلبهم وإعادة فتحها . وقد أنضم فؤاد سراج الدين وعبد الحميد عبد الخالق إلى الجمعية كأعضاء شرفيين .

وهناك مشكلة أخرى تعدت حدود الاقليمية المصرية وهى مشكلة فلسطين والقومية العربية . فقد اتهم الوفد . طويلا - بأنه لم يهتم بالشئون العربية تماشيا مع مقولة سعد فى باريس عندما اقترح عليه التنسيق مع بقية الزعماء العرب فى مؤتمر الصلح عام ١٩ .
وقد قيل إن سعد علق قائلا أن القضية المصرية ليست قضية عربية .
وهناك المقولة الأكثر شهرة إذا اضفنا صفرا إلى أصفار أخرى ماذا تكون النتيجة ؟ .

ومن الممكن القول هنا أن الميراث الفكرى للوفد كان يميل أكثر نحو الشخصية الوطنية المحدودة جغرافيا بالاقليم المصرى المرتبطة إلى حد ما بالحضارة الغربية الاوروبية ، حيث أن مصر الفرعونية والهلينية كانتا جزءا من عالم البحر الابيض المتوسط الذى تشارك

فيه أوروبا . لهذا لم يكن اختيار مقبرة سعد زغلول على الطراز الفرعوني والأوروبي الحديث اعتباطا ، فالفرعونية تمثل الأصالة ، والأوروبية تمثل المعاصرة ، أو القديم والحديث . وأنه لمن اللافت للنظر أن ممثلي الأحزاب الليبرالية وعلى رأسهم حزب الأمة وأحمد لطفي السيد الذي يمثل الاصل يوصفون من قبل بريطانيا بأصدقاء لبريطانيا رغم الخلافات السياسية بينما الاخوان المسلمون ومصر الفتاة يعتبرون أعداء للغرب .

وما زاد الأمور تعقيدا ، أن الاتجاه الليبرالي وضع على طرفي نقيض مع الاتجاه الإسلامي والعروبي ، خاصة أن القصر ساند هذين الاتجاهين الأخيرين من أجل أن يثبت أقدامه في مواجهة هؤلاء المفكرين ذوي الثقافة الغربية ، وخاصة الفرنسية من المحامين ورجال الفكر . لهذا لم يكن غريبا أن ترتبط المصرية مع الليبرالية الاوروبية والاعتماد على بريطانيا على النقيض من الاتجاهات الإسلامية أو العربية التي أكتسبت صفات معادية لليبرالية خاصة والتي شجعت من قبل القصر ، ولهذا نجد أن الشعور المعادي لبريطانيا تحول إلى شعور معادٍ لليبرالية خاصة بعد أن ظهر التطابق أو التوافق في المصالح في ٤ فبراير لهذا نظر النحاس والوفد إلى قضية فلسطين من زاوية موقعها من الصراع مع القصر وعلاقتهم مع الإنجليز ، بينما كان القصر ومصر الفتاة والإخوان

المسلمون يستخدمون فلسطين ضد الوفد . وكان على النحاس أن يغير من موقفه حى يفوّت على اعدائه تلك الفرصة ، وكانت الفرصة حين بدأت مباحثات الوحدة بين زعماء العرب فى ٤٣ وكان للنحاس أسباب عديدة .

لم تكن هذه أول مرة يتعامل فيها النحاس مع موضوع القومية العربية . ففى عام ١٩٣٦ رفض عرضا من نورى السعيد ثم حكمت سليمان العراقيين بتحالف عراقى مصرى قائلا أنه لا يرغب فى الدخول فى تعقيدات عامة ويود أولا تعزيز مركز مصر .

رغم أنه كثيرا ما ذكر الوحدة العربية فى خطبه السنوية فى ١٣ نوفمبر ٣٨ ، ٣٩ ، كما طالب بحل عادل للقضية الفلسطينية (١٣ نوفمبر ٣٧) ، ولكن فكرته عن الوحدة العربية كانت فى تعزيز الروابط الاقتصادية والثقافية بين مختلف الاقطار العربية، ليس أكثر . فإن تم تحقيق ذلك فمن الممكن اتخاذ خطوات أكثر تقدما فى تعزيز التعاون السياسى على أن يحافظ كل قطر على شخصيته السياسية متمشيا مع ظروفه الخاصة واحتياجاته وكانت أفكار النحاس تمثل تقدما كبيرا عن سلفه سعد ، ويفسر ذلك أيضا برغبة النحاس زعيم أكبر دولة عربية فى أن يكون صاحب الحكم الفيصل بين الاقطار العربية .

لان ذلك سيعزز موقفه أمام خصومه السياسين من الأحزاب

الأخرى وأمام القصر وقد تلقت القومية العربية دفعة قوية حين صرح انتونى إيدن فى خطبته بجيلد هول فى نوفمبر ١٩٤١ عندما أشار إلى أماني العرب تجاه الوحدة وأعرب عن تأييده لاى مشروع يلقي التأييد العام . وقدم نورى السعيد رئيس الوزراء العراقى مذكرة إلى السير ريتشاردكيس الوزير البريطانى فى الشرق الاوسط مقترحا بوحدة سوريا ، لبنان ، الاردن فى دولة واحدة تتحد فيدراليا مع العراق ، على أن ينضم بقية الأقطار العربية إليها إذا شاءت ولم تكن هذه الدولة المقترحة فى المصالح القومى لمصر لانها ستنتزع من مصر زعامة العالم العربى . كما أن العرش الهاشمى في العراق والاردن كان صديقا لبريطانيا ولم يعمر المشروع طويلا نتيجة لجهود كل من مصر والسعودية فى إفشاله ، لخوف الأخيرة من سيطرة هاشيمية .

وفى مارس ١٩٤٣ حاول نورى السعيد مرة أخرى عن طريق اقتراح قدمه للنحاس بعقد مؤتمر عربى وبسبب تشكك النحاس فى وجود علاقة بين نورى والقصر ، رفض النحاس عقد مؤتمر غير رسمى ، كما كان يقترح نورى ولكن نورى إدرك رغبة النحاس فى تعزيز مركزه أمام القصر والصعوبات التى كان يوجهها بسبب الكتاب الاسود فى أن يظهر كزعيم للعرب . وقد أدرك نورى أيضا إحساس النحاس المفرط بذاتيته وقد أمل أن يكسب النحاس من

خلال اللعب على هذه النقطة الضعيفة . فى نفس الوقت الذى كان النحاس واقعا فيه تحت ضغط متزايد من أحزاب المعارضة والقصر تجاه سياسته العربية .

وفى رده على استجواب قدم له من قبل د. هيكل القى النحاس بيانا فى مجلس الشيوخ فى ٣٠ مارس ١٩٤٣ يعرب فيه عن أهتمامه العميق بالشئون العربية شارحا خطته بالنسبة لمستقبل العلاقات العربية ، وقد حدد دوره فى التوسط بين وجهات النظر المتعارضة واضعا نفسه كالحكم بين مختلف الأنشطة العربية .

وفى حقيقة الأمر فإن النحاس كان هو الزعيم . من الذى توجه إليه نورى السعيد وأعطاه الدور الذى يطمع إليه دون أى زعيم آخر وهذا لم يترك مجالا كبيرا للعناصر المعادية للوفد للنقد فيما يتعلق بسياسته العربية وأطلقت يده فى معالجة الموضوع بأسلوبه الخاص.

بدأ النحاس مباحثاته مع كل دولة عربية على حده من أجل الوصول إلى منظمة للوحدة العربية بحيث تحتفظ مصر بمركزها وتفشل العراق فى تحقيق وحدة تحت قيادتها . لذا فإن النحاس فى مباحثاته مع الوفد السورى فى الاسكندرية ٢٦ أكتوبر ٤٣ أثار الشكوك حول أمكانية تحقيق مشروع سوريا الكبرى على أساس الوحدة الاندماجية التامة حيث أن كل دولة كانت لها شخصيتها ،

تطورها الوطنى ونظامها السياسى المستقل . كما أشار أيضا إلى الصعوبات التى قد يثيرها مارونيو لبنان ويهود فلسطين . ثم أخذ فى شرح الاقتراح الذى وضعه رئيس الوزراء الاردنى حول الوحدة المبدئية بين بلاده وسوريا لتعقبه وحدة فيدرالية مع فلسطين ولبنان . وقد أضاف النحاس أن ذلك يشير إلى سؤال حول الطبيعة المختلفة لكلا النظامين فى سوريا والأردن وقد تمكن النحاس من تحقيق مراده بفضل السعوديين والسوريين والبنانيين الذين شعروا أن مصالحهم تتوافق مع مصر وتكونت الجامعة العربية ببروتوكول وقع فى ٧ أكتوبر ١٩٤٤ ، قبل يوم واحد من إقالة النحاس من منصبه .

وقد كانت نهاية حكومة النحاس حين أوقفت بريطانيا تأييدها له فى مواجهة القصر ، ففى يوم الجمعة ١٥ سبتمبر ١٩٤٤ عندما كان الملك فى طريقه إلى الصلاة ، أمر غزالى بك مدير الشرطة ، بازالة بعض اللافتات التى كتب عليها «عاش الملك والنحاس» وفى المساء أمر سراج الدين وزير الداخلية بوقف الغزالى من عمله وقد نشر ذلك الأمر فى صحف صباح اليوم التالى وكان من الطبيعى أن يأمر الملك ببقاء الغزالى فى وظيفته . وكان لايسون فى أجازة وقررت بريطانيا عدم التدخل . وقد أعتبر الملك هذا التصرف بمثابة الضوء الأخضر. وكان النحاس على حسب قول حسنين ، يزمع عقد مجلس الوزراء فى الساعة ٧ مساء يوم ٨ أكتوبر ١٩٤٤ من أجل

تقديم استقالته فى ذلك المساء احتجاجا على تدخل بريطانيا فى مسألة غزالى وأن ينشر الرسائل المتبادلة بينه وبين السفارة الخاصة بهذا الموضوع . وقد احبط الملك حركة النحاس بإقالته . ولكن لماذا تصرف النحاس بهذا الضعف كما تساءل تقرير بريطانى ؟ هل اعتبر النحاس ترأسه لمؤتمر الجامعة العربية رادعا كافيا أمام الملك ، أن حديثه الصريح مع السفير فى ٦ سبتمبر ١٩٤٤ والذى حطم أى أمل له فى إعادة النظر فى بنود المعاهدة جعله يدرك أن الوفد فى المعارضة أقوى منه فى الحكم ؟

بعيداً عن الحكم مرة أخرى .

ورغم أن حكومة النحاس فقدت قدرا كبيرا من التأييد الشعبى أثناء حكمها ، ولكن بمجرد أن تمت إقالة الوفد بطريقة غير دستورية ، عادت إلى الوفد صورته التقليدية كمدافع عن الدستور وكعدو للحكم المطلق . وعاد النحاس شهيدا فى أعين الشعب واستعاد ما كان قد فقده من شعبية (عبد القادر ص ١٤٣) وبدأت حكومة أحمد ماهر تحقيقا فى الاتهامات التى أوردها مكرم فى عريضته الكتاب الاسود ضد النحاس وزملائه . وتم إنشاء لجنة حكومية برئاسة وزير المالية من أجل التحقيق فى المعاملات المالية الخاصة بالحكومة السابقة . وكان أول عمل لها هو مطالبة النحاس وسراج الدين بوصفه وزير الشئون الاجتماعية السابق برد مبلغ

١٧٠,٠٠٠ جنيه جمعت كتبرعات لضحايا الملاريا والتى قيل أنها أودعت فى الحساب الشخصى لرئيس الوزراء وليس فى البنك الاهلى المصرى ولكن محاولة أحمد ماهر من أجل تلطيخ سمعة النحاس المالية لم تسفر عن النتائج المرجوة ، ولم تسفر التحقيقات مع النحاس عن أى شىء يذكر ، بل إنها توارت من تلقاء نفسها .

ولكن التحدى الحقيقى لم يكن من سياسى حقبة ما بعد ثورة ١٩ ، مثل ماهر والنقراشى - مثلا أى السياسة التقليديين الذين ظلوا يعملون به بنفس عمل وأسلوب حقبة العشرينات - والثلاثنيات فقد كانت وسائلهم سليمة وقانونية فى مجملها تقوم على أتهام الخصوم بالرشوة والفساد والمحسوبية . وكانت هذه الاتهامات شائعة فى أى معركة إنتخابية أو حملة صحفية . ولم تسفر سوى عن رفع دعاوى أمام المحاكم بتهمة القذف والسب والقيام بحملة صحفية مضادة وكما كان الحال فى نهاية الحرب العالمية الأولى التى أفرزت قوى اجتماعية جديدة بتطلعات سياسية طموح عبرت عن نفسها من خلال العنف السياسى . فإن نفس الموقف قد تكرر بعد الحرب العالمية الثانية ، وظهرت قوة اجتماعية أخرى جديدة تحارب القوى الاجتماعية التى ظهرت بعد الحرب الأولى . وأصبح مشوار ١٩١٩ سياسيين تقليديين فى نظر الاجيال التى ظهرت بعد ٤٥ وحل النحاس وماهر مكان بطرس غالى ويوسف وهبة . ولم

تفرق رصاصات الجيل الجديد بين حزب وآخر ، بين الوفد والسعديين ، ففي نظر هذه الأجيال الجديدة كانت جميع الأحزاب تنتمي إلى الجيل السابق . وكانت هذه القوى الاجتماعية تقريبا مثل التي ظهرت في ١٩ طبقة عمالية صغيرة وطبقة وسطى مهنية مدينية ولكن كان أهم ما يميزهم عمن سبقهم أن الجيل السابق من المهنيين الذي ظهر مع ثورة ١٩ ، لم يظهر وحده بل كان يصاحبه أيضا طبقة كبار الملاك الفتية التي كانت تزاحم المهنيين على اقتسام السلطة السياسية في البلاد ، بل كانت تطالب باقتسام السلطة وحسب بالاستحواذ على السلطة استحواذاً كاملا . لذا فإنه من الممكن تتبع جذور الاحزاب من خلال أصولها الريفية أو الحضرية ولكن بعد الحرب العالمية الثانية ، فإن الطبقة الوسطى تحالفت مع الطبقة العمالية وأفرزت كثيرا من قيامها . وقد كان لذلك عدة أسباب. أولا . كبار الملاك الذين تحالفوا مع المهنيين قبل ١٩ ، سرعان ما وجدوا أن مصالحهم متعارضة تماما مع حلفائهم وعندئذ مالوا إلى التحالف مع القصر بينما لعبت الطبقة المهنية المدينية من ناحية وكبار الملاك على الجانب الآخر .

ولكن بعد الحرب العالمية الأولى ظهرت طبقة وسطى جديدة لها السيطرة الكاملة على الحركات السياسية الجديدة، حيث كانت لا تواجه بأي منافسة من طبقة أخرى صاعدة مثل كبار الملاك. ولم

تمثل الطبقة العمالية أى تهديد يذكر لقيادة أو فكر الحركات الجديدة كالتى مثلتها طبقة كبار الملاك قبل الحرب العالمية الأولى.

أما الصفة الثانية التي ميزت الطبقة الجديدة هى أنها كانت تميل أكثر إلى البرجوازية الصغيرة، فى حين أن الطبقة الوسطى السابقة قد تحولت بفعل الحراك الاجتماعى إلى الطبقة الوسطى العليا، ونظرا لازدياد أعداد المتعلمين المصريين والتوسع فى مهن جديدة مثل الصحافة وضباط الجيش، أصبح المحامون جزءا من النخبة الحاكمة. فى حين ظل الصحفيون وضباط الجيش والموريين وبعض المحامين خارج نطاق الطبقة التى انضم إليها المحامون الذين ظهروا بعد ١٩.

وكما أن الرأسمالية قد لعبت دورا صغيرا على عكس ما أشيع فى بعض الكتابات والقليلون منهم الذين ظهروا على الساحة كانوا متزاحمين من قبل كبار الملاك الريفيين الذين شغلوا النخبة الحاكمة، وكانت مصالحهم مصانة تماما، وكانوا يسيطرون على البرلمان لدرجة رفض أى فكرة عن إصلاح زراعى أو رفض ضريبة أطيان، كما كان يطالب بعض الرأسماليين من أجل سرعة تنمية مصر وتحولها إلى الرأسمالية. وكان للامتيازات الأجنبية والمنافسة الأجنبية دور فى تحجيم هؤلاء الرأسماليين. ورغم أن اتفاقية مونترو لعام ٣٧ قد وضعت نهاية لنظام الامتيازات إلاّ أن ذلك ما كان

ليتحقق قبل عام ٤٩ واضطر معظم الرأسماليين المحاليين إلى الارتباط برأس المال الأجنبى كما حدث لبنك مصر ولهذا لم تتكون رأسمالية وطنية بالمعنى الدارج للكلمة.

والفرق الثالث بين الجيل الجديد والقديم من تلك الشريحة الاجتماعية كان فكريا. فقد شاهد الجيل الأول فشل ثورة عرابى وانهيار الحزب الوطنى بشعاره حول لا مفاوضة إلا بعد الجلاء (أنظر الفصل الأول) وقد سادت أفكار حرب الأمة التى عبرت عن مصالح كبار الملاك والمثقفين الغربيين وسيطرت على النخبة السياسية سواء من كبار الملاك أو المهنيين أو مختلف القوى الاجتماعية والسياسية الأخرى. وكانت وسائله فى ذلك تقوم على الحل السلمى المشروع للقضايا الداخلية (الصراع مع القصر) أو الخارجية (الاحتلال الأجنبى) من خلال مؤسسات ديمقراطية معترف بها من قبل الدولة. (البرلمان). ومن الممكن هنا القول بأن قوى اجتماعية محددة، المهنيين قد بثت أفكارا ولكن مع مضى الزمن بدأت الأجيال الجديدة من المهنيين تتساءل عن جدوى هذا الطريق كما أوضحنا فى رسم الكشكول (أنظر الفصل الثانى) ونفضت الحركات السياسية الجديدة عن نفسها ما كانت قد استعارته من كبار الملاك، وعادت إلى تبنى خط الحزب الوطنى المعبر عنها، ولكن بشكل أكثر تطورا وملاءمة مع روح العصر الجديد

أو النقل روح الأربعينات، ليس أول القرن ونقصد بذلك مصر الفتاة وجماعة الاخوان المسلمين. (انظر فصل ٢).

ومع فشل المؤسسات الدستورية كتعطيل الدستور مرتين وإلغائه كاملا مرة وزورت الانتخابات حتى فقدت هذه المؤسسات مصداقيتها كما فقد الناس الثقة فى الديمقراطية أساسا. كما أن معاهدة ٣٦ وحادثة ٤ فبراير أظهرت مدى قدرة حزب الوفد فى الحصول على الاستقلال التام بل ومدى اعتماده على قوة الاحتلال فى الوقوف على قدميه فى مواجهة القصر، ومع تهاوى أفكار الديمقراطية التى كان الوفد خير تجسيد لها بدأت أفكار جديدة تحتل مكان الصدارة تقوم على الاشتراكية أو الإسلام أو الشيوعية.

وقد استجابت القوى التقليدية مثل الوفد وبقية الأحزاب التى نهجت أسلوبه وكانت نفس جذور الوفد الفكرية الممتدة إلى حزب الأمة القديم، لم تستطع حراكا أمام التغير الذى حدث فى المجتمع بل إنهم اتبعوا أسلوبا سلبيا بدلا من اتخاذ خطوات إيجابية وابتداع أسلوب آخر فى حل القضية الوطنية، فإذا كان أسلوبهم يقوم على المفاوضات فأمام عجزهم عن الوصول إلى حل من خلال ذلك الأسلوب، لم يروا من بديل سوى وقف المفاوضات، ولكنهم ظلوا أسرى المؤسسات الرسمية (البرلمان - الوزارة) والعقلية القانونية

أمل سلمى مشروع ، ولكن للأجيال الجديدة، وقفت التجربة ككل بشقيها الرسمى والعقلى وبدأت فى البحث عن منافذ أخرى وإن كانت غير شرعية وغير رسمية وهكذا مر الوفد كجزء من النخبة الحاكمة بنفس تجربة النخبة المصرية الحاكمة فى ثورة ١٩ من حيث ثورة الشباب عليهم وتلقى رصاصهم.

رغم أن أول ضحية لموجة العنف السياسى التى تفجرت فى نهاية الحرب العالمية الثانية كان رئيس الوزراء السعدى أحمد ماهر، إلا أن الوفد نفسه لم يسلم هو الآخر من تلك الموجة فقد ألقيت قنبلة على سيارة النحاس بهدف اغتياله فى ٦ ديسمبر ١٩٤٥ ولكنه جرح فقط وكان أحد المتهمين ضابط صغير فى الجيش المصرى باسم أنور السادات وطالب فى كلية الحقوق باسم محمد إبراهيم كامل (عابدين ملف ٤٩٢٥) وقد قامت نفس المجموعة بمحاولة أكثر نجاحا لاغتيال أمين عثمان فى أقل من شهر بعد ذلك. وفى اعترافاته ذكر حسين توفيق أن مجموعته قررت التخلص من النحاس وأمين عثمان لدورهما فى حادث ٤ فبراير.. ومما لا شك فيه أن القصر قد سره ذلك الحادث، بل إنه ساهم فى الإعداد له من خلال الحملة الصحفية التى قامت ضد دور النحاس فى حادث ٤ فبراير، أما حادث اغتيال السردار، سواء كان القصر له دور مباشر أو غير مباشر فقد أظهر سببين:

أولا: الحملة الصحفية لم تقع على آذان صماء، ولكن أعدادا متزايدة من الشباب تأثرت بها.

ثانيا: اتساع الهوة بين الوفد كممثل للطبقة الوسطى المدنية المهنية وبين هذه الطبقة خاصة الشباب منهم الذين شبوا فى الحرب العالمية الثانية.

وقد كان من الطبيعى اتساع حجم الطبقة الوسطى بازدياد تكدس المدن، أن تزداد أعداد الطلاب والعمال وموظفى الحكومة وأصحاب المهن الحرة، وبالتالى المتهمين بالعمل السياسى كما أن التوسع فى التعليم خاصة فى فترة ما بين الحربين دفع بأعداد المتعلمين إلى أرقام جديدة خاصة ذوى الأصول الطبقية من الطبقة الوسطى الصغيرة. فقد تم افتتاح جامعة فى القاهرة باسم (فؤاد الأول) فى عام ١٩٢٥ وأخرى فى الأسكندرية فى عام ٤٢ وبالتالى تم تغيير فى التركيبة الاجتماعية لهؤلاء الطلاب وخاصة الحزبيين منهم وعلى الأخص فى مهن مثل الصحافة وضباط الجيش.

وهذا التغير الاجتماعى ظهر فى كتابات كاتب وفدى شاب فى صدر صفحات جريدة ـ وفدية جديدة باسم الوفد المصرى ففى تقرير لوزارة الداخلية أثناء حكومة صدقى فى عام ١٩٤٦. اتهمت الصحيفة بالانحياز لليسار والاشتراكية. واعتبر الاستمرار فى إصدارها خطرا يهدد أمن وسلامة البلاد ونظامها الاجتماعى الذى

حددته المادة ١٥ من الدستور، كما أثبتت التحريات التى قامت بها أجهزة الأمن أن د . محمد مندور الذى كان يكتب باستمرار للصحيفة، كان نشطا سياسيا ضد المبادئ الأساسية للدستور والبناء الاجتماعى للمجتمع وأخيرا أوصى تقرير الأمن بإغلاق الصحيفة. (ملفات عابدين ملف ٦٦٣٠ يوليو ٤٦ الشيوعية فى مصر).

لم يكن الوفد غريبا تماما عن هذا الجيل الجديد، الذى ضم عديدين منهم. فالحزب لم يفقد بعد كل صلاحياته وشرعيته، بل كان لم يزل محتفظا بكثير من بريقه الشعبى كحام للدستور وكمناضل ضد الاحتلال. ولكن مع ذلك كانت هناك أصوات تطالب بإصلاح زراعى ضد كبار الملاك ممثلة فى عضوين بمجلس الشيوخ (محمد خطاب طالب بتحديد الملكية الزراعية بخمسين فدانا، بينما طالب عضو الأحرار الدستوريين جلال فهيم بتحديد ملكية العائلة بخمسمائة فدان بعد وراثة العائلة).

فى نفس الوقت كانت صور الملك فاروق توطأ بالاقدام يوم وعيد ميلاده فى الجامعة من قبل الطلاب فى تحد ظاهر ضد العرش وكان هذا مؤشرا واضحا على أن الأجيال والأفكار الجديدة كانت تتحرك فى اتجاه واحد ضد كل من كبار ملاك ورمزها المثل فى القصر وبينما كان المؤشر العام يسير ضد كبار الملاك، كان الوفد يسبح فى الاتجاه المعاكس بتدعيم كبار الملاك فى قيادته بعد تسلل

العديد منهم إليه. وكان رمز كبار الملاك فى الوفد فؤاد سراج الدين عضو الأحرار الدستوريين الذى انضم للوفد فى عام ٢٦ وأصبح عضوا فى هيئته العليا فى عام ١٩٤٤ وهو من كبار الملاك ويمتلك ثروة هائلة وكان مستعدا لانفاقها لاحتواء العناصر غير الوفدية لاسترضاء القصر والذى كان يفسره البعض على أنه مرتبط بأحواله غير الوفدية .

لهذا لم يكن غريبا أن الجماعات التى ظهرت قبل الحرب العالمية الثانية وكانت على هامش الساحة السياسية أن تحتل مواقع جديدة وتتوسع على حساب الوفد والذين يشكلون قاعدته الرئيسية فالاخوان المسلمون كانوا يعتمدون على المدن وليس الريف فمنذ الأربعينات انضمت إليهم أعداد متزايدة من نصف الفلاحين ونصف الحرفيين بروليتاريا من الذين لم يتلاءموا مع "إخوان المدينة ووجدوا ملاذا فى الاخوان" كما انضم إليهم أيضا صغار رجال الأعمال الحرة والحرفيين الذين كانوا يعانون من المصاعب الاقتصادية. وقد شكل طلاب جامعة القاهرة الذين كانوا أعضاء عاملين أو متعاطفين حوالى ٣٠٪ من العضوية الكلية للإخوان، وكان أغلبهم من طلاب كلية الحقوق (أحد معاقل حزب الوفد) أما القيادة فكانت محكومة أساسا من المحامين، القضا، أساتذة الجامعات ذوى التمرين الفرنسى. أى أن قيادة الاخوان كانت تشابه مع قيادة الوفد وإن

كانت أقل مستوى أو درجة . والمح تقرير بريطاني لازدياد تبدل ولاء الطبقة الوسطى من الوفد إلى الاخوان، وقد نقل عن ناظر إحدى المدارس الثانوية الكبرى بالقاهرة ان الوفديين أصبحوا يشكلون الآن أقلية في المدارس والجامعات وأن الإخوان أصبحوا يمثلون التيار الأقوى مع جبهة مصر تنظيم على ماهر وأنه مندهش لسماعه في أحد الأيام شعار " يسقط النحاس " في إحدى المظاهرات وأن الطلاب قد هتفوا بشعارات الوفد حول حكومة وطنية وانتخابات حرة .

د ـ سنوات التغير الاجتماعي والقلاقل

ومن اللافت للنظر أن أسلوب النحاس في التعامل مع مختلف القضايا السياسية والوطنية . لم يتغير بل استمر على نفس المنوال منذ انشاء الحزب، فعندما عين إبراهيم عبدالهادي نائب رئيس الحزب السعدي رئيسا للديوان الملكي، احتج النحاس بعدم توقيع اسمه على دفتر التشريفات يوم ميلاد الملك، وكان تعيين عبدالهادي نقضا لعرف جرى عليه القصر بعدم جواز تعيين رجل حزبي هذا المنصب، وقيل أن الوفد يجب أن يطالب بهذا المنصب لنفسه حين يرجع إلى الحكم . ولكن هذا لم يحدث حيث أن قوة الملك ازدادت اوتوقراطية وشراسة حينئذ ذكر بعض الكتاب انه بوفاة حسنين المفاجئة، أصبح الملك طليقا بلا أي قيد أو رادع يحد من تصرفاته

الطائشة، وكان ذلك فى نفس الوقت الذى ازدادت مشاعر الغضب حدة ضد الملك كما أوضحنا حين ذكرنا أحداث الجامعة فى العام التالى كما قيل أن حياته كانت معرضة للخطر مما استوجب الغاء زيارته للجامعة .

وبينما كانت التغيرات السياسية والاجتماعية تحدث مفعولها فى المجتمع ككل، كانت الأحزاب التقليدية على منهجها فى اتهام بعضها البعض فى تقاتلها على كرسى الحكم. وفى عام ١٩٤٦ تم تعيين اسماعيل صدقى رئيسا للوزراء فعمل على حمل القضية الوطنية ومرة أخرى عاد النقاش حول من يفاوض الانجليز ليطفو ثانية على سطح الحياة السياسية المصرية. وقد عرض صدقى من خلال وساطة على الشمسى أن يضم النحاس إلى وفد المفاوضين. على أن يكون صدقى رئيس الوفد، وان تجرى الانتخابات بعد المفاوضات. ولكن النحاس أصر على أن يصدر الانجليز بيانا يعلنون فيه أنهم يوافقون على إجراء مفاوضات خالية من أى قيود وعلى أساس من مبدأى الجلاء ووحدة وادى النيل، كما طالب بحكومة محايدة تجرى انتخابات على الفور، وقد وافق النحاس بعد ذلك على تأجيل الانتخابات إلى ما بعد المفاوضات سواء كانت ناجحة أم لا، كما وافق على الحفاظ على الحكومة الحالية شرط أن يرأس هو وفد المفاوضات .

وطبيعى أن يرفض صدقى شروط النحاس وإن يعود الوفد إلى هجومه المعتاد على صدقى بأنه لا يمثل الأمة، وأنه سيرضخ للمطالب الإنجليزية. وفى نفس الوقت كما لاحظ تقرير بريطانى أن الوفد كان يهاجم صدقى أكثر مما كان يهاجم الانجليز وأن هذا التكتيك يرجع غالبا لعدم رغبة الوفد فى تدمير كل جسوره مع بريطانيا استعدادا لوقت يؤلف فيه النحاس الوزارة وفى مذكراته، شرح صدقى أسباب فشل المفاوضات بسبب فكرة التحالف مع بريطانيا التى كان يرفضها قطاع من الرأى العام صور له التحالف على أنه فرض قيود استقلال مصر. وأن هذا القطاع من الشعب المصرى كان يؤمن بأنه بمزيد من الضغط على الإنجليز تستطيع مصر التحرير من التزامات المعاهدة ومن لجنة الدفاع وأن تجبر بريطانيا على الجلاء من مصر وترك السودان والاعتراف بحقوق مصر هناك . كما أن بيان الوفد الذى اعترض فيه على إبرام أى اتفاقية جديدة مع بريطانيا كان متماشيا مع الجو العام ولم يضف شيئا جديدا ، وإزاء هذا الضغط الشعبى اضطر بعض المفاوضين إلى تغيير وجهة نظرهم ، والتى أرجعها صدقى إلى جهود دولة شيوعية نجحت فى اقناع من الشعب بأن القضية الوطنية لن تحل سوى فى مجلس الأمن حيث لا تستطيع بريطانيا عزل مصر ، وفى نفس الوقت، كان الرأى العام المصرى يزداد اقتناعا بعدم جدوى

أى مفاوضات أخرى مع بريطانيا. وكان البديل المطروح وقتئذ ـ والذى كان قد طرح من قبل ـ هو اللعب على التناقضات الموجودة فى الساحة الدولية، وكان هذا هو أسلوب مصطفى كامل مع فرنسا ومحاولة سعد زغلول مع أمريكا، وفى المحاولتين السابقتين كان ضمن بريطانيا قوة ليبرالية غريبة أخرى حيث الارتباط بها لم يكن ليعلن بأى شبهات على القيادة المصرية. أما هذه المرة فكانت الساحة مختلفة جدا، فالمعسكر الليبرالى ككل كان يواجه بتحد شيوعى يتطور بسرعة فى اتجاه ما عرف بعئذ باسم الحرب الباردة؟ وقد أجبر ذلك دول المعسكر الديمقراطى على الاتحاد والتكاتف وعدم السماح بقيام أى حركة من حركات العالم الثالث سواء فى مصر أو خارجها باللعب على التناقضات التى كانت موجودة داخل المعسكر، ومما زاد الموقف صعوبة بالنسبة، لمصر، وربط هذا المعسكر الديمقراطى بين صراعهم مع المعسكر الشيوعى مع خطط دفاعهم عن مناطق نفوذهم فى العالم لذا لم تصبح مصر قضية تخص بريطانيا وحدها، ويمكن تسويتها عن طريق معاهدة مثل معاهدة ٣٦، ولكن مصر أصبحت جزءا من الشرق الأوسط المرتبط كل بالمعسكر الغربى لذا أصبح عليها بسبب الوضع الدولى الجديد أن ترتبط بمعاهدة دفاع مع العرب وليس بريطانيا وحدها أن تدافع ليس فقط عن حدودها بل عن أى خطر يهدد الشرق

الأوسط، مما يجعل الوجود البريطاني في مصر دائما وهذا ما دفع النحاس إلى رفض المعاهدة المقترحة بين صدقي وبيفن (المصرى ١٤ نوفمبر ١٩٤٦ ص٥). وفى خطابه السنوى فى ١٣ نوفمبر طالب النحاس بإلغاء معاهدة ٣٦ حيث أن الأمم المتحدة أصبح لها الآن المسئولية الكاملة من السلام، كما أن ميثاقها نص على إلغاء أى معاهدة تتعارض بنودها مع الميثاق (نفس المصدر).

وبما أن الوفد منذ البداية قد رسم لنفسه حل القضية الوطنية خلال المفاوضات السلمية، لم يكن له من خيار حقيقى، إذا لم تسفر هذه المفاوضات عن النتائج المرجوة غير وقف المفاوضات على أمل أن تستجيب بريطانيا لأمانى الشعب المصرى فى المفاوضات المقبلة بعد ممارسة بعض الضغوط الداخلية عليها، فإذا لم تفلح الضغوط داخل مصر فعلى الوفد أن يلجأ إلى محاولة الضغوط على بريطانيا من قبل دول أخرى مثلما حاول زغلول فى مؤتمر الصلح بفرساى فى عام ١٩١٩، وكان هذا ممكنا لو أن الوفد فكر فى ممارسة ضغط دبلوماسى على بريطانيا فى الأمم المتحدة بواسطة الاتحاد السوفيتى . ولكن ما كان يوجد أكثر من هذا الفعل ازعاجا للوفد حيث كان لا يحتمل مكره لن يتهم بأنه على صلة بدولة شيوعية وتحت هذه الظروف غير المواتية، علا النحاس فى عام ١٩٤٦ ليوقع اسمه فى دفتر التشريفات الملكية بمناسبة حلول شهر رمضان المعظم

ولأول مرة منذ إقالته فى أكتوبر ١٩٤٤، كما تم تعديل بيانه ليكون أكثر اعتدالا وأخذت نبرة الوفد تجاه بريطانيا تخف. ومما شجع الوفد ما عرف من أن أعضاء كبارا فى وفد صدقى كانوا من أنصار ضم الوفد إلى وفد المفاوضات والحكومة ورغم احباط الوفد لاعادة تعيين النقراشى رئيسا للوزراء مرة أخرى فى ، إلاّ أن ذلك لم يمنعهم من أن يقوم النحاس بتسجيل اسمه مع كبار قادة الوفد فى السجل الدنى بمناسبة عودة الملك إلى الإسكندرية فى ١٧ سبتمبر.

هـ - بداية التغيير

وبينما كان النحاس يناور مع القصر والساسه الآخرين بنفس طريقته التقليدية منذ عام ١٩٢٧، فقد شهد عام ١٩٤٦ حدثين خطيرين كانا لهما أعظم الأثر على الحياة السياسية المصرية بصفة عامة والوفد والنحاس شخصيا بصفة خاصة، كان أول هذه الأحداث ما حدث من تغير فى قيادة حزب الوفد نفسه نتيجة وفاة صبرى أبو علم باشا فى أبريل ١٩٤٥ سكرتير عام حزب الوفد وأحد أعضاء الحرس القديم. وقد نشب صراع على منصب السكرتير العام بين الحرس القديم للحزب الذى كان ينتمى فى معظمه إلى الطبقة الوسطى المدنية مثل عبدالفتاح الطويل، الذى كان يؤمن بأن له كل الحق فى تقلد المنصب بسبب ماضيه الوطنى

العريق، وبين العناصر الجديدة وخاصة من كبار الملاك الذين انضموا للحزب بعد عام ١٩٣٦ وخاصة أثناء سنوات الحرب العالمية الثانية، وكان خير من يمثلهم فؤاد سراج الدين والبدراوى عاشور (أقرباء لسراج الدين) وعائلة الوكيل (من عائلة زينب الوكيل حرم النحاس). ويقال أن النحاس كان يفضل عبدالسلام فهمى جمعة (محام من طنطا وشريك للنحاس فى ثورة ١٩) الذى لم يكن هو نفسه متحمسا للمنصب، وكان يريد بدلا منه منصب نائب رئيس الوفد حتى يستطيع أن يخلف النحاس فى منصبه، وكان المرشح الثانى عبدالفتاح الطويل الذى كان يماثل جمعه فى خلفتيه السياسية والاجتماعية. ويبدو أن النحاس كان مترددا فى تعيين سراج الدين لخوفه من أعضاء الحرس القديم وأيضا لحداثة سنه وعضويته فى الوفد إذا قورن بالآخرين كما أنه كان لايميل إلى مهادنة سراج الدين مع القصر وأخيرا عين عبدالسلام فهمى جمعه (عضو مجلس النواب منذ عام ١٩٢٤) فى المنصب أى سكرتيرا عاما للوفد. وفى مايو ١٩٤٥ تم تعيين محمود سلطان غنام (عضو فى لجنة الطلبة عام ١٩١٩، محام، نائب منذ ١٩٣٠) مساعدا للسكرتير العام، كما عين على زكى العرابى (إجازة قانون عام ١٩٠٢، أستاذ فى الجامعة). زعيما للمعارضة الوفدية فى مجلس الشيوخ. ورغم أن تقريرا بريطانيا قال إن العناصر الصغيرة (غالبا

المقصود هنا الجديدة) فى الوفد قد أصابها الإحباط لعدم تعيين سراج الدين فى منصب السكرتير العام، إلاّ أن وحدة الوفد لم تتأثر بهذه التعيينات الجديدة .

وهكذا يبدو أن الحرس القديم، ممثلو الطبقة الوسطى القديمة، استطاعوا الحفاظ على مكانتهم داخل الحزب، ولكن لفترة محدودة فقط، وفى الواقع فإن الحرس القديم كان فى طريقه إلى الاختفاء، فقد جاء التحدى هذه المرة ليس من منافسيهم التقليديين من كبار الملاك، بل من الأجيال الجديدة الذين يشكلون قاعدتهم الرئيسية من اكتساب الطبقة الوسطى أو الطبقة الوسطى الجديدة الذين ما استطاعوا الوصول إلى القيادات العليا للحزب التى كانت حكرا ما بين الحرس القديم وكبار الملاك. وكان نتيجة ذلك أن سيطر شباب الطبقة الوسطى الجديدة من المستويات الادنى والوسطى على حزب الوفد ولجان الشباب وبعض لجان مجلس النواب (عبدالقادر ص ١٨١). لذا فإنه من الممكن القول بأن الحزب قد انفسم بذلك إلى ثلاثة أجنحة، الحرس القديم وكبار الملاك الذين اقتسموا قيادة الوفد ـ وشباب الطبقة الوسطى الجديدة الذين كونوا ما عرف باسم الطليعة الوفدية وكان وجودهم داخل الحزب ولكن خارج قيادته، ولكن النحاس يضم كبار الملاك إلى الهيئة العليا للوفد وعدم احلال الحرس القديم بهذه العناصر الشابة الجديدة، لم يفعل سوى أن قوى كبار الملاك وأضعف الحرس القديم.

وقد بدأت الخلافات تظهر بين هذه الأجنحة الثلاثة وبشكل خاص خلافات شخصية فتظهر تقارير السفارة البريطانية أن توتر اساء العلاقة بين النحاس ونجيب الهلالى لأن الأخير رفض الدفاع عن شقيق حرم النحاس أحمد الوكيل الذى قدم للمحاكمة بتهمة الاخلال بقوانين استخراج رخص الاستيراد والتصدير وكان النحاس قد بدأ يفقد أنصاره بسبب تصرافات زوجته وعائلتها مثلما حدث مع مكرم فى عام ٤٢. وقد انشق هلالى فى عام ١٩٥٠ مضعفا بذلك جناح المحامين من الحرس القديم داخل الوفد.

وشهد عام ١٩٤٥ تطورا آخر على الساحة السياسية وكان ذلك يتعلق بأسلوب حل القضية الوطنية. فطوال النصف الأول من العام، استمرت الحياة السياسية كالمعتاد: الوفد يقوم باستنهاض الشعب حوله ضد بريطانيا، وفى نفس الوقت الذى يقوم فيه بلفت نظر بريطانيا بطرق مختلفة إلى أنه لا يمكن التوصل إلى حل المسألة المصرية بدون مشاركة الوفد ففى ١٥ يوليو ٤٧، أصدر الوفد بيانا هاجم فيه الحكومة وطالب بالغاء معاهدتى ١٨٩٩ و١٩٣٦. فى نفس الوقت الذى أرسل فيه سراج الدين رسالة شفهية إلى السفارة البريطانية يطمئنهم فيها بأن لا يأخذوا حملة الوفد ضد العلاقات المصرية البريطانية محملا جديا، وأنه فى حالة وصول الوفد إلى الحكم، فإنهم على أتم الاستعداد للوصول إلى صيغة للتفاهم أو المفاوضة على أساس التحالف أو المحالفة.

وقد قدم د . هيكل رئيس الأحرار الدستوريين اقتراحا بتشكل جهة وطنية رفضها الوفد على أساس أنه لا فائدة طالما أن القصر لا يؤيدها وصرح النحاس للصحفيين بأن الملك هو الشخص الوحيد القادر على توحيد الأمة وما عليه إلا أن يدعو لذلك وعلى الجميع اطاعته. واعتبر ذلك التصريح من جانب النحاس مناورة ذكية لوضع الملك فى مركز من يعارض توحيد جهود الأمة إذا يعمل باقتراح النحاس وقد اتبع ذلك مفاوضات بين القصر والوفد حول دخول الأخير إلى الحكومة ومشاركته عضوية وفد مفاوضة المعاهدة وأصر القصر على رئاسة النقراشى للوزارة واجراء الانتخابات بعد تسوية مسألة المعاهدة المصرية البريطانية، وأصر الوفد من جانبه على رئيس وزراء محايد واجراء الانتخابات بعد انتهاء الدورة البرلمانية فى الخريف. وكان هذا منظرا، حيث كان من المستحيل على النحاس بالذات أن يقبل العمل تحت إمرة النقراشى، وفى ظل برلمان لايتمتع الوفد فيه بالأغلبية مع احتمال هبوط الوفد بعد تسوية المسألة المصرية البريطانية وفى بيان آخر يوم ٢٠ سبتمبر، مع خطاب موجه للسفير البريطانى وآخر إلى النقراشى حول موضوع مطالب مصر القومية، نشرت فى الصحف بهدف إظهار موقف الوفد المتشدد من بريطانيا أمام الرأى العام وتلا ذلك رسالة تهنئة للمسلمين فى مصر وخارجها بمناسبة عيد الفطر فى

١ نوفمبر والتى تضمنت هجوما ضمنيا على الوزارة وخلت من أى إشارة للملك كما جرت العادة .

أما النصف الثانى من العام فقد تطور بإلغاء الأهمية بالنسبة للقضية الوطنية، مع جهود فى العلاقات المصرية البريطانية، حيث تم إحياء فكرة تدويل القضية المصرية من جديد، وبعد فشل سعد فى تدويل المسألة المصرية أمام مؤتمر الصلح فى باريس عام ١٩١٩ فإن الخلاف المصرى البريطانى إنحصر فى إطار العلاقات الثنائية بين البلدين. ومع فشل هذا الأسلوب فى تخطى معاهدة ١٩٣٦، فإن الآمال تفجرت مرة ثانية فى امكانية رفع صوت مصرفى الأمم المتحدة كمنطقة دولية، ولكن القضية القديمة تكررت مرة أخرى عندما رفض النحاس مساندة النقراشى مثلما حدث بين سعد وعدلى تحت دعوى أن الأخير لا يمثل الأمة.

ففى أغسطس أثار النقراشى مسألة مصر أمام مجلس الأمن الذى قرر بضرورة عودة المفاوضات بين مصر وبريطانيا . وقد رفض النقراشى قرار مجلس الأمن على أساس أنه يعنى القبول بأن الخلاف المصرى البريطانى يخص الدولتين فقط، وأنه ليس مسألة دولية على مجلس الأمن أن يحلها كما كان يؤمن غالبية أعضاء الوفد المصرى ومعظم الشعب المصرى، لذا قرر مجلس الأمن تأجيل النظر فى الموضوع .

كان لهذا الفشل في حل القضية الوطنية أمام المنظمة الدولية انعكاس خطير على الحركة الوطنية المصرية. بالنسبة للبعض، كان هذا الفشل يعود إلى النقراشي نفسه ـ وليس إلى منهج العمل على حل القضية الوطنية. وقد عبر عن هذا الرأى النحاس فى خطابه السنوى فى ذكرى عيد الجهاد فى ١٣ نوفمبر حينما قال انه حذر الأحزاب الأخرى وبقية الشخصيات العامة خارج الوفد انهم ـ وخاصة النقراشي ـ كانوا أقل الناس ملاءمة أو قدرة تمثيل مصر فى منظمة دولية، حيث أنهم ارتبطوا بمشروع صدقى بيفن وكل العالم يعرف أنهم لا يمثلون الشعب المصرى، لهذا فشلوا (المصرى ١٤ نوفمبر ١٩٤٧). فى الواقع أن الوفد قد لعب دورا فى إضعاف مركز النقراشى عن طريق الكتابة إلى الأمم المتحدة بأنه لا يمثل مصر . وبالنسبة لقطاعات أخرى من الشعب المصرى، كان فشل النقراشى يعنى فشل المنهج القديم القائم على الطرق السلمية المشروعة لحل المسألة الوطنية الجديدة. وكان على الشعب أن ينتظر ٣ سنوات قبل أن يظهر المنهج الجديد.

وكان النظام مواجها بأزمة حادة، سياسية واجتماعية والتى تجلت فى أحزاب رجال البوليس ثم الممرضين بمستشفى قصر العينى وقنبلتين انفجرتا فى حديقة منزل النحاس فى أسبوع واحد فى ابريل ١٩٤٨ (الأهرام ١٧ ابريل ١٩٤٨).

وكان النحاس مقتنعا أن محاولة الاعتداء عليه تم تدبيرها فى وزارة الداخلية وبالتعاون مع القصر وقد جرت محاولة أكثر جرأة لنسف منزل النحاس عن طريق وضع سيارة ملغومة فى الشارع خارج منزله صباح ٢٥ أبريل، ولم يصب النحاس لكن زوجته أصيبت إصابات، بينما لحقت أضرار جسيمة بالمنزل وقد ازداد اقتناع النحاس بأن للقصر يدا فى هذه المحاولة ومن الافت للنظر هنا هو تفسير الشعب لما حدث للنحاس ونجاته من الموت بأنه لى من أولياء الله .

وقد اتهم النحاس القصر بطريق غير مباشر عن طريق اتهام النقراشى وعبد الهادى ومرؤوسيهم، إلا أن زوجته لم تحث مشاعرها حول تورط الملك نفسه مباشرة فى الحادث مما كان له تأثير سيئ فى تدهور العلاقة بين القصر والنحاس وكان يمكن للمرء أن يتوقع مثل هذه المحاولات، خاصة أثناء وبعد محاكمات قتلة أمين عثمان والحملة الصحفية التى صاحبتها من أجل استثمار دور النحاس فى حادث ٤ فبراير واظهاره بمظهر المتعاون مع الانجليز ضد العرش والبلاد.

فى يونيو ١٩٤٨ استقال عبدالسلام فهمى جمعة من منصبه كسكرتير عام لحزب الوفد وحل محله فؤاد سراج الدين. وقال تقرير بريطانى وقتئذ أن هذا التغيير كان حتمابسبب تململ

العناصر الشابة داخل الوفد من بطء حركة الحزب تحت قيادة عبدالسلام جمعة ومطالبتهم بقيادة أكثر تشاطا، ولهذا فمن الممكن استنتاج هكذا يمضى التقرير أن جمعه قد تم الضغط عليه للاستقالة من أجل تفادى مزيد من إضعاف الحزب خوفا من حدوث انشقاقات من العناصر الشابة، وقد قيل رسميا أن جمعه استقال لأسباب صحية وهكذا تبدل ميزان القوى داخل الحزب أخيرا من الحرس القديم إلى العناصر الجديدة من كبار ملاك الأراضى الزراعية. فى نفس الوقت الذى جرت فيه محاولة أخرى لاغتيال النحاس أسفرت عن مصرع اثنين من الخفراء وإصابة اثنين آخرين عندما ألقت أكثر من ٥٠ رصاصة أمام منزله بينما كان يهم بالخروج من سيارة سراج الدين. (المصرى ١٠ نوفمبر ٤٨، عدد ٣٩٩٢). وبعد عدة أيام وفى أثناء إلقاء خطابه فى ذكرى عيد الجهاد جدد دعواه بإلغاء معاهدتى ١٨٩٩، ١٩٣٦، كما هاجم سياسة التحالف سواء مع الشرق أو الغرب ونادى بسياسة عدم الانحياز فى السياسة الخارجية (المصرى ١٤ نوفمبر ٤٨ ص ٦).

وقد صاحب ذلك تطور مسلسل العنف فى البلاد وازدياد الاضطرابات داخل الجامعة. ففى يوم ٤ ديسمبر ١٩٤٨، تبادل الطلاب النيران مع قوات الشرطة ولقى سليم زكى حكمدار العاصمة مصرعه فى كلية الطب بعد القاء قنبلة يدوية عليه (المصرى ٥

ديسمبر ١٩٤٨). وحملت الحكومة الاخوان المسلمين مسئولية حوادث العنف ، وإصـدار النقراشى امرا عسكريا بحل الجماعة اعتبارا من ٩ ديسمبر.

وفى يوم ٢٩ ديسمبر ٤٨ تم اغتيال النقراشى (المصرى ٣٠ ديسمبر ١٩٤٨). وكانت هزيمة الجيش المصرى فى فلسطين فى مايو ١٩٤٨ قد أصابت الناس بإحباط عام، وان كانت بعض الجماعات قد كدست السلاح، ولذلك فإن الوضع كان قابلا للانفجار فى أى لحظة ، فالنظام قد فشل على جميع المستويات، بدءا من حل القضية الوطنية أمام مجلس الأمن وانتهاء بهزيمة الجيش فى فلسطين، وأخذت المواجهة مع الاخوان المسلمين بعدا دمويا تصاعديا مما أنذر بعهد من الفوضى الشاملة عم البلاد.

وبعد عدة أسابيع من تعيين ابراهيم عبد الهادى خلفا للنقراشى، أرسل الملك الفريق حيدر إلى سراج الدين ليطلب من الوفد العودة للحكم، ولكن النحاس رفض. ويقال أن النحاس جمع أعضاء الوفد إلى اجتماع عرض فيه رسالة الملك، وأنهم أيدوه فى موقفه من رفض طلب الملك. وكان سبب الرفض ـ حسب قول غنام ـ هو التصرف اللادستورى للملك وسياسته فى تأليف الأحزاب بعضها على بعض. (حشيش نفس المصدر). وأغلب الظن أنه بسبب أن فكرة الحكومة الائتلافية قد عادت مرة أخرى إلى السطح بعد

اغتيال النقراشى، وإن الوفد قد قبلها شريطة أن لا تكون تحت رئاسة أى حزب.

ومن الجدير هنا أن نتذكر كيف اتصل محمد محمود ببركات فى السابق، وكيف أن تقريرا بريطانيا فى عام ١٩٤٩ تحدث عن مجموعة معتدلة داخل الوفد بزعامة سراج الدين تتمتع بالمرونة السياسية ولكن المجموعة المعتدلة التى يرأسها سراج الدين لم تنتظر طويلا لتعلن عن سياستها فى التقارب والتهاون مع الملك وذلك عندما تحدث سراج الدين فى اجتماع بالنادى السعدى يوم ١٠ فبراير ١٩٤٦ قائلا بضرورة الاستعداد للانتخابات القادمة، والاستعداد لتنظيم حركة من القاهرة لأسوان لاعلان الولاء للملك حتى يعلم أن الشباب الوفدى على استعداد للتضحية بذاته فى سبيل الملك.·وقد اعقب ذلك اجتماع لبعض الطلاب مع مصطفى موسى من الطلبة الوفديين لمناقشة مبدأ ذهاب النحاس للقصر احتفالا بعيد ميلاد الملك أم لا. وبعد أن تحدث عدد من الطلاب عن تصرفات الملك اللادستورية، قرروا ارسال عريضة للنحاس يطلبون فيها منه باسم الحزب وحفاظا على وحدته عدم الذهاب إلى القصر الملكى. (وثائق عابدين ملف ٤٩٢٥ وزارة الداخلية).

وقد حدث تغيير فى سياسة الوفد خاصة بعد أن تشكلت حكومة ائتلافية، وقد عزى ذلك إلى الضغوط الداخلية داخل الحزب من قبل

المعتدلين ، وتغير فى تفكير النحاس إلى جانب سراج الدين، فقد كان النحاس يميل إلى مقاطعة الانتخابات لو تمت تحت حكومة عبد الهادى، ولكنه غير رأيه طبقا لبعض المصادر بسبب الضغط عليه من أغلبية الحزب. وفى رمضان حذر فى خطبة بالأسكندوية بأن الدماء ستجرى انهارا لو أن أجرت الحكومة الانتخابات. وفى لفتة واضحة للملك اقترح عليه أن يقرر ماذا سيحدث حدث التغير فى موقف النحاس من اتهام الملك بطريقة مباشرة بمحاولة اغتياله إلى موقف سراج الدين المتقارب عندما أشاد بالملك وحياه فى خطبته بمناسبة رمضان، ثم ذهابه بعد ذلك ليمضى فى دفتر التشريفات الملكية لهذه المناسبة كما أن النحاس نفى بشدة أمام أعيان مديرية البحيرة الاتهامات القائلة بأن سياسة الوفد تهدف إلى تعديل الدستور، وقال إن أى عمل من هذا القبيل سيعتبر سابقة خطيرة وغير صحية وقد برر الوفد بعد ذلك أسلوبه بأنه كان عليه أن يبدد أية مخاوف لدى الملك تجاههم حتى يستطيعوا التركيز على القضية الوطنية.

ففى خطبته فى ١٣ نوفمبر من ذلك العام، لم يذكر النحاس على الإطلاق الانجليز والسودان كما جرت العادة، ولكن امتلأت الخطبة بالمديح للملك والثناء على سياسته العربية والحكومة المحايدة (المصرى ١٣ نوفمبر ١٩٤٩). وقد لقى هذا التغيير فى سياسة الوفد تشجيع القصر، وحدثت بعض الاتصالات ـ من خلال محمود

غزالى باشا ـ بين مستر شابمان اندروز القائم بأعمال السفير وحسن يوسف وكيل الديوان الملكى وحسين سرى من جانب، ومحمود نصر الطبيب الخاص للنحاس من الجانب الآخر لتكوين حكومة محايدة بنية إجراء انتخابات حرة . كما حدثت اتصالات مباشرة بين سراج الدين شابمان اندروز وحسن يوسف. وقد اتفق الجميع على عودة الوفد للحكم، بل أن الشائعات قد ترددت حول صفقة لعودة بمباركة من الانجليز.

ومع وجود جناح معتدل داخل الحزب على استعداد للتعاون، وبالنظر إلى أزمة النظام بصفة عامة، تم تشكيل حكومة ائتلافية بمباركة من بريطانيا التى اقتنعت بعد تجربة ١٩٤٢ أن الوفد هو الحزب الأقوى الذى يمكن الاعتماد عليه أكثر من أى حزب آخر وقد استقالت حكومة عبدالهادى فى ٢٥ يوليو ٤٩ لتحلفها حكومة ائتلافية يتراسها حسين سرى وبسبب الخلاف حول تحديد الدوائر الانتخابية استقالت الحكومة بعد ثلاثة أشهر من تشكيلها وشكلت حكومة محايدة وهى رغبة الوفد منذ البداية..

وقد قدم العديد من التفسيرات حول أسباب الانتصار الساحق للوفد فى انتخابات عام ١٩٥٠ . ومن بين مختلف التفسيرات فإن اثنين منها يستحقان بعض الاهتمام:

الأول: مجرد وجود حكومة محايدة لاجراء الانتخابات كان كفيلا

باقناع الموظفين أن أيام السعديين قد ولت وأن الوفديين قادمون، وكان لذلك تأثيره على رجال الادارة المشرفين على الانتخابات، خاصة رجال الشرطة الذين وجدوا فرصتهم الذهبية ليثأروا من السعديين بسبب موقفهم من اضرابهم الشهير قبل عامين فى ٤٨. (أخبار اليوم).

كما أن الصحف نشرت تحقيقا مع أحد الوزراء السعديين تضمنت ادانة كاملة للحزب كله. كما ذهب أحد وزراء الحكومة المحايدة إلى بعض الدوائر وتكلم بصوت مسموع لصالح الوفد، كما أن سرى نفسه عمل على أن يعرف أنه صوت لصالح الوفد.

ولكن العامل الأهم، كان عامل الاخوان المسلمين. واضعين نصب أعينهم الانتخابات المقبلة فقد اتفق الوفد مع سرى على إطلاق سراح المعتقلين من الاخوان واعترض السعديون والأحرار على ذلك وفى الوقت نفسه، قامت صحيفة الوفد صوت الأمة (جريدة يومية حلت محل المصرى فى عام ١٩٤٦، بنشر مذكرات حسن البنا الخاصة بحل الجماعة. مما فهم معه أن الجماعة ستعود اليها شرعيتها بعد انتخاب الوفد (وثائق عابدين ملف ٤٩٢٥) . وبينما توقع القصر حصول الوفد على ٣٠٪ من الأصوات، وبالتالى تحقيق حلم القصر بفرض حكومة ائتلافية تحت رئاسة سراج الدين والتخلص من النحاس، كانت النتيجة انتصارا ساحقا للوفد وقد

بذل الملك محاولة أخيرة لاقناع النحاس باخلاء مكانه لسراج الدين، لكن حسين سرى وقف بعنف فى صف احترام نتائج الانتخـــابات (حديث مع سراج الدين ٦٨/٤/٩). ويبدو أن فكرة تخلى النحاس عن الرئاسة لأحد أقطاب الوفد لتفادى المواجهة مع القصر، كما حدث مع أحمد ماهر فى ٣٧، قد راودت صلاح الدين (نفس المصدر، حديث مع صلاح الدين وابراهيم فرج ٨٦/٥/٢٠).

الفصل الخامس

الفصل الأخير للنحاس

معركة النحاس الأخيرة

لم تكن الأغلبية التى أتت بالنحاس إلى الحكم وهمية فقط، فإن الوفد قد حصل على ٥٠٪ من أصوات ٥٠٪ ممن كان لهم حق التصويت. أى ٢٥٪ فقط من جملة الأصوات، فإن ١٥٪ من ناخبى مدينة القاهرة قد ذهبوا للانتخاب كما أن الـ ٢٥٪ من الأصوات كانت تضم بين صفوفها أصوات الاخوان المسلمين والجماعات المعارضة الأخرى التى كان عليها أن تختار بين المرشحين الوفديين أو مرشحى السعديين والأحرار الدستوريين. ولا شك أن بقاء الوفد خارج الحكم السنوات الخمس السابقة قد أتاح له فرصة استثمار جميع أخطاء الحكومة فى الفترة السابقة، وغير طبيعة الشعب المصرى فى التعاطف مع من هم خارج الحكم.

ولكن وفد الخمسينات كان وفدا مختلفا عن وفد العشرينات. وليس أدل على الحادثة التالية لشرح ذلك الفرق. كان سيد مرعى نائبا سعديا فى مجلس النواب، وقد اتصل به سراج الدين من خلال نسيبه مرسى فرحات (وزير التموين فى الوزارة الوفدية). مقترحا عليه أن ينزل الانتخابات مرشحا عن الوفد دون أن يدفع الاشتراك المطلوب للحزب بل أن يدفع ٥٠٠٠ جنيه للحزب نظير مساندة الحزب له وأن يقابل النحاس لمناقشة الأمر معه وقد فوجئ مرعى بسراج الدين يقدمه للنحاس بأنه قد قبل الدخول فى الانتخابات كمستقل وليس كسعدى أو وفدى، وقد وافق النحاس على ذلك . وتظهر هذه الحادثة مدى تغلغل سيطرة سراج الدين على الأعمال اليومية للوفد، وكيف كان يتم استقطاب الأعضاء الجدد للوفد ومِنْ مَنْ؟ وليس أدل على تقلص سلطة النحاس من تشكيل الوزارة الجديدة. فقد كان النحاس يميل إلى تشكيل وزارة من هؤلاء الذين كونوا وزارة ١٩٤٢، بينما كان سراج الدين يحبذ ادخال عناصر جديدة، وقد انتصر رأيه فى النهاية. وبذلك تم ضم د. طه حسين، مرسى فرحات وزكى عبدالمتعال، بالرغم من كونهم ليسوا وفديين. لكن زكى عبدالمتعال بعد ذلك أعلن انضمامه إلي الوفد فى مجلس الشيوخ المصرى .

وبالرغم من تصميم النحاس على ضم طه حسين إلى الوزارة رغم

اعتراض القصر بحجة اتجاه طه حسين اليسارى، إلا أنه لم يبد نفس القدر من الحماس والتصميم والإصرار حين تم بحث موضوع من يترأس الجيش. فقد أمر القصر على تعيين الفريق محمد حيدر وزيرا للحربية، ولكن النحاس رفض تحت دعوى أن حيدر غير وفدى. وأغلب الظن أن النحاس كان يظن وبحق أن حيدر سيكون عين الملك فى مجلس الوزراء. ولكن الملك عين حيدر قائدا عاما للجيش وبذلك جرد وزير الدفاع الوفدى من أية سلطة فعلية على الجيش. كما تم ضم مرشح آخر من القصر وهو عبدالفتاح حسن إلى الوزارة. وقد قبل النحاس كلا التعينين بلا أى اعتراض..

ولم تكن هذه هى نهاية القصة، فبعد ثلاثة عقود من "وزارة الشعب" التى كونها سعد زغلول فى عام ١٩٢٤ ، حيث دخل الافندية ، ولأول مرة الوزارة ، فإن وزارة ١٩٥٠ كانت تمثل عكس النموذج الأول . فإن وزارة الشعب التى ضمت الأفندية ممثلى الطبقة الوسطى المهنية المدنية الصاعدة وقتئذ ، كانت تضم أيضا عناصر من الارستقراطية التركية ولكن من أفندية الوفد الذين ظهروا فى العشرينات والثلاثينات بينما العناصر الجديدة، لم تكن من الطبقة الوسطى الصاعدة، بل ممثلى المصالح الكبيرة سواء من كبار ملاك الأراضى الزراعية أو كبار أصحاب رؤوس الأموال.

فمن الحرس القديم كان هناك عثمان محرم ، زكى العرابى ،

عبدالفتاح الطويل ، ومحمود سليمان غنام ، الذى كان يمتلك بعض الثروة . وكان من المعروف عن الاثنين الأخيرين عداءهم الشديد لسراج الدين . أما العناصر الجديدة ، فكان منهم ابراهيم فرج ، د. محمد صلاح الدين واللذين يمكن اعتبارهما من الحرس القديم ولكنهما "جددا" فقط فى إنضمامها إلى الوزارة لأول مرة . جميع هؤلاء الخمسة كانوا من الوفديين القدامى ومن الممكن اعتبارهم جهة واحدة وإن كان البعض يعتبر صلاح الدين جبهة وحده ومن الجانب الآخر كان يوجد سراج الدين ، زعيم المعتدلين ، الذى كان يعارض الوفد حتى انضم إليه فى عام ٣٦ وكان يمتلك ٤ الاف فدان ، محمد الوكيل وكان مليونيرا وأسهم كثيرا فى ضم الوفد إلى حكومة سرى الائتلافية ، أحمد حمزة صاحب أكبر مصنع للثلج فى القاهرة، محمد عبداللطيف الذى كان معارضا للنحاس حتى عام ٤٢ ويدين بالولاء لسراج الدين . أما الآخرون منهم مثل مصطفى نصرت الذى لم يكن من مؤيدى سراج الدين ولكنه كان صاحب رؤوس أموال على وشك مشاركة المليونير أحمد عبود فى بعض المشاريع. د. أحمد حسين ، الذى وقف أيضا وحيدا ، وكان ابن عم عثمان محرم وشقيقه متزوج من كريمة عبود .

د. طه حسين وكان عدوا للوفد مثله مثل يسين أحمد وكان كلاهما من الأحرار الدستوريين (قارن ذلك بالوفديين الأوائل ــ مثل

النحاس - الذين كانوا من الحزب الوطنى ثم انضموا للوفد ، الآن من الأحرار الدستوريين مثل سراج الدين). مرسى فرحات لم يكن وفديا كان مدير مكتب صبرى أبو علم . بينما كون زكى عبدالمتعال وحامد زكى جبهة أو كتلة واحدة.

وكما نرى فان الوزارة لم تكن منقسمة فقط بين فريقين أو جبهتين ، ولكن كل جهة كانت أيضا منقسمة على نفسها . وقد وصف باحث آخر وزارة ١٩٥٠ بأنها تنقسم إلى ٦ خبراء لم يعرف عنهم يوما وفديتهم، اثنان من شباب الوفد ، ٦ من مجلس الشيوخ الوفد ، ٦ أصحاب درجة علمية رفيعة، الدكتوراه، ٣ من عمداء الكليات أو رؤساء الجامعات، ١٤ محاميا ، اثنين من المهندسين ، ٦ غير أعضاء فى البرلمان. وقد انقسموا إلى ثلاث مجموعات ، الشباب الوفديين، أنصار القصر ، الرأسماليين .

وقد انقلب الميزان بين مختلف الأجنحة داخل الوفد لصالح المعتدلين حين أصبح واضحا أن النحاس ينظر إلى سراج الدين كخليفته فى زعامة الحزب، فقد تخطى النحاس عثمان محرم مرتين لصالح سراج الدين .

المرة الأولى: حين طلب النحاس من القصر تعيين سراج الدين نائبا لرئيس مجلس الوزراء ولكن القصر رفض، وكان من المفروض أن يكون عثمان محرم أقدم وزير فى الخدمة مكانه.

المرة الثـانيـة: فكانت عندمـا عـاد النحـاس من أوروبا إلى الأسكندرية واستقل سيـارة مكشوفة مع سراج الدين وليس مع عثمان محرم نائب رئيس مجلس الوزراء .

وفى خطبته أمـام العرش أعلن النحاس أن حكومته تنظر إلى معاهدة ٣٦ على أنها لا تصلح أساسا للعلاقات المصرية البريطانية، وانه لم يعد هناك خيار سوى الغائها ـ والوصول إلى تفاهم جديد أساسه الجلاء الكامل للقوات البريطانية من مصر ووحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى. فالغاء معاهدة ١٩٣٦ لن يكون معارضا لميثاق الأمم المتحدة، ناهيك عن الظروف المتغيرة التى أدت إلى المعاهدة فى المقام الأول، مثلها مثل الحكم الثنائى على السودان (المصرى ١٧ نوفمبر ١٩٥٠ ص ٦) .

وقد ألزم النحاس نفسه بالغاء المعاهدة وكان عليه بذلك أن يقوم بأعظم أعماله وفي الوقت نفسه أخطرها ، لما فيها من هلاكه هو شخصيا. فالرأى العام كان يضغط من أجل إلغاء المعاهدة ، وكان النحاس يعي جيدا أن عليه أن يستجيب للضغط الشعبى حفاظا على مكانته كزعيم وطني لهذه الأمة . ولكنه كان يعلم جيدا أيضا أن الغاء المعاهدة وحدها دون أى خطة عامة مصاحبة لها سيكون ضربا من الجنون . كان عليه أن يرضخ للضغط الشعبى فى نفس الوقت الذى يحاول فيه الوصول إلى تسوية مرضية بقدر الامكان مع

بريطانيا وبالنسبة لرجل مثل النحاس، وما يمثله من عقلية وجيل، وللتركيب الاجتماعى والفكرى والعقلى للقيادة الوفدية، فلا شك أن الطريق السلمى الشرعى كان أفضل من الدخول فى مواجهة شعبية مسلحة مع بريطانيا ، ولأن النحاس لم يستطع أن يرأس عملاً خارجا عن اطار مكاتب الحكومة ، أى كراسى الحكم، كان عليهم اعادة تقييم علاقتهم مع القصر.

فهم ليسوا حزبا يناضل فى الشارع ، بل حكومة مسئولة أمام المؤسسات الدستورية وأهمها القصر ، ولهذا لانعجب أنه لأول مرة يهادن النحاس القصر من أجل الحفاظ على وضعه كرئيس للوزارة، فإذا كان النحاس فى ٣٥ قد اشتكى من وجوده خارج الحكم فكيف يكون النحاس فى عام ١٩٥٠ وبجانبه سراج الدين؟

ويقال أنه فى أول مقابلة بين النحاس والملك بعد تشكيله الحكومة، أن النحاس انحنى وقبل يد الملك وأعلن أن العرش مصدر كل السلطات. وفى مناسبة أخرى، حين ذهب فاروق إلى كابرى ، قال النحاس أن "قبلة المصريين قد انتقلت إلى كابرى حيث يوجد مليكنا المحبوب".

وقد تعقدت هذه العلاقة الجديدة بين الملك والنحاس بتحالف جديد نشأ بين بعض عناصر القصر والوفد ، لأن القصر أيضا شهد نفس التغيير الذى شهده الوفد، وذلك بظهور جناح جديد فيه

من أصحاب المصالح المالية من الحرس القديم مثل على ماهر وأحمد حسنين اللذين كانا على عداء شديد للوفد . ومع غياب الأول ووفاة الثانى، فإن سياسة القصر تحولت تدريجيا لصالح العناصر الجديدة مثل كريم ثابت المستشار الصحفى، الياس اندراوس (المستشار الاقتصادى) اللذين كانا يميلان إلى سياسة أكثر تهادنا مع الوفد على أساس أن تكون هناك حكومة وفدية قادرة على امتصاص التوتر العام . وكان لهؤلاء دور فعال فى عودة الوفد إلى الحكم. وهكذا نفهم سبب إصرار النحاس على تعيين كل من عبود وكريم ثابت فى مجلس ادارة شركة قناة السويس بدلا من على الشمسى وواصف غالى اللذين رشحتهما الشركة، وعندما رفضت تلك الشركة ترشيحات النحاس، رشح بدلا منهما الياس اندراوس . وقد اثبت عبود فائدته ليس كوسيط غير رسمى مع الانجليز فقط، لكن أيضا مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث كان يقابل فؤاد سراج الدين سفيرها فى القاهرة فى منزل عبود (صبرى ص ١٣). لذا فمن الممكن القول بأن اتجاه النحاس نحو المهادنة أو التقارب مع القصر لم تكن بسبب الحاجة إلى التفرغ لحل المسألة الوطنية ، بل كانت أيضا انعكاسا لمصالح متنامية ومشتركة بين سراج الدين، عبود ، والياس اندرواس . تلك المصالح التى كان من الصعب تخيل أن أصحابها ينهجون منهجا آخر غير ذلك .

وبينما كان النحاس والوفد ينتهجون سياسة التقارب مع الملك ، أثبتت الأحداث السياسية بعد ذلك أنهم كانوا عكس التيار العام . ففي مايو ١٩٥٠ ، قدم عضو مجلس الشيوخ المستقل مصطفى مرعى استجوابا يطلب فيه التحقيق فيما عرف بعد ذلك باسم فضيحة الأسلحة وقضايا الفساد ضد كريم ثابت . وكان ذلك الاستجواب بداية لسلسلة من التهامات ضد فساد القصر ، خاصة فيما يتعلق بحرب فلسطين والذى أرجع بسبب هزيمة الجيش فيها إلى فساد القصر . وكان الشعور العام ضد القصر الذى بدا فى عام ١٩٤٦ قد أخذ منحنى خطيرا بانضمام الساسة التقليديين إلى ذلك التيار وقد ارتكب النحاس الخطأ القاتل باتخاذه القرار الخاطئ فى الوقت الخاطئ ، وهو الدفاع عن العرش فى وقت أن كان العرش قد فقد فيه التأييد الشعبى . لذلك نجد سراج الدين يدافع عن كريم ثابت فى مجلس الشيوخ ، وبعد شهر يطرد د . هيكل من رئاسة مجلس الشيوخ ليحل محله زكى العرابى وزير المواصلات الوفدى . كما تم استبدال معظم رموز المعارضة داخل مجلس الشيوخ بأعضاء جدد من الوفد أو المستقلين فى حركة واضحة من أجل معاقبة المعارضة على استجواب مصطفى مرعى . ومن سخريات القدر أن مسئولية نفس تلك المعارضة عن فساد الملك لا تقل ، بل تزيد ، عن مسئولية الوفد الذى بدأ فى مهاجمته بحجة

أنه يدافع عن فساد القصر . ولكن كان سبب التحالفات الجديدة ، فإن العناصر غير الوفدية من الساسة التقليديين انضمت إلى التيار العام المعادى للقصر طالما أن القصر والوفد أصبحا جبهة واحدة . وأصبح قدر النحاس أن يدافع عن القصر الذى كان يعمل طيلة حياته ضده، من أجل التفرغ لحل المشكلة المصرية البريطانية . لذلك فإنه عندما قدمت المعارضة عريضتها الشهيرة للملك فى ١٧ أكتوبر ١٩٥٠ ، متهمة النظام بالفساد وتحذر من ثورة على الأبواب، فإن النحاس وصفها بأنها خالية من الحقائق ولاتستحق عناصر الرد عليها .

وكان الوفد نفسه يمر بنفس الارهاصات التى يمر بها المجتمع المصرى، ضحية الصراع بين العناصر الشابة الجديدة والعناصر التقليدية القديمة، بين هؤلاء الذين يحبذون التقارب مع الملك، وهؤلاء الذين يحثون على استمرار الوفد فى سياسته التقليدية بالعداء له .

ولكن عاملا آخر زاد الموقف تعقيدا ، وهو فلسطين فقد رفض النحاس قرار الأمم المتحدة عام ٤٧ بتقسيم فلسطين بين اليهود والعرب. وكان النحاس منسقا فى ذلك مع التيار العام المصرى فى عدائه مع الدولة الصهيونية الوليدة وكرئيس وزراء ، فقد تابع سياسة سلفه فى عدم الاعتراف باسرائيل . وقد تسبب ذلك فى وجود عقبة فى وجه حل الخلاف المصرى البريطانى ، لأن بريطانيا

تعللت بوجود حالة حرب بين مصر واسرائيل، فإنه من الصعب على الحكومة البريطانية الوفاء بالعهد الذى قطعته لحكومة صدقى بالجلاء عن مصر فى خلال ٣ أعوام.

بل يقال أن بريطانيا رفضت فتح باب المفاوضات مع مصر من جديد ما لم تصل مصر إلى تسوية حل سلمى مع اسرائيل ولم يرضخ النحاس لذلك النوع من الضغط.

ونشر اسماعيل صدقى بيانا ذكر فيه بأن الاستمرار فى تلك السياسة يعنى أن مصر تستفز أمريكا ، بل وتضع بريطانيا فى موقف صعب وتؤجل تسوية قضيتها ، وتخسر سياسيا واقتصاديا دون أن تجنى شيئا . ويقال أن حامد زكى داخل الوفد كان من نفس الرأى . وعندما أعيد فتح المفاوضات بين مصر وبريطانيا قالت بريطانيا انها لا تستطيع تحريك قواتها إلى غزة كما اقترح النحاس . فقد سأل السفير البريطانى د . صلاح الدين لو كان يعنى بالمسائل السياسية الخاصة بهذا الاقتراح الذى يتضمن عقد صلح مع اسرائيل . وقد أجاب صلاح الدين على ذلك بأن اتفاقية الهدنة القائمة بين الطرفين تمنع أيهما من شن الهجوم على الآخر. ولكن السفير لم يقتنع وقال أن الهدنة لا تكفى وأنه يجب الوصول لتسوية نهائية مع اسرائيل مع عقد اتفاق معها يسمح بموجبه للقوات البريطانية بعبور أراضيها ، حيث أن القوات البريطانية

لا تستطيع دخول اسرائيل لملاقاة الأعداء دون موافقتها . (القضية المصرية : محاضر محادثات بين صلاح الدين والسفير البريطانى ١٧ أغسطس ١٩٥٠ ص ٦٤٤) .

وقد تتابعت الأحداث سريعا ، فقد اتهم حامد زكى د . أحمد حسين بالشيوعية لأنه طالب بالضرائب التصاعدية وحد أدنى للأجور . وبمساعدة أحمد حسين نشرت أخبار اليوم تحقيقا عن فضيحة توزيع أراض مملوكة للحكومة على عائلة الوكيل . وبعد ذلك جرت سلسلة من الاستقالات والتعيينات ، أهمهم تتعلق بعبدالفتاح يحيى الذى اتهم بأنه مرشح القصر .

وعندما حاولت الحكومة تمرير قانون أخبار القصر ، تزعم الحملة ضدها النائب الوفدى عزيز ميرحم لأنه يمنع نشر أى خبر للقصر دون الموافقة المسبقة عليه ولكن الأمور لم تقف عند هذا الحد، بل ازدادت سوءا عندما قدم نائب وفدى وهو اسطفان باسيلى، قانونا جديدا للصحافة إلى مجلس النواب. ويقال أن الملك هو الذى أمر بذلك القانون (والنحاس كان من رأيه أن الحكومة يجب أن تستمر تحت أى ثمن) وقد أدى ذلك إلي حملة احتجاج تزعمها أحمد أبو الفتح رئيس تحرير المصرى ـ صحيفة الوفد ـ ود . عزيز فهمى ، نجل عبد السلام فهمى جمعة . وتبادل حامد زكى التهامات مع د . صلاح الدين ، حين قال الأول إن هذه القوانين يجب أن تمر

حيث أنه لا تستطيع حكومة بيضاء أن تحكم شعبا "أحمر" كما عارض صلاح الدين نية الحكومة حول حل مجلس الدولة وهدد بالاستقالة ما لم تتراجع الحكومة عن توقفها.

وقد وجدت الطبقة الوسطى الجديدة الصاعدة تعبيرا لها ممثلا في الحزب الاشتراكي وهو حزب أحمد حسين "مصر الفتاة" ولكن بشكل أكثر تطورا . وكان الإخوان يستجمعون قواهم من جديد بعد الضربات التي تلقوها وخاصة بعد اغتيال زعيمهم حسن البنا في فبراير ٤٩) واعتقال معظم قادتهم. وارتفع توزيع صحيفة الاشتراكي ، صحيفة الحزب الاشتراكي خاصة بعد أن نشرت صورة لعدد من الشحاذين وهم ينامون في الشوارع وكتب أسفل الصورة (هؤلاء رعاياك يامولاى) . وأصبح الهجوم على القصر أكثر حدة وبصورة مباشرة بل وأصبح وضع النحاس محرجا للغاية ، لأنه يريد أن يتفادى استفزاز القصر تحت أى ثمن ، ناهيك عن الحياة الاجتماعية الجديدة التي كان النحاس نفسه يحياها ، وقد استغلت صلة سراج الدين بعائلة البدراوى وأعراض الثراء التي ظهرت على النحاس وخاصة زوجته. وقد جسد النحاس حياة الطبقات العليا وندد برحلاته إلى أوروبا وصداقته مع فتيات المراقص ولعبه القمار وذهابه للنوادى الليلية لذلك لم يكن غريبا حين أصر الملك على غلق تلك الصحيفة ، اجتمع مجلس الوزراء في اليوم التالى وقرر أنه بما

أن أحمد حسين والحزب الاشتراكى يحضون على الثورة فى البلاد وتغيير نظامها الاجتماعى فيجب وقفها . (قضية التحريض على حرق مدينة القاهرة مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ المطبعة العامية القاهرة ١٩٥٧ ص ١ ـ ٦٠) .

وقد استغل الوفد نفس كلام صدقى فى عام ٤٦ وأصبح الحزب المعارض للجنة السياسية التقليدية وسياستها الاجتماعية هو المدافع عنها الآن . وفى نفس العام ، تم فصل عضو آخر من الحرس القديم وهو نجيب الهلالى .

وكان قد انضم للوفد فى عام ٣٨ . وكان معروفا عنه صلته غير الطيبة بسراج الدين ، حتى أنه رفض دخول الوزارة (انيس الأصول التاريخية ص ١٨١) .

إلغاء المعاهدة

وبينما استمر النحاس فى سياسته الخاصة بالتقارب مع الملك ، إعيد فتح المفاوضات مع الملك ولكن فى أجواء جد مختلفة عن أيام النحاس الأولى ولا شك أن الرأى العام لم يترك أى خيار للنحاس ، ولأول مرة فى مفاوضاته مع الانجليز ، يلعب النحاس على نغمة المفاوضة قد لا تقبل ما يعرضه . ذهبت الأيام التى كانت فيها مصر والوفد كيانا واحدا ، والآن أصبحت توجد معارضة يعتمد بها .

« لكى تفهم نظريتى وهى إيجاد نوع من التعاون المنتج بشرط الجلاء عن بلادنا ، لأن ذلك يسهل لنا كل شئ. أريد أن أصل إلى حل يمكن به اقناع الحكومة والشعب والمعارضة ، ولا يمكن إنكار أن المعارضة مفتحة الأعين تتربص بنا ».

(من محضر محادثة بين النحاس والفيلدمارشال سير وليم سليم يوم ٥ يونيو ١٩٥٠ القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ص ٥٩٨) .

وفى موضوع آخر يقول صلاح الدين :

« وأنتم تعلمون ولا ريب أن هناك دعايات هدامة وأن فى مصر معارضة مهما كان شأنها فيجب علينا أن نعمل حسابها فى مسألة حيوية دقيقة كهذه المسألة » .

(نفس المصدر اجتماع بين د . صلاح الدين والسفير البريطانى سير رالف ستيز ١٠ أغسطس ١٩٥٠ ص ٦٣٠)، ويحذر د . صلاح الدين الجانب البريطانى من أن الرأى العام قد قبل فتح المفاوضات من جديد فقط ، لأن الوفد هو الذى سيجريها ولثقتهم فى الوفد ، وأنه إذا فشلت هذ المفاوضات كوسيلة لتحقيق الأمانى القومية ، فإن المفاوضات سترفض تماما فى المستقبل ، مع ما يحمله ذلك من نتائج خطرة لكليهما . وأن على النحاس أن يقدم كشف حساب للبرلمان في خطبة العرش فى نوفمبر القادم

حول نتائج تلك المباحثات . (نفس المصدر صلاح الدين والسفير البريطاني فى ٢٤ أغسطس ١٩٥٠ ص ٦٤٥ ـ ٦٤٨) .

ويقول بعض الباحثين أن قرار النحاس بإلغاء المعاهدة كان عملا سياسيا . فمن رأى الرافعى أنها كانت محاولة من جانب النحاس للتغطية على الوضع الداخلى ، الذى كان فاسدا ؟. ويقول كاتب آخر أن كريم ثابت أخبر سراج الدين بنية الملك فى عزل الوزارة . لذلك فإنها كانت حركة من جانب النحاس لإجبار الملك عل التخلى عن قراره ، على الأقل لبعض الوقت. ويبدو أنه كان هناك كلام حول حكومة جديدة برئاسة الهلالى تقوم هى بإلغاء المعاهدة ، وذلك تتفوق على الوفد فى القضية الوطنية . وقد عقد اجتماع فى ١٩ سبتمبر ١٩٥١ بين د . أحمد حسين عبدالفتاح عمرو (السفير المصرى بلندن) وحسن يوسف ولكن يبدو أن الفكرة قد تخلى عنها بعد ذلك. وفى الوقت نفسه ، كان النحاس فى سباق حقيقى مع الزمن وبحاجة إلى فسحة لالتقاط الأنفاس . فالملك الذى عاد من أوروبا يوم ١٤ سبتمبر ، لم يقابل النحاس سوى بعد ثلاثة أيام ، فخرج منها النحاس مادحا للملك ، وقد فسر ذلك الوفديون بأن النحاس عمل على كسب الملك حتى يخفى خطواته لإلغاء المعاهدة كما حدث فى ٨ أكتوبر .

ولكن القرار لم يكن سهلا ، فقد رفضته فى البداية العناصر

الأكثر اعتدالا تحت زعامة سراج الدين ، كما رفضه رجال القصر من قبل . وكان القرار جريئا تماما للساسة التقليديين والمعتدلين وقد اعتبره سراج الدين من « جنون صلاح الدين » . ووافق حامد زكى فى إعطاء البرلمانيين فرصة أخرى ، كما طلب منهم السفير البريطانى ذلك . ووافق النحاس على تأجيل فض الدورة البرلمانية ؟ ثلاثة أسابيع أخرى .

ولكن البريطانيين لم يقدموا أى مقترحات جديدة ، وأصبح على النحاس أن ينفذ العهد الذى قطعه على نفسه أمام البرلمان منذ عام مضى بإلغاء المعاهدة . وأنه لمن الصعب تماما تقدير الموقف وإرجاع الأسباب التى جعلت النحاس يقرر فى النهاية اتخاذ تلك الخطوة ، فالخوف من أن يطرده الملك كان بالقطع عاملا ، ولكن بعض المصادر رغم ندرتها تتكلم عن عامل آخر وهو أمريكا ، ويقال أن حامد زكى عندما عاد من أوروبا قبل إلغاء المعاهدة سأل النحاس إذا كان على استعداد لإلغاء المعاهدة . وأن النحاس أجاب أن أمريكا تساندهم. وأن صلاح الدين اتصل بابراهيم فرج من باريس أخبره أن هناك ضغوطاً على بريطانيا ، ولكن يبدو أن هذا كان مجرد وهم من قبل صلاح الدين والنحاس ، أو مجرد أمنيات فلا يرجد دليل يؤكد تلك المساندة لم يوصل د . محمد عبد الوهاب

إلى أى دليل على صحة ذلك الافتراض من خلال رسالته عن العلاقات المصرية الأمريكية فى تلك الفترة .

أما بالنسبة للملك ، فقد اقنع سراج الدين الناس بأن الملك لن يجرؤ على طردهم من الحكم بعد إلغاء المعاهدة . (مرعى نفس المصدر ، صبرى نفس المصدر).

ومن الصعب معرفة على أى أساس بنى صلاح الدين قناعته بشأن الدعم الأمريكى رغم أنى اعتقد شخصيا أنه كان مدفوعا باعتقاده الشخصى حول كيفية التعامل مع الانجليز . وكان صلاح الدين من قدامى الوفديين الذين شاركوا فى نضال الوفد منذ أيامه الأولى وكان معروفا عنه صلاته الحسنة مع شباب الوفد خاصة جريدة المصرى التى تحبذ سياسة الحياد فى الحرب الباردة بين الشرق والغرب . وكانت هذه دعوة صلاح الدين بل وكان يتبنى شعارين شعبيين وهما (الجلاء بأى ثمن) و (وحدة وادى النيل) من أجل احباط أى نفوذ لسراج الدين فى الوزارة

كما أنه من الممكن القول بأن سراج الدين والنحاس قد وجدا الفرصة متاحة خاصة بعد أن علما بنية الملك فى عزل الوزارة وما توهما من دعم أمريكى من صلاح الدين . كما أن النحاس يمكن أن يكون قد رأى أن هذ الخطوة لن يكون لها قيمة فعلية كما كتب صحفى بريطانى. فالقوات البريطانية ستبقى ، كما أن مسألة

السودان ستظل كما كانت عليه فى مسارها المحدد ، وبهذا يكون النحاس قد اصطاد عصفورين بحجر واحد وهو استمرار وجود القوات البريطانية للدفاع عن مصر (وهو مايشك فيه كاتب هذه السطور كهدف النحاس) والظهور أمام الرأى العام المصرى كالدافع عن الحقوق والأمانى الوطنية المصرية (The Times ٢٧ March 1951) لذلك فإنه فى ٨ أكتوبر ١٩٥١، ختم النحاس خطبته أمام البرلمان بعبارته الخالدة « من أجل مصر وقعت على المعاهدة » « ومن أجل مصر ألغى المعاهدة » واختيار اليوم لم يكن مصادفة ، فحكومة النحاس السابقة قد أقيلت فى نفس اليوم منذ ٦ أعوام .

وبدلا من استثمار تلك الخطوة فإن مافعله النحاس كان فى الواقع اطلاق سراح مختلف القوى من عقالها ، فهو لم يعط الضوء الأخضر لكل المشاعر المعادية للانجليز أن تنطلق ، بل أثبت بقراره هذا عدم جدوى أسلوب المفاوضات فى حل القضية الوطنية وأصبح البديل الذى كان يبحث عنه ــ ولم يكن مطروحا ــ موجودا وهو الكفاح المسلح . وهكذا أكمل الوفد دوره التاريخى لاستنفاد كل الطرق الممكنة لحل القضية الوطنية بأسلوب المفاوضات على أساس سلمى مشروع طيلة ثلاثة عقود ، وأصبح الشعب مقتنعا أن هذا الأسلوب عقيم وهو ما حذر منه صلاح الدين ، وكانت قيادة الوفد بتركيبتها الفكرية والاجتماعية التى أصبحت مكونا أساسيا فى

الحقبة التقليدية الحاكمة غير مهيأة لتبنى أسلوب جديد ومغاير لحل القضية الوطنية ، وأصبح الوفد والنحاس ولأول مرة هم الذين يلهثون وراء الحركة الوطنية بدلا من قيادتها كما كان يحدث في بدايتها .

وكانت مشكلة النحاس والقيادة الوفدية هى مواكبة تطور الحركة الوطنية فى نفس الوقت الذى ظلوا فيه على نظرتهم وأسلوبهم ومنهجهم التقليدى فى حل الأمور ، وليس أدل على ذلك من كلمات النحاس نفسه فى ذكرى عيد الجهاد فى ١٣ نوفمبر ١٩٥١ حين خاطب عمال القناة قائلا لهم : « ونعرض صورة لما نفذناه من برنامجنا الذى ارتبطنا به أمامهم ، والذى طالما أعلناه فى أكثر من مناسبة ، وهو كما تعلمون برنامج اشتراكى لا يهدف إلى صالح طائفة بعينها ، ولايخص جماعة دون سواها ، ولكنه يرمى إلى طبقات الشعب جميعا ، وفى طليعتهم العمال ، عصب الشعب وأداته العاملة » . وفي نهاية خطابه يقول : « يا شعب وادى النيل الباسل ويا من تستظل بظل أكرم عاهل ، هو الفاروق العزيز ملك مصر والسودان ، من في مولده قامت النهضة الوطنية ، وفي شبابه الغض ، وعهده الزاهر ، حطمت قيود الاستعمار ، ووفقه ربه للحسنى وزاده ، وجعل مصر والسودان تحت تاجه المفدى وطنا موحدا »(المصرى ١٤/١١/١٩٥١) .

وكانت سياسة موالية للشعب المتمرد وموالية من جهة أخرى للملك الفاسد نتيجتها خسارة كلا المعسكرين . فقد كانت حركة الفدائيين ضد قوات الاحتلال البريطانية فى منطقة القناة تتلقى مزيدا من الدعم والتأييد من شعب ألهبت حماسته إلغاء النحاس للمعاهدة ولم يكن أمام النحاس وكافة الساسة التقليديين من بديل سوى مجاراة الرأى العام فى حماسته للفدائيين وتأييدهم كما حدث فى المسيرة التى نظمت يوم ١٣ نوفمبر ١٩٥١ ولكن كحكومة مسئولة عن حفظ الأمن والنظام، أصدرت بيانا فى آخر سبتمبر تقرر فيه أنها قررت تحمل مسئولية تدريب الفدائيين وتحظر جمع التبرعات باسمهم ، أى حظر أى نشاط للفدائيين خارج إطار الحكومة ، وتبع ذلك حملة على معسكرات الفدائيين ، خاصة التابعين للحزب الاشتراكى بحجة عدم شرعيتها (قضية التحريض ص ١٩٩) وسرعان ما قادت هذه السياسة المزدوجة للوفد إلى مجابهة مباشرة مع الشعب حين تم تعيين حافظ عفيفى رئيسا للديوان الملكى. فقد أعرب عفيفى فى تصريحات للصحافة عن وجهات نظر مؤيدة تماما لبريطانيا واعتبرت مستفزة للشعور الوطنى. والنحاس الذى كان مازال غارقا فى لعبة الأحزاب التقليدية ، وافق على تعيين عفيفى خوفا من تعيين على ماهر أو الهلالى أعداءه التقليديين . ولم يسم النحاس فى هذه الحظة إلى مستوى الشعور الوطنى وغلب مشاعره الشخصية فوق

مشاعره الوطنية ، وتبع ذلك اشتباكا بين المتظاهرين وقوات الشرطة في المظاهرات التي اندلعت وخاصة يوم ١٥ يناير ١٩٥٢ . وارتفعت الأصوات تطالب بقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وزادت حدة النشاطات الفدائية ، مما دفع الانجليز إلى طلب المزيد من التعزيزات لقواتهم .

وقد تدهورت الأوضاع بشكل خطير يوم ٢٠ يناير ، حين أطلقت النار لأول مرة على قوات الشرطة من قبل احدى المظاهرات الطلابية . وطبقا لرواية إحدى الصحف ، فقد تحولت ساحة إحدى المدارس الثانوية إلى ساحة قتال حقيقي بين الطلاب المتظاهرين وقوات الشرطة راح ضحيتها قتيلا و١٢ جريحا . وقد هددت الحكومة بإغلاق جميع المدارس التي تحدث فيها مظاهرات بقية العام الدراسي ووقف طلبتها . وقد وجه النحاس نداء إلى الطلبة يصف فيه الوضع بأنه خطير للغاية وحذرهم من المهيجين الذين كانوا يسعون إلى توجيه مشاعرهم الوطنية نحو أعمال تجريبية . وتم اغلاق جميع مدارس القاهرة مع الجامعات لمدة أسبوع وفي ٢٤ يناير عقد أحمد حسين زعيم الحزب الاشتراكي مؤتمرا صحفيا في القاهرة هاجم فيه الحكومة بأقسى العبارات. واختتم كلامه قائلا « إننا لا يجب أن نترك الفرصة للحكومة الوفدية لارتكاب حماقات أخرى ويجب أن نبذل أقصى طاقتنا من أجل الاطاحة بها »

وتم مصادرة صحيفة الأساس لنشرها هذا المؤتمر الصحفى بحذافيره .

وتفاقم الوضع أكثر حين عين الملك عبدالفتاح عمرو كمستشار له وإذا زادت المشاعر سخطا ضد الملك وأصبح من المألوف سماع العبارات المعادية للملك فى المظاهرات. وكان الرأى العام على أشده ومتوترا للغاية مع الأخبار الوافدة من منطقة القتال عن نشاط الفدائيين والاجراءات المضادة التى كان يتخذها الانجليز . وجاء الانفجار حين أصدر سراج الدين وزير الداخلية أمرا لقوات بلوكات النظام الموجودة فى الاسماعيلية برفض الانذار البريطانى بتسليم أنفسهم بأسلحتهم وبلا مقاومة . ونتج عن المعركة التى تلت ذلك خمسون قتيلا وأكثر من مائة جريح . وانتقلت الأخبار سريعا إلى القاهرة وشهدت القاهرة فى اليوم الثانى سلسلة من أعمال العنف أطلق عليها يوم السبت الأسود ، وقد وصف شهود عيان فى ذلك اليوم كيف أن مجموعات منظمة يقودها عدد من الأفندية كانوا يقومون بحملة من التخريب كأنها خطة مدروسة تستهدف أهدافا محددة ، وقد دفع ذلك كثير من الناس إلى الاعتقاد بوجود مؤامرة مدبرة من قبل بريطانيا أو القصر أو كلاهما معا . وكتب عبدالفتاح حسين فى مذكراته أنه تلقى تقريرا من الشرطة السياسية أنه كانت توجد مؤامرة معدة للتخلص من الحكومة الوفدية وأملا لها بحكومة تحت رئاسة على ماهر .

وكان هناك كلام حول اتصالات بين حافظ عفيفى ، عبدالفتاح عمرو وعلى ماهر والسفيرين البريطانى والأمريكى (شهدى عطية الشافعى تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٦ منشورات صلاح الدين القدسى ص ١٢٢) وكيف أنه كان فى نية الحكومة الوفدية مناقشة الأمر ولربما اتخاذ قرار بطرد جميع الرعايا البريطانيين من مصر بل حتى قاطع العلاقات السياسية مع بريطانيا ومن اللافت للنظر هنا أن صلاح الدين أو ابراهيم فرج أحدهما أو هما اللذان اتهما الولايات المتحدة بتدبير أحداث ما عرف باسم حريق القاهرة. ويوجد باحثون كثيرون مثل كاتب السطور يتردد فى استخدام تعبير حريق القاهرة حيث لا يكون مقارنة حريق روما مثلا بحريق القاهرة وبنظرة متفحصة للأماكن التى أحرقت تظهر أنها الأماكن التى غالبا ما تستهدف فى أى . تحرك جماهيرى عفوى فى لحظة انفعال وطنى ضد رموز الاحتلال الأجنبى والطبقة الحاكمة المستهترة وكما حدث فى عام ١٩١٢ من تحركات جماهيرية عفوية دون أى تخطيط أو إعداد مسبق . بل أن أحداثا سابقة كانت كافية لشحن الجماهير حتى تولد الانفجار واستغلتها القوى السياسية فى ذلك الوقت ، فان كانت ثورة ١٩١٩ قد استغلها الوفد وهو حق شرعى له، فان انتفاضة ٢٦ يناير كانت هذه المرة ضد الحكومة القائمة التى كانت وفدية هذه المرة . أى أن

الوفد قد شهد ثورة ضده مما يعنى فقدانه للشرعية . فكما أظهرت الحوادث بعد ذلك ، فان ٢٦ يناير كان نقطة فاصلة فى تاريخ مصر لأنها كانت نهاية شرعية المؤسسات التقليدية، سواء القصر أو حزب الوفد. وما حدث فى الأشهر الستة التى تلت هذا الحادث ما كان سوى محاولات لملء فراغ السلطة الذى نتج عن انهيارها وفقدها يوم ٢٦ يناير . حتى جاءت الشريحة الاكثر تنظيما فى صفوف الطبقة الوسطى الجديدة وملأت ذلك الفراغ اى الجيش ومع طرد النحاس ، فان الايام التالية لم تكن فقط الايام الاخيرة للنحاس ، بل لعهد باكمله ، ونظام يختصر ، ولكن يبدو ان أحدا لم يدرك ما حدث تماما مثلما لم يدرك بعض الساسة ما حدث فى مارس ١٩١٩.

وفى الساعة الحادية عشرة مساء أذاع الراديو تصريحا للنحاس هاجم فيه فى البداية ما وصفه بالفظائع البريطانية فى منطقة القنال . ثم وصف أحداث العنف بالقاهرة على انه من عمل الخونة الذين استغلوا الموقف من اجل القيام بأعمالهم الاجرامية ونشر التفرقة فى صفوف الوطن . ثم اعلن توليه شخصيا تنفيذ الاحكام العرفية ودعا النحاس الى السكون والطمأنينة واكد على انه سيختار خطوات عملية من اجل تحقيق الامانى الوطنية .

وقد كان مجلس وزرائه قد حثه على اعلان الاحكام العرفية

قبل ان يقبله الملك للمرة الاخيرة بعد وصول عدة برقيات للقصر تنبأ بوجود قوات بريطانية تحركت من منطقة القناة وعلى ٤٠ ميلا من القاهرة .

وقد خلف على ماهر النحاس كرئيس للوزارة ، ولكنه اتبع سياسة مهادنة للوفد التى رحب بها النحاس فقام على ماهر بزيارة النحاس فى منزله فى اليوم الثانى لتعيينه واعلن النحاس بعد الزيارة ان البرلمان سيعقد فى مساء نفس اليوم من اجل تأييد حكومة على ماهر . وقد قيل إن النحاس نصح ان يفعل ذلك ، حتى يكون هو الذى يؤيد الوزارة ، فيستعيد مكانته امام الرأى العام بعد اقالته . وان الذى نصحه بذلك هو كريم ثابت الذى زاره اليوم . وفى المساء وصف على ماهر النحاس « بسلفه العظيم » وسط تصفيق وهتاف نواب الوفد بالبرلمان . وفى الجلسة الثانية . طالب على ماهر بمد العمل بقانون الطوارى ٣ أشهر اخرى لكنهم رفضوا ، وفى الليلة اصدر على ماهر مرسوما غير مؤرخ بحل البرلمان يطبق فى الضرورة . وحين علم النحاس بذلك استدعى احد وزراء على ماهر ، ابراهيم عبد الوهاب ليحمله رسالة الى ماهر أن كل ما يطلبه ، سيقبله البرلمان ، وقد تعمد النحاس ان يظهر على صفحات الجرائد مصافحا على ماهر ، معطيا الانطباع انه عائد قريبا الى رئاسة الوزارة ، وقد ادت سياسة النحاس هذه الى استعادة بعض من

المكانة التى فقدها ، اما على ماهر ، فقد عمل على تقوية مركز النحاس مرة اخرى وما كان ذلك ليعجب القصر بطبيعة الحال ، فلم يمض شهر على تعيينه حتى يقال ويحل محله وفدى سابق ومنافس سراج الدين ، نجيب الهلالى .

وكان اول عمل للهلالى هو تعطيل البرلمان شهرا (THE-TIMES 3 MARCH ١٩٥٢) ، وبعد اسبوع واحد نشر تقرير التحقيق الرسمى فى احداث ٢٦ يناير . واتهم سراج الدين وزير الداخلية بالاجمالى وانه « مسئول اداريا » عما حدث (THETIMES 8 MARCH 1952) ، وتبع ذلك امرا من الهلالى لكل من سراج الدين وعبد الفتاح حسن بمغادرة القاهرة والتقاعد فى منازلهما الريفية THETIMES 19 MARCH ١٩٥٢) ، وكانت حملة الهلالى ضد الفساد التى أعلنها فى بداية حكمه موجهة ضد الوفد فقط ولم يستمر اكثر من بداية يوليو .

وقيل ان سبب عزل الهلالى رشوة كبيرة دفعت بالفرنكات السويسرية لكريم ثابت والياس اندراوس من قبل عبود من اجل تفادى دعاوى الحكومة ضده حول ضرائب متأخرة تصل إلى عدة ملايين الجنيهات . ويقال أيضا ان عبود وكريم ثابت كان لهما اتصالات مع كافرى السفير الامريكى قبل سقوط الهلالى . وأثارت بعض الاستناجات إلى احتمال تدخل امريكى من اجل اسقاط

الهلالى وعودة الوفد الى الحكم ، وقال الهلالى بعد ذلك أنه علم من خلال اثنين من الاجانب فى مراكز عالية ان الوفد اتصل بالانجليز من خلال عبود عارضا الوصول الى اتفاق مرض ، ولمدة يومين بعد عزل الهلالى ساد الارتباك .

فقد امر كلا من بهى الدين بركات وحسين سرى بتشكيل وزارة كل على حده وفى نفس الوقت ، وقد طلب الاول من النحاس التعاون معه ، ولكنه اجابه بأنه سيترك الملك يفعل ما يشاء ولكنه لن يشترك فى اى وزارة وسيطالب دائما بالانتخابات وحين وقع الاختيار فى النهاية على سرى ووزارته ، قابل النحاس ذلك .

قائلا انها ستكون وزارة انتقالية

ومنذ البداية كان على حكومة سرى مجابهة ازمة الجيش ، فقد بدات تظهر على السطح بوادر سخط منذ نهاية العام الماضى ، وقد اعتبر ذلك السخط نفسه فى انتخابات نادى الضباط التى اجريت فى ١٨ ديسمبر ١٩٥١ حتى ٣ يناير ١٩٥٢ وكان مرشح الملك هو حسين سرى ولكن نجيب هو الذى انتخب رئيسا للنادى . وكان الهلالى قد عين محمد نجيب كوزير للحربية ولكن الملك لم يقبل . وقد كرر سرى الترشيح وفشل . وتفاقم الوضع حين أصدر حيدر دون علم سرى قرارا بحل نادى الضباط ونقل محمد نجيب الى منقباد ونتيجة ذلك قدم حسين سرى استقالته ليخلفه الهلالى مرة اخرى

كريئس للوزارء وعين اسماعيل شرين زوج اخت الملك ، الاميرة فوزية ، كوزير للحربية ، وكان لهذا التعيين ، مع علم الضباط عن نية الملك من اجل القيام بعملية تطهير فى الجيش ، دفع الضباط الاحرار للتحرك فورا ، وكان هؤلاء الضباط يخططون لعمل ثورة فى نوفمبر ١٩٥٥ ، ولكن حوادث ٢٦ يناير اقنعت رئيسهم بهم جمال عبد الناصر بتبكير الميعاد إلى نوفمبر ٥٢ ، وللمرة الثانية تم بتبكير ذلك الموعد الى ليلة ٢٢ -٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وتوجد عدة اسباب لشرح تحرك ونجاح حركة الضباط الاحرار فى تلك الليلة اولا ان الضباط الاحرار نجحوا فى تجسيد قضيتهم مع السخط العام للجيش والراى العام ضد الملك فى ذلك الوقت فضيحة الاسلحة تم ربطها بسهولة مع قضية الفساد الذى اتهم الملك بأنه المذنب الاول فيها . اما السبب الثانى فهو انه منذ احداث ٢٦ يناير كان واضحا ان المؤسسة الوطنية الوحيدة القادرة على استعادة الامن والنظام وتوفير قدر من الاستقرار هو الجيش وكان ضباط الجيش يمثلون راس الحربة للطبقة الوسطى المدينة فى صراعها مع خصمها التقليدى من كبار ملاك الاراضى الزراعية الريفيين الذين سيطروا على الحياة السياسية المصرية خاصة بعد ثورة ١٩١٩ .

وكما كتب احد هؤلاء الضباط بعد ذلك ، فلا يوجد احد منهم

ابن باشا ولا يملك عائلاتهم اكثر من ٥٠ فدانا ، كانوا من الطبقة الوسطى ، بعضهم من الطبقة الوسطى الصغير ة ، ابناء موظفين صغار فى الحكومة . وكان تكوينهم الاجتماعى قريبا من قيادة الحزب الاشتراكى ، الحزب الوطنى الجديد ، الاخوان المسلمين ، المنظمات الماركسية وليس من الوفد أو الاحرار أو السعديين . وكان ناصر فى الخامسة والثلاثين من عمره فى حين كان النحاس فى الثالثة والسبعين من عمره .

وعاد النحاس الذى كان يمضى اجازته فى أوروبا بعد أن استقل طائرة لأول مرة فى حياته. ووصل ليلة ٢٦/٢٧ يوليو ، ليلة تخلى الملك عن العرش لطفله الرضيع بناء على طلب الجيش وغادر المطار إلى قيادة الجيش على الفور . وقال للصحفيين بعد المقابلة أنه كرئيس للوزراء أظهر التسامح للخونة طالما أنهم خدموا القضية الوطنية ، ولكنه حاربهم بعد ذلك وامتدح نجيب الذى اختير رئيسا لمجلس قيادة الثورة « كمنفذ للبلاد » (نفس المصدر) ، وصرح بأننا عدنا إلى بلادنا بعد أن تم القضاء على الاستبداد وعادت الينا كرامتنا على يد جيشنا العظيم وقائده العظيم اللواء نجيب (نفس المصدر) .

وليس أدل على الهوة الساحقة التى كانت تفصل النحاس عن قادة الثورة الجدد من عرض النحاس نجيب بمنحه لقب « باشا »

فى نفس اليوم الذى الغيت فيه الالقاب فبالنسبة للنحاس ، فان الجيش قد تخلص من عدوه اللدود الملك السابق الان ، ويجب أن يعود البرلمان للانعقاد مرة أخرى حتى تعود الحياة الدستورية بنتيجتها الطبيعية أى تولية رئاسة مجلس الوزراء مرة أخرى . وطبيعى بعد أن تحرك الجيش خارج ثكناته ، وتسلم الحكم ، كان من الصعب عليه أن يعود حيث كان من قبل . وبالتكوين الاجتماعى للقادة الجدد ، وانخرط بعضهم فى عدد من التنظيمات المعادية للوفد مثل الإخوان ومصر الفتاة فإن الصدام بين الجيش والوفد كان حتميا .

ولم يعقد البرلمان كما كان يأمل النحاس ، ننتيجة لبعض التغيرات القانونية لبعض اعضاء مجلس الدولة المعادين للوفد وبدأت الحملة المنتظرة ضد الوفد ورئيس الوفد ، النحاس باشا شخصيا ، وفى ليلة ٣١ يوليو القى محمد نجيب بيانا يدعو فيه الاحزاب الى تطهير نفسها من العناصر الفاسدة تماما كما فعل الجيش مع نفسه .

ورغم ان على ماهر الذى عين رئيسا للوزراء اعلن ان الحكومة على اتفاق تام مع الجيش حول الاحزاب السياسية يوم ١٠ أغسطس ، الا ان نجيب نفى ذلك فى اليوم الثانى واعقب ذلك تلميحات من قبل محمد نجيب لعبد السلام فهمى جمعه فى اجتماع بينهما بأن على النحاس ان يستقيل .

وقد رد النحاس على ذلك فى بيان عام بأنه لن يفعل ذلك . اما نقطة الخلاف الأخرى بين الجيش والاحزاب فكانت حول مشروع قانون الاصلاح الزراعى المقترح . وفى نفس بيان النحاس السابق ذكره قال ان الهيئة العليا للوفد قد اوضحت للنظام انه يعمل فى الاتجاه الخاطئ (THE TIMES 21 AUGUST 1952) ، وفى اجتماع بين سراج الدين وبعض الضباط ، جمال عبد الناصر ، جمال سالم ، صلاح سالم ، من اجل مناقشة قانون الاصلاح الزراعى يعقبه اجتماع آخر ، طبع على أثره مصطفى أمين مجلة آخر لحظة الاسبوعية أن سراج الدين قال انه وضع ضباط الجيش فى جبيه ، وكانت النتيجة العنيفة لهذا ان الثانى لم يعقد وتصاعد الخلاف بين الوفد والجيش حين اعلنت الهيئة العليا للحزب معارضتها لتحديد الملكية الزراعية للمالكين الحاليين ووقف اعمال لجنة التطهير داخل الحزب (THE TIMES 6 SEP- TEMBER ١٩٥٣) ، وفى ٧ سبتمبر تم اعتقال ٦٤ من السياسيين من بينهم سراج الدين ، حافظ عفيفى ، كريم ثابت ، ابراهيم عبد الهادى واستقال على ماهر بعد يومين فى نفس يوم اصدار قانون الاصلاح الزراعى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ، وفى نفس اليوم صدر قانون جديد يعطى الاحزاب شهرا واحدا لاعادة تنظيم انفسها . وفى ١٥ سبتمبر استقال سراج الدين من منصبه فى

الحزب كسكرتير عام (THE TIMES 17 SEPTEMBER ١٩٥٢) ، وكان لرفض النحاس ترك منصبه داخل الحزب ان اطلق الجيش جهاز التطهير ضده . وتحت القانون الجديد للأحزاب فان اى شخص يدان من لجان التطهير يحرم من اى منصب رسمى فى الحزب . واعتبر النحاس مسئولا اداريا عن ال٢٠٠,٠٠٠ ج التى اعطيت للملك السابق كقرض شخصى من الاتحادات السرية لوزارة الداخلية تحت رئاسة سراج الدين) THE TIMES 16 SEPTEMBER ١٩٥٢) ، تحت الضغط المستمر من الجيش اضطر النحاس فى النهاية الى الرضوخ وكما كتب مراسل التايمز .

قرر حزب الوفد اعادة النظر فى قراره الذى اتخذه منذ ايام ، وتخلى اليوم عن مصطفى النحاس ، زعيمه طيلة الخمسة والعشرين عاما الماضية بدلا من مواجهة قرار الحل . وهذا القرار الذى اتخذته هيئة الوفد العليا فى اجتماع بمنزل النحاس لم يكن بالاجماع ، وقدر بعض أعضائه ، أن الوفد تحت رئاستة الجديدة سيحتفظ بثلث قواه السابقة فقط (THE TIMES 7 OCTOBER ١٩٥٢) . واعطى النحاس لقب « الرئيس الشرفى للحزب » وحتى ذلك لم يقبله قادة الثورة ، ففى ٨ نوفمبر ٥٢ أعترض وزير الداخلية على الاسم واللقب وفى ١٠ ديسمبر الغى

دستور ١٣ وحلت الاحزاب نهائيا فى ١٨ يناير ١٩٥٣ ، ثلاثة ايام قبل بدء محاكمة الفساد عملها فى ٢٥ مايو ٥٣ (ورفع النحاس من الصحف الوفدية التى كانت معتادة على نشر أخبار اجتماعاته وتحركاته) وبدأت المحاكمات بكريم ثابت د . احمد النقيب واسماء وفدية لامعة مثل عثمان محرم وعائلة الوكيل وفى ١٨ يونيو اعلنت مصر جمهورية واعرب النحاس عن ترحيبه بهذه الخطوة لنهرو الزعيم الهندى الذى كان فى زيارة لمصر حينذاك واصر على مقابلة النحاس ولكنه اعرب عن عدم رضائه عن « الحكم العسكرى » وفى منتصف سبتمبر ٥٣ أنشئت محكمة الثورة لهدف وحيد وهو تحطيم الوفد . وحوكم سراج الدين ، اما النحاس وزوجته مع حافظ عفيفى فكانوا رهن الاعتقال بالمنزل وظل النحاس حبيساً في منزله حتى وفاته فى ٢٣ أغسطس ١٩٦٥ . وتحولت جنازته الى مظاهرة كبرى حضرها اكثر من ١٠٠,٠٠٠ مشيع كآخر تحية من الشارع المصرى لزعيم قاد الحركة الوطنية المصرية لأكثر من ربع قرن من الزمان .

أهم المراجع
العربية والانجليزية

- مضابط مجلس النواب
- دار الوثائق القومية
- أرشيف عابدين
- مكتب الوثائق العامة بلندن
- أحمد بهاء الدين : أيام لها تاريخ - روزاليوسف ١٩٥٤.
- صلاح الدين الشاهد : ذكريات ١٩١٨ - ١٩٧٢ دار المعارف فى مصر ، الطبعة الثانية ١٩٧٦ .
- طارق البشرى تاريخ الحركة السياسية فى مصر ، ١٩٤٥ - ١٩٥٢ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٠ .
- طارق البشرى سعد زغلول يفاوض الاستعمار الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ .
- عبد الرحمن الرافعى

مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ مكتبة النهضة ١٩٦٤ - ١٩٦٥ .
- د. عبد العظيم رمضان « مصطفى النحاس الزعيم الذى نسيه

المعلقون » فى الكاتب ١٦٢ – سبتمبر ١٩٧٤ .
- فاطمة اليوسف . مذكرات روزاليوسف دار روزاليوسف ١٩٥٤ .
- د. محمد أنيس وجلال يحيى الأصول التاريخية لثورة يوليو:الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٤
- محمد حسين هيكل مذكرات فى السياسة المصرية مكتبة النهضة المصرية ١٩٥١ – ٣ أجزاء .
- محمد فريد عبد المجيد حشيش حزب الوفد ١٩٣٦ – ١٩٥٢ رسالة ماجستير جامعة عين شمس – القاهرة ١٩٧٠ .
- محمد فريد عبد المجيد حشيش معاهدة ١٩٣٦ وأثرها فى العلاقات المصرية الريطانية حتى ١٩٤٥ رسالة دكتوراه جامعة عين شمس القاهرة ١٩٧٥ .
- محمد كامل سليم ثورة ١٩١٩ كما عشتها وعرفتها كتاب اليوم ١٩٧٥ .
- مذكرات سعد زغلول : غير منشورة فى دار الوثائق القومية
- د . يونان لبيب رزق تاريخ الوزارات المصرية الأهرام ١٩٧٥ .

- Anderson : " Law veform in EGYPT : 1850 - 1930 "
Political and soaal change in modern Egypt . P. M. Holt (ed.) - Oxford Universty Press - London - 1968 .
- Al - Feki (M.) : Makram Ubayd, A coptic leader in the Egytian mational movement
S.O. A. S. - University of London - 1977
- Marlow (Yohn) : Anglo - Egyptian Relations 1800 - 1926
The Crescent Press - London - 1954 .
- Marsot (Afaf Lutfi al - Sayyid) :
Egypt's liberal experiment 1922 - 1936
University of Californian Press - LoS Angeles - California - 1977 .
- Terry (Yanice Y .) : The Wafd 1919 - 1952 - Comestone of Egyptian Political Power .
Third world Centre - London - 1982 .
- Vatikiotis (P.V.) : The History of Egypt from Muhammad - Ali to SADAT 2 d edit . Weidefeild Nicolson, London, 1980 .

فهرس

صفحة

صفحة

I.S.B.N
977 - 07 - 0237 - 4

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوى ٣٠ جنيها فى ج.م.ع
تسدد مقدماً نقداً أو بحوالة بريدية غير حكومية ـ
البلاد العربية ٢٥ دولاراً ـ أمريكا وأوربا وآسيا
وأفريقيا ٣٠ دولاراً ـ باقى دول العالم ٤٠ دولاراً .
القيمة تسدد مقدماً بشيك مصرفى لأمر مؤسسة
دار الهلال . ويرجى عدم ارسال عملات نقدية
بالبريد .

● وكلاء اشتراكات مجلات دار الهلال

الكويت . السيد/ عبدالعال بسيوني زغلول ، الصفاة ـ ص ب رقم ٢١٨٣٢
للحصول على نسخ من كتاب الهلال اتصل بالتلكس . 92703 Hilal.V.N

هذا الكتاب

كتاب مهم عن الزعامة السياسية المصرية من خلال شخصية وطنية لها بصمات واضحة على الحركة السياسية فى مصر ، إلا وهى شخصية مصطفى النحاس الذى لعب دورا بارزا فى الحياة السياسية فى النصف الأول من القرن العشرين يتضمن الكتاب دراسة مستوفاة وموضوعية لهذا الزعيم الوطنى ، وتقديم سيرة له ولعصره وللاحزاب السياسية فى هذه الفترة ، مصورا الصراع السياسى بين الأحزاب وبين القصر والانجليز .

ومصطفى النحاس أحب الوطن ، ودافع عن قضية بلاده دفاعا مستنيراً ، متبنيا للقضية الوطنية أكثر من أى موضوع آخر .

واستطاع كرئيس لحزب الوفد أن يتبوأ مركزا شعبيا يسمح له بالنضال الوطنى ضد أعداء البلاد .

والدستور ليس الثمرة الأولى لنضال الوفد بزعامة سعد زغلول ومصطفى النحاس ، ولكنه الوسيلة التى بها تحقق الاستقلال ، وهو الاطار الذى التزم به النحاس ، حيث طبق بصدق واخلاص المنهج السياسى الذى تأثر به جيل كامل بشكل غير مباشر .

ومن خلال هذا الكتاب نرى قصة الصراع الحقيقى من أجل الاستقلال .. وكيف كانت معاهدة ١٩٣٦ مسئولة عن ميلاد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ !

